



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

المدح غير الصريح في العربية

دراسة في الدلالة الصرفية والنحوية

رسالة قَدِّمَتها الطالبة

صفا عبد الجبار حسن الربيعي

إلى مجلس كلية الآداب بجامعة بابل، وهي من
متطلبات نيل شهادة ماجستير في اللغة العربية / اللغة.

بإشراف

أ.د. صالح كاظم عجيل الجبوري

٢٠٢٢ م

١٤٤٤ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا *

وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ

يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ

بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ

قَدْرًا ﴿ [الطلاق: ٢-٣]

صدق الله العلي العظيم

الإهداء

ويبقى انتظارك يا ابن الحسن طقساً ممتعاً من

طقوس حياتنا اليومية إلى حضرتكم

المباركة...

يا سيدي يا حجة الله

أهدي هذا العمل.

شكرٌ وعرفانٌ

بعد أن استوى البحثُ على سَوِّهِ وصار صحائفَ تُقرأ، أُسجلُ في هذه الصَّفحة شكري وعرفاني لكلِّ من مدَّ يدَ العونِ لي، فكلمة شكر لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور صالح كاظم عجيل الجبوري، الذي رعاني برعايته العلميَّة، فَرَّدَ البحثَ بالمصادر النَّافعة والملحوظات الجادَّة، والأفكار الرَّاجحة، والآراء الدَّقيقة، والإشارات اللَّطيفة، فضلاً عن متابعته البحثَ خطوةً خطوةً.

وأراني عاجزةً عن شكري وعرفاني لرئيس قسم اللُّغة العربيَّة الأستاذ المساعد الدكتور حيدر غضبان الجبوري، ولا أنسى فضل أساتيذني في قسم اللُّغة العربيَّة كلية الآداب الذين تتلمذتُ على أيديهم، فنهلتُ من نَمير علمهم وفيض أخلاقهم.

ووافر الشُّكر والعرفان للشيخ المفضال الأستاذ الدكتور صباح عطوي لإطلاعه على تفاصيل البحث، وإخلاصه في النَّصيحة لي ورَفْده البحثَ بأفكاره الرَّاجحة وآرائه السليمة والدقيقة، والأستاذ المساعد الدكتور حسن عبيد المعموري لقراءته الدِّراسة، فزادها رونقاً بملاحظاته العلميَّة.

وكلمة الشُّكر عاجزة عن تقديم نفسها إلى والديَّ اللذين غرسا فيَّ حبَّ العلم، واللذين حظيتُ منهما بصالح دعائهما وبركة وجودهما، فلهما منِّي خالص الدَّعاء بالخير ما حييت، وللأخ الدكتور قاسم كاظم على جهوده في متابعة البحث علمياً وفنياً.

وأُتقدم بالشُّكر الوفير إلى عائلتي، وإلى زوجي ورفيق دربي الدكتور عليّ الذِّبحاوي الذي أعانني في مسيرتي في دراسة الماجستير، و تحمَّلَ معي أعباء هذه المرحلة، والشُّكرُ موصولٌ إلى زملاء مرحلة الماجستير جميعهم.

وأُتقدم بالشُّكر إلى كلِّ من قدَّم مساعدةً لي على إبداء رأي أو مشورة أو إعارة كتاب.

إقرار لجنة المناقشة

نشهدُ نحنُ أعضاء لجنة المناقشة، أننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة (المدحُ غير الصريح في العربية دراسة في الدلالة الصرفية والنحوية)، التي قدّمتها الطالبة (صفا عبد الجبار حسن الربيعي)، وناقشناها في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ونرى بأنّها جديرة بالقبول، لنيل شهادة ماجستير في اللغة العربية/لغة ، بتقدير (جيد جداً عالٍ).

الإمضاء:

الاسم: أ. د. صباح عطوي عبود
(رئيس اللجنة)

الإمضاء:

الاسم: أ. د. صالح كاظم عجيل
(المشرف)

الإمضاء:

الاسم: أ. د. عادل عباس النصراوي
(عضواً)

الإمضاء:

الاسم: أ. م. د. غانم هاني كزار
(عضواً)

الإمضاء:

عميد كلية الآداب

٢٠٢٢ / /

إقرار المشرف

أشهدُ أنَّ هذه الرسالة الموسومة (المدمُّ غيرُ الصَّريح في العربيَّة دراسة في الدَّلالة الصَّرفيَّة والنَّحويَّة) التي قدَّمتها الطالبة (صفا عبد الجبار حسن الربيعي)، قد أُعدت بإشرافي، في قسم اللُّغة العربيَّة، بكلية الآداب، في جامعة بابل، وهي جزءٌ من مُنطلَبات نيل شهادة ماجستير في اللُّغة العربيَّة/ لُغة.

الإمضاء :

المشرف: أ. د. صالح كاظم عجيل الجبوري

التاريخ: ٢٠٢٢/ /

الإمضاء :

أ. م. د. حيدر غضبان محسن الجبوري

رئيس قسم اللُّغة العربيَّة

التاريخ: ٢٠٢٢/ /

أولاً: المدح في اللغة والاصطلاح:

الْمَدْحُ ((الثناء الحسن وقد مَدَحَهُ وامتدَّحه بمعنى. وكذلك الْمِدْحَةُ، والمَدِيحُ، والأمدوحة. وأنشد أبو عمرو لأبي ذؤيب الهذلي^(١):

لو كان مِدْحَةٌ حَيٌّ مُنْشِرًا أَحَدًا أَحيا أَبَاكُنَّ يا لَيْلَى الْأَمَادِيحُ

وَتَمَدَّحَ الرَّجُلَ: تَكَفَّفَ أَنْ يَمْدَحَ. وَرَجُلٌ مُمَدِّحٌ، أَي ممدوح جداً. وَاْمَدَحَ بَطْنُهُ: لَغَةً فِي انْدَحَ، إِذَا اتَّسَعَ. وَتَمَدَّحَتْ خَوَاصِرُ الْمَاشِيَةِ، أَي اتَّسَعَتْ شَبْعًا، مِثْلُ تَنَدَّحَتْ. وَقَالَ الرَّاعِي الثَّمِيرِيُّ يَصِفُ فَرَسًا^(٢):

فَلَمَّا سَقَيْنَاهَا الْعَكِيسَ تَمَدَّحَتْ خَوَاصِرُهَا وَازْدَادَ رَشْحًا وَرِيدُهَا

يُرَوَّى بِالذَّالِ وَالذَّالِ جَمِيعًا^(٣).

والمدح كما ورد في لسان العرب ((مدح: المَدَحُ: نَقِيضُ الْهَجَاءِ وَهُوَ حُسْنُ الثَّنَاءِ؛ يُقَالُ: مَدَحْتُهُ مِدْحَةً وَاحِدَةً وَمَدَحَهُ يَمْدَحُهُ مَدْحًا وَمِدْحَةً، هَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمَدْحَ الْمَصْدَرُ، وَالْمِدْحَةُ الْأِسْمُ، وَالْجَمْعُ مَدَحٌ، وَهُوَ الْمَدِيحُ وَالْجَمْعُ الْمَدَائِحُ وَالْأَمَادِيحُ، الْأَخِيرَةُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ^(٤).

أما في الاصطلاح، فقد عرّفه الشريف الجرجاني (٨١٦هـ) بقوله: ((هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري قصداً))^(٥)، ويرى الكفوي (١٠٩٥هـ) أَنَّ الْمَدْحَ هُوَ الثَّنَاءُ بِاللِّسَانِ عَلَى الْجَمِيلِ مُطْلَقًا سِوَاءَ كَانَ مِنَ الْفَوَاضِلِ أَوْ مِنَ الْفَضَائِلِ، وَسِوَاءَ كَانَ اخْتِيَارِيًّا أَوْ غَيْرِ اخْتِيَارِيٍّ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا قَبْلَ النُّعْمَةِ وَلِهَذَا لَا يُقَالُ مَدَحْتَ اللَّهَ إِذْ لَا

(١) ديوانه: ٨١.

(٢) ديوانه: ٩٣، ورواية الديوان: فَلَمَّا سَقَيْنَاهَا الْعَكِيسَ تَمَلَّأَتْ مَذَاخِرُهَا وَازْدَادَ رَشْحًا وَرِيدُهَا

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٤٠٣/١ (مدح).

(٤) لسان العرب: ٥٨٩/٢ (مدح).

(٥) كتاب التعريفات: ٢٩٧.

يَتَصَوَّرُ تقدم وصف الإنسان على نعمة الله بوجه من الوجوه لأن نفس الوجود نعمة من الله تعالى))^(١).

ثانيًا: المدح الصريح في العربية:

يُقسم المدح الصريح في العربية على قسمين، هما المدح القياسي، والمدح غير القياسي، وهذا ما سيتكفل التمهيدُ ببيانه.

١. المدح القياسي في العربية:

يُعدّ المدح باباً من أبواب النحو المعروفة ومفهوماً واسعاً عرض له النحويون في مؤلفاتهم لكن استعمال لفظة المدح - ليصبح علماً على هذا الباب النحوي - لم يكن معروفاً في القرن الثاني الهجري وخاصة في كتاب سيبويه (١٨٠هـ) الذي استعمل لفظاً آخر هو (الصّلاح أو الثناء) للدلالة على المدح إذ يقول: ((نعم وبئس، وهما الأصلان اللذان وُضعا في الرداءة والصّلاح، ولا يكونُ منهما فعلٌ لغير هذا المعنى))^(٢)، وقال في موضع آخر: ((وحسبك به رجلاً مثل نعم رجلاً في العمل وفي المعنى؛ وذلك لأنهما ثناء في استيجابهما المنزلة الرفيعة))^(٣).

أما من أورد اللفظ صريحاً فهو المبرّد (٢٨٥هـ) بقوله: ((فكان أصل نعم وبئس ما ذكرت لك إلا أنهما الأصل في المدح والذم))^(٤)، فلعلّه بهذا يكون أول من أعطى الباب اسمه الذي عُرف به.

ويفسّر الرّضي (٦٨٨هـ) معنى إنشاء المدح بقوله: ((وذلك إنك إذا قلت: نعم الرجل زيداً، فإنما تُنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة مقصوداً مطابقة هذا الكلام إياه، حتى يكون خبراً؛ بلى، تقصد بهذا

(١) الكليات: ٨٥٧.

(٢) الكتاب: ١٧٩/٢.

(٣) الكتاب: ١٧٦/٢.

(٤) المقتضب: ١٤٠/٢.

الكلام مدحه على جودته الموجودة خارجاً؛ ولو كان إخباراً صرفاً عن جودته خارجاً لدخله التصديق والتكذيب، فقول الأعرابي لمن بشره بمولودة وقال، نِعَم المولودة: والله ما هي بنِعَم الولد، ليس تكذيباً له في المدح، إذ لا يمكن تكذيبه فيه، بل هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة، فهو إنشاء جزؤه الخبر^(١).

وتركيب المدح تركيب تأثري يفصح عن انفعال نفسي تجاه موضوع يستحق أن يُمدح فهو معقود أساساً بالوظيفة الانفعالية التي يظهرها المتكلم عن شعوره بالرضا ومن ثم فهو ليس عرضة للتصديق والتكذيب مما يجعله داخلاً في دائرة الإنشاء غير الطلبي^(٢).

بنية جملة المدح:

تتكوّن البنية الأساسية لجملة المدح من الأركان الآتية: (فعل المدح، والفاعل، والمخصوص بالمدح).

الرّكن الأول: الفعل (نِعَم) وأصله نِعِم وهو فعل ماضٍ يقال: نِعِم زيدٌ بكذا يَنعِمُ فهو نَعِمٌ فهو إخبار بأنّه في نِعْمة، فقولنا: نَعِمَ فلانٌ إذا أصابه نعمة^(٣).

وفي صيغة الفعل أربع لغات هي: (نِعِم وهي الاصل، ونِعِم ، ونِعَم ، ونَعِم)^(٤). وقد وردت (نِعِم) على الأصل في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] بكسر النون وكسر العين على قراءة ابن عامر (١١٨هـ) وحمزة الزيات (١٥٦هـ)، والأعمش (١٤٨هـ)، والكسائي (١٨٩هـ)^(٥).

(١) شرح الرضي على الكافية: ٢٣٨/٤، وينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٧٥/٢.

(٢) ينظر: تركيب المدح والذم من منظور وظيفي (بحث): ٣٠٠.

(٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٧٦/٢، و ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٨/٣.

(٤) ينظر: همع الهوامع: ٢٩/٥.

(٥) ينظر: كتاب التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني: ٨٤، والجامع لأحكام القرآن: ٣٣٤/٣.

قال القرطبي (٦٧١هـ): ((قال أبو علي: وأما من قرأ (نِعْمًا) بفتح النون وكسر العين فإنما جاء بالكلمة على أصلها))^(١)، وجاءت أيضًا على اللُّغة الأصل في قول طرفة^(٢):

فَفِدَاءٌ لِبَنِي قَيْسٍ عَلَى مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سَرٍّ وَضُرٍّ
خَالَتِي وَالنَفْسُ قَدِمًا أَنَّهُمْ نِعَمَ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشُّطْرُ

ويقال: (نِعَم) بكسر النون والعين للاتباع، قال المبرد: ((ويجوز أن تكسر الأول لكسرة الثاني فتقول (نِعَم))^(٣)، وقد جاءت (نِعَم) على هذه اللغة في قوله تعالى: (فَنِعْمًا هي) بكسر النون والعين، على قراءة عاصم (١٢٧هـ) في رواية حفص (١٨٠هـ) وأبي عمرو (١٥٤هـ) ونافع (١٦٩هـ) في رواية ورش (١٩٧هـ)^(٤)، ونُسبت هذه اللُّغة إلى هذيل، قال سيبويه: ((على لغة من قال (نِعَم) فحرّك العين، وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيل، وكسروا كما قالوا لِعَب))^(٥).

وقد لجأ العرب إلى اتباع الأول للثاني طلبًا للتخفيف في النطق، قال ابن يعيش (٦٤٣هـ): ((ومن قال (نِعَم) بكسر الفاء والعين أتبع الكسر الكسر، لأنّ الخروج من الشيء إلى مثله أخف من الخروج إلى ما يخالفه))^(٦).

ويقال (نِعَم) بكسر النون وإسكان العين، وهي اللغة المشهورة، والأكثر استعمالًا في الكلام، وهذا عائد إلى السهولة في نطقها بسبب إسكان العين، وقال سيبويه: ((كما ألزموا نِعَم وبُئس الإسكان، وكما ألزموا (حُدُّ) الحذف، ففعلوا هذا بهذه الأشياء

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٣/٣٣٥.

(٢) ديوانه: ٧٩.

(٣) المقتضب: ٢/١٤٠.

(٤) ينظر: الحجة لابن خالويه: ١٠٢، وكتاب التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني: ٨٤، والجامع

لأحكام القرآن: ٣/٣٣٤.

(٥) الكتاب: ٢/٤٠٨.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش: ٧/١٣٨.

لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم^(١)، ونصّ على هذا المبرّد وغيره من النّحويين^(٢). وأشار النّحويون إلى أنّ الإسكان قد طرأ العين بعد اتباع الفاء لها بالكسر، وليس قبلها، قال ابن يعيش: ((ومن قال (نِعْم) بكسر النون وسكون العين ... فإنّه أسكن بعد الاتباع، كما قالوا في: إِبِل، إِبِل))^(٣). وهذه اللغة في (نِعْم) هي لغة تميم في الأصل ثم انتقلت إلى باقي العرب، وذكر الرضي قولاً نقله عن سيبويه: ((كأنّ عامة العرب اتفقوا على لغة تميم))^(٤).

ويقال: (نِعْم) بفتح النون وإسكان العين، وهي أقلها وروداً في كلام العرب وقد نقل سيبويه استعمالها عنهم فقال: ((وبلغنا أنّ بعض العرب يقول (نِعْمَ الرَّجُلُ))^(٥). ويقال في سبب إسكان العين هنا ما قيل في التي قبلها من إرادة التّخفيف في النّطق، ومما جاء على هذه اللّغة قراءة يحيى بن وثّاب (١٠٣هـ) لقوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٤] بفتح النون في (نِعْم) وإسكان العين، وهي من الشّواذ^(٦). هذه أربع لغات في (نِعْم) وهي وإن كانت كلها جائزة فيهما، إلا أنها ليست على درجة واحدة من الفصاحة في الاستعمال، وكما سبق فإنّ أفصحها وأكثرها استعمالاً هي: (نِعْم) بكسر فسكون، قال ابن عقيل (٧٦٩هـ): ((قال بعض المغاربة أفصحها (نِعْم) وهي لغة القرآن، ثم (نِعْم) وعليها (فَنِعْمًا هي)، ثم (نِعْم) وهي الأصلية، ثم (نِعْم) وهي في المرتبة الرابعة))^(٧).

(١) الكتاب: ٣٠١/١.

(٢) المقتضب: ١٤٠/٢، وينظر: الأصول لابن السراج: ١٣٠/١، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٦٢/٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٣٩٢/٤.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٣١٢/٢، ولم أجده في كتاب سيبويه.

(٥) الكتاب: ١١٦/٤.

(٦) ينظر: المحتسب: ٣٥٧/١.

(٧) المساعد على تسهيل الفوائد: ١٢٢/٢، وينظر: همع الهوامع: ٨٥/٣.

وقد انقسم النحويون في حقيقة (نعم) بين الاسميّة والفعلية إلى فريقين: الأول: ذهب إلى أنها فعل ماضٍ مبني على الفتح، وهو مذهب البصريين^(١) والكسائي^(٢) في قوله، وتابعهم في ذلك المتأخرون كابن عقيل^(٣) وابن عصفور (٦٦٩هـ)^(٤). والثاني: رأى أنها اسم، وموضعها الرفع على الابتداء، أو الخبرية، وهو مذهب الكوفيين^(٥).

الرّكن الثاني: فاعل (نعم):

لأبْدَ لـ(نعم) من مرفوع يأتي بعدها؛ وذلك لكي يبين المعنى الحقيقي الذي استحق أن يمدح به الممدوح، فعندما تمدح أحداً لعلمه مثلاً، تقول: نِعَمَ العالمُ فلانٌ، فلفظ (العالم) في المثال هو فاعل لـ(نعم)، ولهذا الفاعل حالتان: فهو إمّا أن يأتي اسماً ظاهراً أو مضمراً وسوف نتحدث فيما يلي عن كلتا الحالتين اختصاراً:

الحالة الأولى: الفاعل اسم ظاهر: تتميز (نعم) عن بقية الأفعال برفعها فاعلاً معيناً وجعله له أحوالاً اتفق عليها أغلب النحويين^(٦)، وقد جمعها سيبويه بقوله: ((فالاسم الذي يظهر بعد (نعم) إذا كانت نعم عاملة فيه الاسم الذي فيه الألف واللام نحو (الرجل) وما أضيف إليه وما أشبهه نحو: غلام الرجل))^(٧).

وهذه الاحوال هي:

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٧/٧، وأوضح المسالك: ٢٧٠/٣.

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١٢٠/٢، وشرح التصريح: ٩٤/٢، والموفي في النحو الكوفي: ٨٦.

(٣) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١٢٠/٢.

(٤) ينظر: المقرب لابن عصفور: ٦٥/١.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١٤٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٧/٧، والمساعد على تسهيل

الفوائد: ١٢٠/٢، وشرح التصريح: ٩٤/٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ١٧٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٨/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٢٣٩/٤، وقطر

الندى: ١٨٦/١، وأوضح المسالك: ٢٤٠/٣-٢٤١، وشرح الأشموني: ٢٧٧/٢، وهمع الهوامع: ٢٧/٣.

(٧) الكتاب: ١٧٨/٢.

١. أن يكون معرفاً بـ (أل) نحو قوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠]، وفي (أل) التي اقترن بها الفاعل خلاف في نوعها؛ لأنها على ثلاثة أنواع: هي: الجنسية، والعهدية، والذهنية، والعهدية الشخصية^(١).

٢. أن يكون مضافاً لاسم معرف بها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠].

٣. أن يكون مضافاً لاسم مضاف لمعرف بها، نحو قول أبي طالب^(٢):

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرِ مَكْذِبٍ زَهَيْرٌ حَسَاماً مَفْرَداً مِنْ حَمَائِلِ

وقد أجاز بعض النحويين مجيء فاعل (نِعْمَ) خلافاً للشروط السابقة وهي:

١. أن يأتي الفاعل نكرة مضافة إلى نكرة، ومن العلماء من أجاز ذلك الفراء (٢٠٧هـ) وجماعة من الكوفيين، والأخفش (٢١٥هـ)، وابن السراج (٣١٦هـ)، وابن عصفور، وابن مالك (٦٧٢هـ)، والرضي^(٣)، قال الفراء: ((فإن أضفت النكرة إلى نكرة نكرة رفعت ونصبت، كقولك: نِعْمَ غلامٌ سفرٌ زيدٌ، وغلامٌ سفرٌ زيدٌ))^(٤)، وقد نسب هذا هذا الرأي إلى الكوفيين^(٥)، واستشهد هؤلاء على رأيهم بقول الشاعر حسان بن ثابت^(٦):

(١) ينظر: همه الهوامع: ٣٠/٥-٣١.

(٢) ديوانه: ٧٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٥٧/١، والأصول لابن السراج: ١١٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٩٥/٤، والمقرب لابن عصفور: ٦٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٩-٨/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٢٤٣/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٢٩/٢، وهمع الهوامع: ٣٣/٣.

(٤) معاني القرآن للفراء: ٥٧/١.

(٥) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١٢٩/٢، وهمع الهوامع: ٣٣/٣.

(٦) ديوانه: ٥١٥/١.

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عَثْمَانُ بْنُ عَفَانَا

٢. أن يأتي الفاعل علماً أو مضافاً الى علم، وممن أجاز ذلك الجرمي (٢٢٥هـ)، وأبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)^(١)، وعن أبي علي الفارسي أنه سمع ذلك عن العرب قال الرضي: ((وقال أبو علي أنه سمع: نِعْمَ عبد الله زيد، وبئس عبد الله أنا، إن كان كذا))^(٢).

٣. أن يأتي الفاعل اسماً موصولاً، وممن قال بذلك: الكسائي، والفراء، الأخفش، والمبرد، وأبو علي الفارسي، وابن مالك، والرضي^(٣)، وقد اشترط الفراء لذلك أن يكون الاسم الموصول على نية الاكتفاء، إذ يقول: ((ولا يصلح أن تولى نِعْمَ وبئس (الذي) ولا (من) ولا (ما) إلا أن تتوي بهما الاكتفاء دون أن يأتي بعد ذلك اسم مرفوع، من ذلك قولك: بئسما صنعت))^(٤).

٤. أن يأتي الفاعل اسماً مضافاً لضمير عائد إلى ما فيه (أل)، قال المرادي (٧٤٩هـ): ((وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه أل))^(٥)، وقد ورد من من هذا قول الشاعر: فَنِعْمَ أَخُو الْهَيْجَاءِ وَنِعْمَ شَبَابُهَا^(٦).

٥. أن يأتي الفاعل اسم إشارة متبوعاً باسم معرف بـأل^(٧) نحو: نِعْمَ هذا الولد زيد.

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١٢٩/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢٤٠/٤، وهمع الهوامع: ٢٧/٣.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٢٥٣/٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٥٧/١، والمقتضب: ١٤٣/٢، وشرح الرضي على الكافية: ١٤٣/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٢٨/٢، وهمع الهوامع: ٣٣/٣.

(٤) معاني القرآن: ٥٧/١.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك: ٩٠٥/٢، وينظر: شرح الأشموني: ٢٧٧/٢، وهمع الهوامع: ٢٨/٣.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٩٠٥/٢، شرح الأشموني: ٢٧٧/٢، وهمع الهوامع: ٢٨/٣.

(٧) ينظر: همع الهوامع: ٣٥/٣، والدرر اللوامع للشنقطني: ٢٨٠/٢.

الحالة الثانية: الفاعل مضمّر:

أمّا الفاعل المضمّر للفعل (نِعَمْ) فللنحويين في هذه المسألة قولان:
 القول الأوّل: جواز الإضمار فيها، وهو رأي أكثر النحويين، وبه قال سيبويه،
 والمبرّد، والسيرافي (٣٦٨هـ)، والفارسي، وابن جني (٣٩٢هـ)^(١)، وغيرهم ممن وافقهم.
 لقد وردت (نِعَمْ) وليس بعدها اسم ظاهر مرفوع كما سبق، وظهر بدلاً منه نكرة
 منصوبة متلوة بالمخصوص بالمدح كما في قول الشاعر ذي الرّمة^(٢):

أبو موسى فحسبك نِعَمْ جدّاً وشيخ الركب خالك نِعَمْ خالاً

فقد أضمر الفاعل وناب عنه نكرة منصوبة في الموضعين (جدّاً، و خالاً).
 ففي هذا الشاهد وجدنا أنّ (نِعَمْ وبئس) قد تجرّدت من المرفوع الظاهر ونصبت
 بعدها نكرة، ممّا أدى إلى خلاف بين النحويين في التباس فاعل لها على هذه
 الصّورة، إذ ذهب الجمهور إلى أنّ الفاعل مضمّر فيها، وأمّا النكرة المنصوبة التالية
 لهما فهي تمييز لذلك الضمير، قال سيبويه: ((فَنِعَمْ تكون مرة عاملة في مضمّر
 يفسره ما بعده، فتكون هي وهو بمنزلة ويحه ومثله، ثم يعملان في الذي فسّر
 المضمّر عمل مثله وويحه إذا قلت لي مثله عبداً))^(٣). هذا بالنسبة للإضمار وأنّ نِعَمْ
 نِعَمْ يضمّر فيها لأنّها فعل، ومن النكرة المنصوبة بعدها قال سيبويه: ((وما انتصب
 في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حسبك به وويحه، وذلك
 قولهم: نِعَمْ رجلاً عبداً الله، كأنك قلت: حسبك به رجلاً عبداً الله؛ لأنّ المعنى
 واحد))^(٤).

(١) ينظر: الكتاب: ١٧٨/٢، والمقتضب: ١٤١/٢، والأصول لابن السراج: ١١٢/١، شرح كتاب سيبويه
 للسيرافي: ١٢٣/٦، والايضاح العضدي: ٨٢، واللمع لابن جني: ١٤١/١.

(٢) ديوانه: ١٥٣٨/٣.

(٣) الكتاب: ١٧٧/٢.

(٤) الكتاب: ١٧٥/٢.

وقد علّل النحويون هذه الظاهرة من إضمار للفاعل وتفسيره بنكرة بأنها من باب التوسعة في اللغة، وفيها خفة في النطق، قال ابن يعيش: ((فيه فائدتان، إحداهما: التوسّع في اللغة، والأخرى: التخفيف، فإنّ لفظ نكرة أخف مما فيه الألف واللام))^(١). ولكن من أجاز الإضمار لفاعل نِعْم اشترط لهذا الفاعل المضمّر شروطاً ثلاثة وهي:

١. وجوب الإفراد والتذكير والاستتار.

٢. منع إتباعه.

٣. وجوب تمييزه.

وعليه قال سيبويه: ((واعلم أنك لا تُظهر علامة المضمّرين في نِعْم، لا تقول: نِعْمُوا رجالاً، يكتفون بالذي يفسره كما قالوا مررتُ بكلِّ))^(٢).

القول الثاني: منع الإضمار فيها قال به جماعة منهم الكسائي، الفراء^(٣).

وفسر هؤلاء أنّ الفاعل في تلك الحالات التي استتر فيها المرفوع الظاهر الصريح إنما هو المخصوص بالمدح الواقع بعد النكرة المنصوبة، ففي نحو: نِعْم رجلاً محمّداً، يكون (محمّد) هو الفاعل وليس في (نِعْم) إضمار، قال الأشموني (٩٢٩هـ): ((وذهب الكسائي إلى أنّ الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نِعْم... وذهب الفراء إلى أنّ الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي))^(٤).

(١) شرح المفصل: ٣٩٥/٤.

(٢) الكتاب: ١٧٩/٢.

(٣) ينظر: شرح الأشموني: ٢٨٢/٢، وهمع الهوامع: ٣٠/٣.

(٤) شرح الأشموني: ٢٨٥/٢.

الرُّكن الثالث: المخصوص بالمدح:

المخصوص هو ذلك الاسم المراد بالمدح بالفعل (نعم)، ويسمى أيضاً المقصود، لأنه قصد إليه بالمدح^(١)، وسمي الممدوح^(٢) عند بعض النحويين. ولكن اسم المخصوص هو أشهر أسمائه وأدلّ عليه من غيرها؛ ذلك لأنه خصّ بشخصه بعد ذكر جنسه^(٣)، فهو من باب ذكر الخاص بعد العام، وهو أبلغ.

ويأتي المخصوص بالمدح بعد فاعل نعم، وقد يتقدم عليه وعلى الفعل أحياناً^(٤)؛ ولكن تأخيره أفصح وأبلغ في التعبير، قال الرضي: ((ليحصل به التفسير بعد الإبهام إذ له في النفوس وقع))^(٥).

وأجاز النحويون حذف المخصوص بالمدح بعد نعم للعلم به، ذكر ذلك الزمخشري (٥٣٨هـ) بقوله: ((وقد يحذف المخصوص إذا كان معلوماً))^(٦)، وقد بين ابن يعيش أنّ العلم بالمخصوص يحصل بتقدم ذكره أو بوجود ما يدل عليه في الكلام قال: ((الأصل أن يُذكر المخصوص بالمدح أو الذم للبيان، إلا أنه قد يجوز إسقاطه وحذفه إذا تقدّم ذكره، أو كان في اللفظ ما يدل عليه))^(٧).

والمخصوص بالمدح لأبد له من شروط تتوافر به؛ لكي يصلح أن نطلق عليه

المخصوص بالمدح، والشروط هي:

(١) ينظر: الإيضاح العضدي: ١/١٨٨.

(٢) ينظر: المقرب لابن عصفور: ١/٦٧.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/٤٣.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٤/٢٤٧.

(٥) شرح الرضي على الكافية: ٤/٢٤٦.

(٦) المفصل: ٢٧٤.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٤٠١.

١. أن يكون مختصاً؛ وذلك بأن يكون معرفة، أو نكرة موصوفة، أو مضاف الى معرفة^(١).

٢. أن يكون من جنس الفاعل؛ وذلك لأنّ الفاعل دالّ عليه، ومتضمن له، يقول سيبويه: ((واعلم أنّه محال أن تقول: عبد الله نِعْم الرجل، والرجلُ غيرُ عبد الله))^(٢).

٣. أن يوافق الفاعل إفراداً وتنثية وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً؛ وذلك لأنّه من ضمن الفاعل في المعنى^(٣)، نحو: نِعْم الرجلان المحمدان، والرجال المحمدون.

اختلفت أقوال النحويين في إعراب المخصوص بالمدح بعد (نِعْم)، وهذا الاختلاف ناتج عن الاختلاف في حقيقة (نِعْم) من حيث الاسمية والفعلية، ونلخص هذا في النقاط الآتية:

١. أنّه مرفوع على الابتداء وجملة (نِعْم) وفاعلها في محل رفع خبر عنه، وهذا رأي سيبويه إذ قال: ((وأما قولهم: نِعْم الرجل عبد الله، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبد الله، عمل نِعْم في الرجل ولم يعمل في عبد الله. وإذا قال: عبد الله نِعْم الرجل، فهو بمنزلة: عبد الله ذهب أخوه))^(٤)، وتابعه على ذلك المبرد، والزجاج (٣١١هـ)، وابن السراج^(٥) وغيرهم من النحويين، وهذا القول هو المشهور في إعراب المخصوص عند كثير من النحويين.

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٥٤/٤.

(٢) الكتاب: ١٧٧/٢.

(٣) ينظر: الفوائد الضيائية: ٢٥٣/١.

(٤) الكتاب: ١٧٦/٢.

(٥) ينظر: المقتضب: ١٤٩/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ١٧٣/١، والأصول لابن السراج: ١١٢/١.

٢. أنه مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، وهذا ما ذهب إليه جماعة من النحويين منهم: سيبويه حيث قال: ((كأنه قال نِعَم الرجلُ فقيل له مَنْ هو؟ فقال: عبد الله))^(١)، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، وابن جني^(٢)، وغيرهم من النحويين.

٣. أنه مرفوع على الابتداء، وخبره محذوف وجوباً، وإليه ذهب ابن عصفور بقوله: ((أو مبتدأ والخبر محذوف تقديره الممدوح زيد والمذموم زيد))^(٣).

٤. أنه مرفوع على أنه بدل من فاعل نِعَم، وهو مذهب ابن كيسان (٣٢٠هـ)^(٤)، ورجّحه من المتأخرين عباس حسن^(٥).

٥. أنه مرفوع على أنه خبر، والمبتدأ نِعَم على القول بأسميتها، أو العكس، أي أن يُعرب المخصوص مبتدأ مؤخرًا، ونِعَم خبرًا مقدمًا، ومحلها الرفع، على كلا الوجهين، وإليه ذهب الفراء وجماعة من الكوفيين^(٦).

٢. المدح غير القياسي في العربية:

المدح غير القياسي: وهو المدح الذي يكون مصرّحًا به في المعجمات العربية، وموجودًا في الجملة، لكنه غير خاضع للضوابط القياسية مثل (اثبت، امتدحت، عظمت، استحسنت) وغيرها من الألفاظ التي تحمل معاني المدح.

(١) الكتاب: ١٧٧/٢.

(٢) ينظر: المقتضب: ١٤٢/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ١٨٣/١، والأصول لابن السراج: ١١٢/١، واللمع لابن جني: ١٤٠/١.

(٣) المقرب لابن عصفور: ٦٩/١.

(٤) ينظر: شرح الأشموني: ٢٨١/١.

(٥) النحو الوافي: ٣٧٧/٣.

(٦) ينظر: شرح التصريح: ٨٤/٢.

ويجيء المدح غير القياسي في العربية بألفاظ لا تحتاج إلى قرينة ليفهم منها أنها تدل على المدح ومن هذه الألفاظ الشكر و الحمد ، نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١]، وفي معنى الحمد قال الخليل ((الحمد: نقيض الذم، يُقال: بَلَوْتَهُ فَأَحْمَدْتَهُ أي وجدته حميداً محمود الفِعال... والحمدُ الثناء))^(١)، وفرَّق الراغب الاصفهاني (٥٠٢هـ) بين الحمد والمدح، إذ قال: ((الحمدُ لله تعالى الثناء عليه بالفضيلة وهو أخص من المدح واعم من الشكر، فإنَّ المدح يُقال فيما يكون من الانسان باختياره، وممَّا يُقال منه وفيه بالتسخير فقد يُمدح الإنسان بطول قامته، وصباحة وجهه كما يُمدح ببذل ماله وسخائه وعلمه، والحمدُ يكون في الثاني دون الأول، والشُّكر لا يُقال إلا في مقابلة نعمة فكلُّ شكر حمدٌ وليس كلُّ حمدٍ شكراً، وكلُّ حمدٍ مدح، وليس كلُّ مدح حمداً))^(٢).

أمَّا التَّعْظِيم فهو أمرٌ نفسي، يقول الغزالي (٥٠٥هـ): ((التعظيم عمل القلب وآلته العقل والجوارح))^(٣)، أمَّا الثناء فهو الكلام الجميل، وقيل: هو الذكر بالخير وقيل: الثناء هو الإتيان بما يشعر التعظيم مطلقاً، سواء أكان باللسان أم بالجنان أم بالأركان، وسواء أكان في مقابلة شيء أم لا، فيشمل الحمد والشكر والمدح، وهو المشهور بين الجمهور، فعلى هذا فقد قيد باللسان لدفع احتمال التجوز والثناء: ما اتصف به الإنسان من مدح، يقال أثبتت عليه أي مدحته، وأثنى عليه خيراً، أي مدحه به^(٤).

(١) كتاب العين: ١٨٨/٣-١٨٩. (حمد).

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٢٥٦. (حمد).

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد: ١١٤.

(٤) ينظر: الكليات للكفوي: ٣٢٥-٣٢٦.

ومثال على لفظة الثناء قول الرّاجز^(١):

أَتْنَى ثَنَاءً مِنْ بَعِيدِ الْمَحْدِسِ، مشهُورَةٌ تَجْتَازُ جَوْزَ الْأَقْوَسِ

وهذه الألفاظ المستعملة مع المدح غير القياسي التي استعملها العرب في تراكيبهم اللُّغويّة والنصوص الفصيحة وغيرها كثير خارج ميدان الدّراسة؛ لأنّ الدّراسة تعتمد على المدح غير الصّريح الذي هو القسم الآخر للمدح الصّريح بنوعيه القياسي وغير القياسي.

(١) البيت بلا نسبة في: تهذيب اللّغة: ١٧٨/٩، ولسان العرب: ١٨٦/٦، وتاج العروس: ٤١٠/١٦.



Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Babylon University
College of Literature
Department of Arabic Language

Inexpressive praise in Arabic, a study of morphological and grammatical semantics

Submitted to the student
Safa Abduljabbar Hasan

To the Board of the College of Literature at the University of Babylon, part of the Requirements of the master's degree in Arabic language and literature / language.

Under the supervision of Professor
Dr. Saleh Kadhim Ageel

1444 A.H

2022 A.D

ABSTRACT

In the Arabic language, there are expressive methods in which the speaker expresses his own emotional feelings, including the method of praise, and the sentence in this method has two linguistic forms that are known to the grammarians, which are called standardization, namely (yes, and it is desirable), as well as the meanings of the Arabic lexicons and expressions. B (non-standard praise), which fall under (express praise); They mentioned that the praise comes from the juxtaposition of the following elements: (praising form + nominative nominative + specific to praise).

After tracing through the writings of early and late Arabic scholars, I found that there are many structures that express praise in an explicit manner that is understood in the context in which it was placed. The scholars mentioned them as praise, but it does not fall within the explicit praise of its standard and non-standard sections, for they did not single out a special chapter for it. I decided to search for this concept; In order to clarify the philosophy and visions found in this concept and to demonstrate the ability of language and grammar to create the appropriate atmosphere and conditions for the success and sustainability of this concept, as well as to show the genius of language and the skill of grammarians in referring to it, which prompted me to investigate it, settle it and study a comprehensive study of its diaspora, and they made the choice. **((Inexpressive praise in Arabic, a study of morphological and grammatical semantics))**.

This thesis aspires to present an epistemological study centered on providing praise in other than its explicit places. Thus, the Arab heritage can give us a lot of intellectual and practical elements (theoretical and procedural) and the following foundational features: We prove scientifically that non-explicit praise is present in the Arabic language? And if it exists,

then where?, and how? The main purpose was to highlight the presence of this concept when interpreting linguistic issues and directing the grammatical rulings explained in the blogs of ancient Arabic scholars.

The nature of the research necessitated dividing it into three chapters, preceded by an introduction and followed by a conclusion with the most important findings and proposals of the research.

As for the preface, I dealt with explicit praise in its standard and non-standard forms, and the first chapter came in the exploration of explicit praise, a study in defining the concept and term, so I divided it into three sections, the first in explicit praise in grammatical studies, and the second topic in non-express praise in the study And the third topic contains the most important clues that help in the detection of explicit praise

The second chapter is devoted to studying the significance of praise in morphological issues, and it includes three sections: the significance of unexpressed praise in morphological forms, and the significance of unexpressed praise in transgression between the morphological forms.

The third chapter organized the significance of non-explicit praise in grammatical issues, and came into three sections that included the predicate, the accusative, and the pronouns.

And deposited in the conclusion the results and suggestions of this study.

الصفحة	الموضوع
٥-٢	المقدمة
٢١-٧	التّمهيد: المدح الصّريح القياسي وغير القياسي
٧	أولاً: المدح في اللّغة والاصطلاح
٢١-٨	ثانياً: المدح الصّريح في العربيّة
٦١-٢٣	الفصل الأوّل: المدح غير الصّريح دراسة في تحديد المفهوم والمصطلح وقرائن الكشف
٣٤-٢٣	المبحث الأوّل: المدح غير الصّريح في الدّراسات النّحويّة
٤٥-٣٥	المبحث الثّاني: المدح غير الصّريح في الدّراسات البلاغيّة
٦١-٤٦	المبحث الثّالث: القرائن المُساعدة في الكشف عن المدح غير الصّريح
٩٤-٦٣	الفصل الثّاني: المدح غير الصّريح في المسائل الصّرفيّة
٧٣-٦٣	المبحث الأوّل: دلالة صيغ المبالغة على المدح غير الصّريح
٨٤-٧٤	المبحث الثّاني: دلالة العدول الصرفي على المدح غير الصّريح
٩٤-٨٥	المبحث الثّالث: دلالة مسائل متفرقة على المدح غير الصّريح
١٣٣-٩٦	الفصل الثّالث: المدح غير الصّريح في المسائل النّحويّة
١١٢-٩٦	المبحث الأوّل: دلالة المرفوعات على المدح غير الصّريح
١٢١-١١٣	المبحث الثّاني: دلالة المنصوبات على المدح غير الصّريح
١٣٣-١٢٢	المبحث الثّالث: دلالة المجرورات على المدح غير الصّريح
١٣٧-١٣٥	نتائج البحث ومقترحاته
١٦٣-١٣٩	المصادر والمراجع
A-C	ملخّص الأطروحة باللّغة الانجليزيّة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله كما يرضى، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على النَّبِيِّ الْخَاتَمِ مُحَمَّدٍ المصطفى،
وآله سادات الورى، وأصحابه الْمُنتَجِبِينَ الشُّرَفَاءَ.
أَمَّا بَعْدُ:

ففي اللُّغة العربيَّة أساليبٌ تعبيريةٌ يُفصَحُ فيها المُتَكَلِّمُ للتعبير عن مشاعر
انفعاليَّة خاصَّة به منها أسلوب المدح، وللجملة في هذا الأسلوب فعْلان قياسيَّان
مُتعارَف عليهما عند النَّحْوِيِّين سُمِّيَا بالقياسية هما (نَعَمْ، وَحَبِّذَا)، فضلاً عن ما
جاءت به المعجمات العربيَّة من ألفاظ تحمل دلالات المدح وسمَّوها بـ (المدح غير
القياسيِّ) اللذين يندرجا تحت (المدح الصَّريح)؛ إذ دارَ في أذهان الدَّارسين أنَّ أسلوب
المدح في العربيَّة يقتصر على الطريقة القياسيةَّ وغير القياسيةَّ فدرسوه كونه أسلوباً
نحوياً خاضعاً للصنعة النُّحوية، فذكروا أنَّ المدح يجيء مؤلفاً من تجاور الأركان
الآتية: (فعل المدح + فاعل المدح + المخصوص بالمدح)، فبنى النَّحْوِيُّون قواعدهم
على هذه الأركان الثلاثة ففصلوا القول فيها وفي اختلافاتها ومعناها وأصلها وما يطرأ
عليها من زيادة أو حذف ووضعوا لها شروطاً خاصَّة فنظروا إليها من الجانب
الشَّكلي.

وبعد التَّنَبُّع في مؤلَّفات علماء العربيَّة متقدميهم ومتأخريهم وجدتُ أنَّ هناك
تراكيبَ كثيرة تُعبِّر عن المدح بصورة غير صريحة تُفهم في سياقها التي وضعت فيه،
ذكرها العلماء على أنَّها مدح ولكن لا تدخل ضمن المدح الصَّريح بقسميه القياسيِّ
وغير القياسيِّ عندهم، فهم لم يفرّدوا لها باباً خاصّاً، ولم يجمعوا كلَّ التَّراكيب اللُّغوية
المختصَّة بالمدح في بابٍ واحدٍ، فجاءت أبحاثهم لهذا المعنى متناثرة في الأبواب
النُّحويَّة، سوى ما أفرّده لباب (نَعَمْ) وما جرى مجراها، والسبب في ذلك أنَّ هذا الباب
من الأساليب القياسيةَّ لأسلوب المدح، وما جاءت دلالاته على هذا المعنى بغير هذا

الأسلوب لم يُدرج في هذا الباب، ولو جُمعت هذه التراكيب في أسلوبٍ واحدٍ لتحصل من هذا الأمر معرفة طرق العرب في استخدام كلِّ تركيبٍ في سياقٍ لغويٍّ معينٍ. وقد قرَّ في نفسي أن أبحث عن هذا المفهوم؛ لأستجلي ما فيه من فلسفة ورؤى مؤسَّسة لهذا المفهوم وبيان قدرة اللُّغة والنَّحو على إيجاد الأجواء والظُّروف المُناسِبة لإنجاح هذا المفهوم وديمومته، فضلاً عن بيان عبقرية اللُّغة وحقاقة النَّحويين في الإشارة إليه، ممَّا دعاني إلى استقصائه واستقراءه ودراسته دراسة جامعة لشتاته، فوق الاختيار على وسمِّ البحث ((المدحُ غير الصَّريح في العربيَّة، دراسة في الدَّلالة الصَّرفية والنَّحويَّة)).

وتطمح هذه الرِّسالة أن تعرضَ دراسةً معرفيَّةً تتمحور في تقديم المدح في غير مواضعه الصَّريحة، وبهذا فإنَّ الموروث العربيَّ بإمكانه أن يُعطينا الكثير من المقومات الفكرية والعملية (النَّظرية والإجرائية) وسمات التأسيس كونها دراسةً تأصيليَّة لفكرة المدح غير الصَّريح عن طريق استقصاء طرائق العرب في التَّعبير عمَّا يختلج في صدورهم والذي من أجله يتواصلون فيما بينهم؛ لأنَّه لا شكَّ في أنَّ العرب لديهم أعرافهم وتقاليدهم الخاصَّة في التَّواصل وبهذا فقد حرصوا على أن يعبروا عنها بإيجاد وسائل متعددة، فكانت البداية مع السُّؤال الآتي: أيمن أن نثبت علميًّا أنَّ المدح غير الصَّريح موجود في اللُّغة العربيَّة؟، وإنَّ كان موجوداً فأين؟، وكيف؟، فكانت الغاية الأساسُ إبرازَ ما لهذا المفهوم من حضور عند تفسير القضايا اللُّغويَّة وتوجيه الأحكام النَّحويَّة المبسوطَة في مُدَوَّنات علماء العربيَّة القُدَّامى.

وبحسب اطلاع الباحثة أنَّ هذا الموضوع لم يُسبق أن دُرِس من قبلُ في كتاب أو دراسة جامعيَّة (ماجستير أو دكتوراه) أو بحث؛ لذا فإنَّ هذه الدراسة إن شاء الله ستكون الأولى في ميدانها بعد فضل الله وتفضُّل أساتذتي في لجنة المناقشة بالموافقة عليها خدمةً للعربيَّة وأهلها.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هناك بحثاً يحمل عنوان (أساليب المدح والذم الصريح وغير الصريح في القرآن الكريم) شارك في كتابته خمسة باحثين، منشور في مجلة (Jurnal Pengajian Islam) المجلد (١٤) لعام ٢٠٢١م على شبكة المعلومات الدوليَّة، إلا أنَّ مفهوم المدح غير الصريح عندهم يختلف تماماً عن مفهومنا؛ فهم قد ذكروا في معرض حديثهم الآيات الكريمة التي لم يُذكر فيها المخصوص بالمدح فعَدَّوها على أنَّها جاءت بأسلوب المدح غير الصريح، فأحصوها فوجدوها أربع آيات فقط، وقد شغلت هذه الفكرة نصف صفحة في بحثهم هذا.

واقترضت طبيعة البحث تقسيمه على ثلاثة فصول، يتقدمها تمهيد وتقفوها خاتمة بأهم نتائج البحث ومقترحاته.

أمَّا التَّمهيد فقد تناولت فيه المدح الصريح بنوعيه القياسي وغير القياسي، وجاء الفصل الأوَّل في التَّنقيب عن المدح غير الصريح، دراسة في تحديد المفهوم والمصطلح والقرائن المُساعدة على كشفه، فقَسَّمْنُهُ على ثلاثة مباحث، الأوَّل في المدح غير الصريح في الدِّراسات النَّحويَّة، والمبحث الثاني المدح غير الصريح في الدِّراسات البلاغيَّة، وحوى المبحث الثالث أهم القرائن المُساعدة في الكشف عن المدح غير الصريح.

وخصَّصْتُ الفصل الثاني بدراسة دلالة المدح في المسائل الصَّرفيَّة، وتضمن ثلاثة مباحث هي: دلالة المدح غير الصريح في الصِّيغ الصَّرفيَّة، ودلالة المدح غير الصريح في العدول بين الصِّيغ الصَّرفيَّة، وتضمَّن المبحث الثالث دلالة المدح غير الصريح في مسائل متفرقة.

وانتظم الفصل الثالث دلالة المدح غير الصريح في المسائل النَّحويَّة، وجاء على ثلاثة مباحث ضمَّت المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات.

وأودعتُ في الخاتمة ما أفضت إليه هذه الدِّراسة من نتائج ومقترحات.

وختاماً أرجو أن تفتح هذه الدراسة نافذة جديدة على التراث العربي وتوسع من آفاق رؤيتنا له وإدراكنا لخصائصه المنهجية والمعرفية، مما يجعل هذا العمل خطوة في طريق العلم نأمل أن تلحقها خطوات علمية أخرى تضيف للعلم في كل مرة معالم جديدة تحفظ له استمراريته وديمومته.

وأخيراً آمل أن أكون قد وفقت فيما قدمته في هذه الرسالة، فإن أصبت فهذا من فضل ربي وكرمه، وإن كانت الأخرى فعذري من التقصير للعلم وأهله.
والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: المدح غير الصريح في الدراسات النحوية:

اعتمد النحو العربي في جلّ أبوابه على نظرية العامل، وكان العلماء يهتمون بالتغيّر الذي يحصل في آخر الكلمة في أثناء الجملة، إذ ((كان هذا التغيّر يلفت انتباههم فأقبلوا عليه تعليلًا وتفسيرًا في هذي الفكرة التي رأوها أساسًا ينبني عليه الدرس النحوي، أعني فكرة العمل وفكرة العامل))^(١).

فكانت الأهمية البارزة من علم النحو هي البحث عن ظاهرة اختلاف العلامات الإعرابية، وكان التفسير لتلك الظاهرة معتمدًا على تصور النحويين لفكرة العامل النحوي.

لقد ركّز النحو العربي منذ نشأته على المعنى في وضع الأحكام النحوية، ف((كان النحو عند علمائنا الأوائل نظامًا متكاملًا من الرموز والعلامات التي تدلّ دلالات لفظية ومعنوية على المعنى الذي ينوي العربي التعبير عنه... ولم تكن الألفاظ عند النحاة الأوائل هي المقصودة وعليها مدار بحثهم كما يتصور بعض الباحثين، بل هي أدوات للتعبير عن المعاني التي يقصدونها))^(٢).

ولم يفت النحويون في تعييدهم للقواعد النحوية العلاقة القائمة بين ما تكلمت به العرب وما أرادته من العِلل والأغراض والمقاصد المنسوبة إليها، فقصد المتكلم يؤثر في ضبط الوظائف الإعرابية وتحديدها على الوجه الذي ينبغي أن تكون له^(٣). إن النحو العربي قد جمّع إلى حدّ كبير بين المظهر والدلالة، فلم تكن دراسته قائمة على ضبط أواخر الكلمات التي تتألف منها الجملة تبعًا لقوانين الإعراب

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٦٥.

(٢) نظرية المعنى في الدراسات النحوية: ٢٢.

(٣) ينظر: القصديّة وأثرها في توجيه الأحكام النحوية (أطروحة): ١٧.

فحسب، بل تعدت إلى بيان أغراض المتكلمين في تأليف الجمل وما يجب أن تكون عليه الكلمات في الجملة^(١).

قدّم النحويون القدامى ملاحظاتٍ جديرةً بالعناية وإشاراتٍ سديدة عن المدح الصريح - القياسي وغير القياسي - في دراستهم للنحو، فبنوا كثيراً من المفاهيم النحوية في المدح القياسي وغير القياسي على أساس القاعدة النحوية، قال سيبويه: ((وأصل نعم وبئس: نعم وبئس، وهما الأصلان اللذان وُضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكونُ منهما فعلٌ لغير هذا المعنى))^(٢)، والمدحُ هو شعور المُتكلِّم بالرضا على سبيل المبالغة، قال ابن جني: ((اعلم أن نعم وبئس فعلا ماضيان غير متصرفين ومعناهما المبالغة في المدح أو الذم))^(٣)، وفسر الرضي المدح بـ: ((نعم الرجل زيداً فإنما تنشئ المدح وتحديثه بهذا اللفظ))^(٤).

فالنحويون قيّدوا المدح بـ(نعم وحبذا)، فدرسوا أسلوب المدح بوصفه أسلوباً نحوياً خاضعاً للصنعة النحوية، فالمدح يجيء مؤلفاً من خلال تجاور الأركان الآتية: (فعل مدح + اسم مرفوع + مخصص بالمدح)، فبنوا قواعدهم على هذه الأركان الثلاثة ففصلوا القول فيها وفي اختلافاتها ومعناها وأصلها وما يطرأ عليها من زيادة أو حذف ووضعوا لها شروطاً خاصة فنظروا إليها من الجانب الشكلي.

والناظر في مؤلفات علماء العربية متقدميهم ومتأخريهم يجد أن هناك تراكيب كثيرة تُعبّر عن المدح بصورة غير مصرّح بها تتضح من سياقها الذي وضعت فيه، ذكرها علماء النحو على أنها مدح؛ ولكن لا تدخل ضمن المدح القياسي وغير القياسي عندهم، والمقصود بالمدح غير الصريح الذي تتعقد عليه هذه الدراسة هو

(١) ينظر: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر: ١٥.

(٢) الكتاب: ١٧٩/٢.

(٣) اللّمع في العربية: ١٤٠/١.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٢٣٨/٤.

كلُّ تركيب لغويّ فصيح وصيغ صرفيّة تؤدي دلالتها إلى المدح عن طريق السّياق دون التّصريح بهذه التّراكيب والصّيغ الصّرفيّة، كما هو مصرّح به في المدح الصّريح بنوعيه القياسي وغير القياسي.

وقد أفرد سيبويه في كتابه بابين أحدهما سمّاه ((باب ما ينتصب على التّعظيم والمدح))^(١)، عالج فيه بعض مسائل قطع النّعت والعطف، وهو ما سنتناوله في الفصل الثالث والباب الآخر سمّاه ((باب ما ينتصب على المدح والتّعظيم أو الشتم))، فقال: ((هذا باب ما ينتصب على المدح والتّعظيم أو الشتم، لأنّه لا يكون وصفاً للأول ولا عطفاً عليه وذلك قولك: يا أيها الرجل وعبد الله المسلمين الصالحين. وهذا بمنزلة قولك: اصنع ما سر أباك وأحب أخوك الرجلين الصالحين. فإذا قلت يا زيد وعمرو ثم قلت الطويلين، فأنت بالخيار إن شئت نصبت وإن شئت رفعت؛ لأنّه بمنزلة قولك يا زيد الطويل))^(٢)، والمدح قد يؤدّي بالنّعت بيد أنّه ليست كلّ صفة تحقّق هذا الغرض وإنّما يدخل فيه السّياق فيصير مدحاً غير صريح، فضلاً عن العلاقة بين المتكلّم والمُخاطَب وعلمه، وقد بيّن سيبويه ذلك ونبّه على أمور يجب على المتكلّم مراعاتها عندما يريد المدح فقال: ((واعلم أنّه ليس كل موضع يجوز فيه التّعظيم ولا كل صفة يحسن أن يُعظّم بها. ولو قلت مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البرّاز لم يكن هذا مما يُعظّم به الرجل عند الناس ولا يُفخم به، وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التّعظيم فإن تذكر رجلاً ليس بنبيه عند الناس، ولا معروف بالتّعظيم ثم تعظمه كما تعظم النبيه، وذلك قولك مررت بعبد الله الصالح))^(٣).

(١) يُنظر: الكتاب : ٦٢/٢.

(٢) المصدر نفسه : ١٩٤/٢.

(٣) المصدر نفسه : ٦٩/٢.

والملاحظ على تسمية سيبويه لهذين البابين أنه مسّ المدح غير الصريح وإن لم يسمهما بهذا الاسم فجاء عنوان بابه " ما ينتصب على المدح " في غير نعم وحبذا؛ لأنّ هذه التراكيب غير خاضعة لضوابط المدح الصريح، إلا أنّ سيبويه لم يسمها المدح غير الصريح فأرجع بابه إلى الصنعة النحويّة والدليل على ذلك أنّه أقام بابه وعنوانه بلقب من ألقاب الإعراب وهو النّصب، فقال: (باب ما ينتصب على المدح)، ولو خطر في بال سيبويه فكرة جمع المدح في غير مواضعه الصريحة لجمعها في باب واحد، فسيبويه لم يناقش قضية المدح غير الصريح بصورة صريحة ومباشرة ولكن مفهوم كلامه ومضمونه يؤيدان إلى ذلك.

وبيّن الفراء في دلالة المدح تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]، إذ يقول فيه: ((إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا، فالذي (فَوْقَهَا) يريد أكبر منها، وهو العنكبوت والذباب. ولو جعلت في مثله من الكلام (فَمَا فَوْقَهَا) تريد أصغر منها لجاز ذلك، ولست أستحسنه؛ لأن البعوضة كأنها غاية في الصغر، فأحبُّ إليّ أن أجعل (فَمَا فَوْقَهَا) أكبر منها... أما موضع حسنها في الكلام فأن يقول القائل: إنّ فلانا لشريف، فيقول السامع: وفوق ذاك يريد المدح... فلا تقولن: وفوق ذاك، إلا في مدح))^(١)، وقال في موضع آخر من الكتاب: ((قال الأعشى^(٢)):

فقلتُ له هذه هاتِها ف جاء بأدماء مقتادِها

فجعل (المقتاد) تابعًا لإعراب الأدماء لأنه بمنزلة قولك: دماء يقتادها، فخفضته لأنه صفة لها. وقد ينشد بأدماء مقتادِها، تخفض الأدماء لإضافتها إلى

(١) معاني القرآن: ٢٠/١-٢١.

(٢) ديوانه: ٦٩، ورواية الديوان: فقلنا له هذه هاتِها بأدماء في حبل مُقتادِها.

المقتاد. ومعناه: بملء يَدَي من اقتادها ومثله في العربية أن تقول: إذا دعوت زيدا فقد استغثت بزيد مستغيثه. فمعنى زيد مدح أي أنه كافٍ مستغيثه^(١).

وجعل ابن السراج المدح غرضاً من أغراض النداء، إذ قال: ((وأصلُ النداء تنبيه المدعو ليقبل عليك، وتعرض فيه الاستغاثة، والتعجب، والمدح، والندبة))^(٢)، ويردُّ النداء في بعض السياقات ليفيد المدح، يقول السيوطي: ((أصلُ النداء بـ "يا" أن تكونَ للبعيد حقيقةً أو حكماً وقد يُنادى بها القريبُ لِنكتٍ: ومنها قصدُ تعظيم شأنِ المدعوِّ نحو: ﴿يَا رَبِّ﴾ [الفرقان: ٣٠])^(٣)، وعقَّب الدكتور قيس الأوسي على ذلك بقوله: ((إذا أرادت العرب أن تعظمَ أمراً من الأمور جعلته نداءً))^(٤).

و كشف لنا السيرافي عن اجتماع معنيين يجب أن يكونا في المعظم لكي يتحقق المدح، ف((يحتاج التعظيم إلى اجتماع معنيين في المعظم: أحدهما: أن يكون المعنى الذي عظم به فيه مدحٌ وثناءٌ ورفعةٌ. والآخر: أن يكون المعظم قد عرفه المخاطب وشهر عنده ما عظم به أو يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرر به عند المخاطب حال مدحٍ وثناءٍ وتشريفٍ في المذكور يصح أن يُورد بعدها التعظيم))^(٥)، ولم يكتفِ السيرافي بذكر اجتماع المعنيين في المعظم، بل أفرد باباً خاصاً للمدح يقول فيه: ((هذا الباب في التعظيم والمدح... والذي يصيِّره مدحاً وثناءً أو شتماً وتقبيحاً، قصد المتكلم به إلى ذلك، وربما قصد الإنسان بقوله: فلانٌ فاضلٌ شجاعٌ

(١) معاني القرآن: ٣٤٧/٢.

(٢) الأصول في النحو: ٣٢٩/١.

(٣) الاتقان في علوم القرآن: ٢٨٢/٣.

(٤) اساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ٢٩٨.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٥٠/٢.

إلى الهزء به، ويتبين ذلك في لفظه من محاوره، وهذا معروف في عادات كلام الناس))^(١).

فهذا النص يشير إلى مسألتين: إحداهما تتعلّق بمضمون الرسالة ، إذ لا بُدَّ من أن تكون الصّفة التي يُمدحُ بها صفة مدح وثناء ورفعة ، أو تكون هذه الصّفة ممّا يليق وقوعها على الممدوح، والأخرى: أن يكون الممدوح قد عرفه المتلقي وعرف صفته الممدوحة، ويحصل هذا عن طريق الشُّهرة بما امتدح به نحو : مررت بعبد الله الصالح، إذا كان عبد الله مشتهراً بالصّلاح عند المُخاطَب قبل التّعظيم والمدح^(٢).

وواضح أنّ السّيرافيّ في هذا النصّ اعتمد على قصد المُتكلّم في توجيه المدح، فضلاً عن العادات والأعراف الكلاميّة عند الجَماعَة الإنسانيّة؛ إذ إنّ صناعة المعنى لا تتعلّق بالكلمات وحدها وإنّما تتمثّل في التّفاهم بين المتخاطبين والمواضعة على معاني هذه الكلمات، فضلاً عن أهمية التّنغيم ودوره في تحديد المعنى.

والتفت ابن جني الى المدح بغير صيغه المعتادة إذ قال في حذف الصّفة: ((سِيرَ عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأنّ هذا إنّما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنّك تحسّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأملتّه، وذلك أنّ تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فنقول: كان والله رجلاً، فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة، وتتمكّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك))^(٣).

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٩٩/٢.

(٢) يُنظر الدلالة والتّقييد النّحوي: ٤٠٥.

(٣) الخصائص: ٣٧٢/٢.

والى مثل هذا التفت الدكتور فاضل السامرائي حين عدَّ النِّغمة الصوتية دلالة على المعنى المراد، فقال عنها: ((فيها يتضح الخبرُ من الاستفهام والمدح والذم وما إلى ذلك، فقولك (هو شاعر) يمكن أن يكون خبراً ويمكن أن يكون استفهاماً بحسب النغمة الصوتية، ويمكن أن يكون مدحاً أو ذمّاً، فإن فحمت الصوت بـ (شاعر) ومددته كنت مادحاً))^(١).

فالزيادة في نطق الصَّوت تعطينا وظيفة انفعالية تعبيرية مثل المدح وتُغنينا عن التَّصريح بصفات المذكور في مدحه، وهي أبلغ في الدلالة من التَّصريح بالأوصاف التي قصدها المُتكلِّم؛ لأنَّها تفسح المجال عند السَّماع بها لنتصور أنَّ الممدوح بلغ النَّهاية والذروة في الشجاعة والجود والسماحة

وذكر ابن جني في موضع آخر علّة اختيار بعض الألفاظ لدلالاتها على المدح، وذلك في قوله: ((ألا ترى أنَّك إذا قلت: بنو فلان يطوهم الطريق، ففيه من السعة إخبارك عمّا لا يصح وطوّه بما صح وطوّه. فتقول على هذا: أخذنا على الطريق الواطئ لبني فلان، ومررنا بقوم موطوئين بالطريق...، ولما كان هذا كلاماً الغرض فيه المدح والثناء اختاروا له أقوى اللفظين؛ لأنّه يفيد أقوى المعنيين))^(٢).

ففكرة المدح غير الصريح كانت موجودة في فكر النحويين ومعالجاتهم للمسألة النحوية، ووردت بعض المسائل النحوية تحمل دلالة المدح إذ وُجِدَت عبارات ظاهرها ذم ولكن يراد بها المدح، والعرب تورّد ذلك خوفاً من العين والحسد يقول ابن السّيد البطليوسي (٥٢١هـ): ((أخزاه الله ما أشعره، ونحو ذلك من المدح الذي يخرجونهم بلفظة الذمّ، فلهم في ذلك غرضان: أحدهما أنّ الانسان إذا رأى الشيء فأثنى عليه، ونطق باستحسانه فريما أصابه بعين، وأضرّ به فيعدلون عن مدحه إلى ذمّه، لئلا

(١) يُنظر: الجملة العربية والمعنى: ٥٩.

(٢) الخصائص: ٤٤٦/٢.

يؤذوه. والثاني: أنهم يريدون أنه قد بلغ غاية الفضل وحصل في حدٍّ مَنْ يذمّ ويسبّ، لأنّ الفاضل يكثر حساده والمعادون له^(١).

وأورد السّهيليّ (٥٨٣هـ) في (نتائج الفكر) إضافة شهر إلى رمضان في قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥] وإفادتها معنى المدح، إذ قال: ((في ذكر الشهر فائدتان، الأولى: أنه لو قال (رمضان الذي أنزل فيه القرآن) لاقتضى اللفظ وقوع الإنزال على جميعه... وهذا خلاف المعنى، لأن الإنزال كان في ليلة واحدة منها، في ساعة منها، فكيف يتناول جميع الشهر، والفائدة الأخرى: أنه لو قال (رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) لكان حكم المدح والتعظيم مقصوراً على شهر واحد بعينه^(٢))).

وذكر ابن الأثير الجزريّ (٦٠٦هـ) جواز الفصل بين اسم (إنّ) وخبرها بجملة اعتراضية، ومن دلالات هذه الاعتراض إفادة المدح، قال: ((يجوز أن يفصل بين أسماء هذه الحروف وأخبارها بما يدخل لتوكيد الشيء أو لرفعه، وذلك قولك: إنّ زيدا -والله- ظالمٌ، وإنّ بكراً -فافهم ما أقول- رجلٌ صالحٌ، وإنّ عمراً -هو المسكين- مرحومٌ؛ لأنّ هذا في الرفع يجري مجرى المدح والذمّ في النصب، وعلى ذلك تأولوا قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا، أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّتٌ عَدْنٌ﴾ [الكهف: ٣٠-٣١] ف(أولئك) هي الخبر^(٣).

ووضّح ابن عصفور النعت عند النحويين ومجيء أحد معانيه للمدح؛ وذلك عن طريق توالي وصفين بقوله: ((وقولنا: أو مدح، مثاله: بسم الله الرحمن الرحيم، فالرحيم نعت لله على جهة المدح... واعلم أنه لا يجوز أن يكون النعت للمدح ولا

(١) الاقتضاب: ١٨٨/٣.

(٢) نتائج الفكر في النحو: ٢٩٥.

(٣) البديع في علم العربية: ٥٤٠/١.

للذمّ ولا للترحم إلّا إذا كان المنعوت معلوماً نحو : مررتُ برجلٍ عاقلٍ، إذا قدرت في نفسك أنّه لعظم شأنه ... فيكون الأول إذ ذاك للتخصيص والثاني على جهة المدح أو الذم أو الترحم نحو: مررت برجلٍ شجاعٍ وبطلٍ، فشجاع إذ ذاك نعت أول على جهة التخصيص، وبطل ثناء ومدح له^(١).

وهذا المفهوم شبيه بما قدّمه سيبويه والسيرافي من أنّه لا بدّ أن تكون الصّفة المراد مدحها من صفات الفخامة والرّفعة التي ينماز بها الممدوح من غيره، وتكون هذه الصّفة حقيقة ومعروفة عند النّاس، فضلاً عن أنّ الممدوح لا بدّ أن يُعرّف قبل مدحه إن كان غير معروف.

وبين الرّضيّ مجيء (ربّ) للتكثير حين تفيد المدح في قول الشاعر^(٢):

فإنّ تُمسّ مهجورَ الفناءِ فربّما أقام به بعدَ الوُفودِ وُفودُ

قال: ((وجه ذلك أنّ المادح يستقلّ الشيء الكثير منها من المدائح؛ لأنّ الكثير منها كأنه قليل بالنسبة إلى الممدوح بها، وذلك أبلغ الوجهين في المدح))^(٣).
 وذهب أبو حيّان الأندلسيّ إلى أنّ رفع الاسم بعد المصدر المنون يدل على المدح، إذ يقول: ((إذا رُفِعَ الاسم بعد المصدر المنون المحجوز اختير أن يكون ذلك في المدح والذمّ، كقولك: عجبْتُ من قراءةٍ في كلِّ حالٍ القرآن، أي يُقرأ القرآن، وأنكرْتُ صيداً في كلّ ساعةٍ صلاةٍ ظبيّ، أي يُصادُ ظبيّ، فهذا أجود عندهم من قولك: يسوءني ضربٌ في كلّ حالٍ زيد، أي: يُضربُ زيد))^(٤).

(١) شرح جمل الزجاجة لابن عصفور: ١٩٣.

(٢) البيت لأبيي العطاء السّندي في شرح دديوان الحماسة للتبريزي: ٣٣١.

(٣) شرح الرّضي: ٢٨٨/٤.

(٤) التذييل والتكميل: ٨٢-٨١/١١.

وأورد البغدادي لفظة (بَخ) وهذه اللفظة تدلّ على المدح، وتعرف عن طريق السياق، كقول الشاعر^(١):

((روافدُه أكرمُ الرافِداتِ بَخٍ لَكَ بَخٌ لِبَحْرِ خِصَمِّ

على أنَّ الشَّاعر جمع لغتي بَخِ الموصولة في الدَّرَج، وهما تخفيف الخاء مع الكسر والتَّنوين وتشديدهما كذلك، وهذا من الصَّحاح فإنَّه قال: بَخِ كلمة تقال عند المدح والرِّضا بالشيء، وتكرر للمبالغة فيقال بَخ بَخ، فإنَّ وصلت خفضت ونونت فقلت بَخ بَخ، وربما شددت كالاسم))^(٢).

ومنه قول عمر بن الخطاب للإمام علي(عليه السلام) يوم بيعة الغدير: ((بَخٍ بَخٍ لَكَ يا علي أصبحت مولاي ومولى كلِّ مؤمنٍ ومؤمنة))^(٣).

وبَيَّن عَبَّاس حسن الغرض من اللَّفْظَتَيْن (حمداً و شكرًا) لغرض المدح، اللتين أصبحتا عادةً عند العرب تذكر عند النعمة: ((والكثير من هذه المصادر مسمع عن العرب جار مجرى الأمثال، والأمثال لا تغير؛ كقولهم عند تذكر النعمة: حمداً، وشكرًا، لا كفرًا؛ أي: أحمد الله وأشكره - ولا أكفر به، وكانوا يردون الكلمات الثلاث مجتمعة لهذا الغرض وهو إنشاء المدح، والشكر، وإعلان عدم الكفر))^(٤).

وقد جاء في معاني النَّحو أنَّ البذل يعطي معنى المدح: ((وقد يكون أحد الطرفين أعني البذل والمبذل منه متصفًا بصفة دالة على المدح أو الذم أو غيرهما، وذلك قوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمُوتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١-٢]، فقوله (العزیز الحمید) صفتان لله تعالى دالتان على المدح،

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب: ٦/٣، (بخخ)، وخزانة الأدب: ٤٢٤/٦.

(٢) خزانة الأدب: ٤٢٥/٦.

(٣) صحيح البخاري: ٣١٣/٢.

(٤) النحو الوافي: ٢٢٣/٢.

ونحوه أن تقول: (مررت بالرجل العالم سالم) فالمبدل منه موصوف بصفة العلم والاكتفاء بأحدهما لا يؤدي معنى الجميع^(١).

وقد يخرج الاستفهام في بعض أدواته إلى معنى المدح في بعض السياقات التي يرد فيها^(٢)، من ذلك ما ذكره السيوطي أن من أغراض الاستفهام المدح، حين وجه قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾^(٣) (البقرة: ٢٥٥)

وتتضح دلالة المدح مع اسم الاستفهام (أَيَّانَ) بشكل بيّن، يقول ابن يعيش مفرّقاً بين (متى) و(أَيَّانَ): ((متى يُستعمل في كلّ زمان و" أَيَّانَ " لا يُستعمل إلّا فيما يُراد تفخيم أمره وتعظيمه نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧]، أي: متى مرساها؟، وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ٦]))^(٤)، وهي عند رضي الدين الاسترأبادي لا تستعمل إلّا في الأمور العظيمة وتختص في الموارد الجليلة^(٥)، ومن المحدثين يقول الدكتور فاضل السامرائي عن أَيَّانَ: ((أَيَّانَ يُسأل بها عن الزمان المستقبل بمعنى "متى" ... وأَيَّانَ لا تُستعمل إلّا للتفخيم والتعظيم))^(٦).

وممّا مرّ يتبيّن أنّ النّحويين لم يرغب عن بالهم المدح غير الصّريح، ولم يفتّهم ذلك، والدليل ما ذكره في مؤلّفاتهم ونقل هنا من نصوص وإشارات عن وعيهم لهذا المفهوم، بيّد أنّهم لم يفرّدوا له باباً خاصّاً به؛ لأنّهم معنيون بوضع القواعد واستقصائها وحصرها ونظمها فانصب ذلك على ما هو قياسي، ولم يعتنوا به عناية باب المدح الصّريح، ولعلّ ذلك يعود لأمرين:

(١) معاني النحو: ١٧٧/٣.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٠٢/٤.

(٣) يُنظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن: ٣٢٧/١.

(٤) شرح المفصل: ١٣٥/٣.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٠٤/٣.

(٦) معاني النحو: ٢٢٠/٤.

أحدهما: وجود المدح الصريح بطرائقه المعروفة عند العرب والظاهرة لدى النحويين أغناهم عن غيره، فوضعوا القواعد العامة التي ينتظم فيها أسلوب المدح. والآخر: إنَّ المدح غير الصريح مَبْثُوثٌ في أغلب أبواب النحو، فصار تابعاً لقواعد الباب الذي يندرج تحته، ولا يمكن جمعها في باب واحد تنتظمها قواعد محددة، فقد شكَّلت هذه التراكيب خروجاً عن مقتضى الظاهر لدلالة المدح، فضلاً عن كون بعض التراكيب التي تُشير إلى المدح غير الصريح غير مُتَّفِق عليها عند بعض النحويين.

ومما تقدَّم يظهر أنَّ مفهوم المدح غير الصريح هو: معنى استعماله لتراكيب لغويّة فصيحة أو صيغ صرفيّة قصدها المُتكلِّمون و كشفها السِّياق ومن ثَمَّ ذكرها علماء النحو على أنَّها تدلُّ على المدح بطريقة غير مباشرة وغير صريحة.

المبحث الثاني: المدح غير الصريح في الدراسات البلاغية:

تدلّ البلاغة في اللغة العربية على إيصال معنى الخطاب كاملاً إلى المتلقي، سواء أكان سامعاً أم قارئاً، فالإنسان حينما يمتلك البلاغة يستطيع إيصال المعنى إلى المستمع بإيجاز ويؤثر في أيضاً فالبلاغة لها أهمية في إلقاء الخطب والمحاضرات، ووصفها النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) في حديث له: ((إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا))^(١).

فالبلاغة هي ((بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدّاً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها))^(٢)، وقسم البلاغيون الكلام على قسمين: الخبر والإنشاء، أمّا الإنشاء فيقسم على الإنشاء الطلبي والإنشاء غير الطلبي، فالطلي يستلزم مطلوباً غير حاصل وقت الطلب كالنهي والاستفهام والتّمني والنّداء، وغير الطلي ما لا يستلزم مطلوباً غير حاصل وقت الطلب كالقسم، والتّعجب، والمدح والذّم^(٣).

وقد تجلّت عناية البلاغيين بالمدح في كثير من مباحثهم البلاغية، إذ جعل ابن الأثير (٦٣٧هـ) المدح أحد معاني التشبيه، يقول: ((التشبيه يأتي تارة في معرض المدح، وتارة في معرض الذّم، وتارة في غير معرض مدح ولا ذّم، وإنّما يأتي قصداً للإبانة والإيضاح))^(٤)، والذي يحدد المدح في التشبيه قصد المتكلم وسياق المعنى.

(١) صحيح البخاري: ١٣٨/٧.

(٢) مفتاح العلوم: ٤١٥/١.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم: ٤١٥، ومعجم المصطلحات البلاغية: ٣٣٢/١.

(٤) المثل السائر: ١٠٢/٢.

وذكر أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ) أَنَّ (هَوْتَ أُمُّهُ) تكون للمدح، وتُعرَف من سياق الكلام، إذ يقول: ((قَوْلُهُمْ هَوْتَ أُمُّهُ وهَبْتَ أُمَّهُ، يُقَالُ فِي مَوْضِعِ الْحَمْدِ والمدح قَالَ كَعْبُ بْنُ سَعْدٍ الْغَنَوِيُّ^(١)):

هَوْتَ أُمُّهُ مَا يَبْعَثُ الصُّبْحَ غَادِيًا وَمَاذَا يُؤْدِي اللَّيْلُ حِينَ يُوْوبُ

وهو كقولهم قاتله الله وأخزاه الله ما أحسن ما جاء به وأصل قولهم هوت، أي هوت من رأس جبل فَهَلَكْتَ، والهبل الثكل والنكل والنكل مثل البخل والبخل^(٢)، وقال الميداني (٥١٨هـ): ((هَوْتُ أُمُّهُ، أي سَقَطْتُ، وهذا دعاء لا يراد به الوقوع، وإنما يُقَالُ عند التعجب والمدح^(٣))).

وذكر السكاكي (٦٢٦هـ) أَنَّ من أغراض الإضافة المدح والتعظيم، إذ يقول: هي ((أَنْ تَتَضَمَّنَ نوع تعظيم باعتبار كما تقول عدي حضر فتعظم شأنك أَنَّ لك عبداً، أو كما تقول عبد الخليفة حضر فتعظم شأن الخليفة، أو كما تقول عبد الخليفة عند فلان فتعظم شأن فلان^(٤))).

وهناك ألفاظٌ خاصّةٌ ظاهرها ليس للمدح، ولكن يُراد بها المدح بمعونة السياق مثل: (هَوْتَ أُمُّهُ، قَاتَلَهُ اللهُ، أَخْزَاهُ اللهُ، لَا أَبَا لَكَ) وبين ابن السّيد البطليوسي استعمال هذه الألفاظ بقوله: ((أخزاه الله ما أشعره، ونحو ذلك من المدح الذي يخرجونهم بلفظة الذمّ، فلم في ذلك غرضان: أحدهما أَنَّ الانسان إذا رأى الشيء فأتى عليه، ونطق باستحسانه فربما أصابه بعين، وأضر به فيعدلون عن مدحه الى ذمّه؛ لئلا يؤذوه،

(١) ديوانه: ٣٥.

(٢) جمهرة الأمثال: ٣٥٤/٢.

(٣) مجمع الأمثال: ٣٩٠/٢.

(٤) مفتاح العلوم: ١٨٧.

والثاني: أنهم يريدون أنه قد بلغ غاية الفضل وحصل في حدّ من يذمّ ويسبّ؛ لأنّ الفاضل يكثر حسّاده والمعادون له))^(١).

وأخذ المدح غير الصريح مساحةً لا بأس بها عند أهل البديع بوجود المحسنات المعنويّة بما يُعرف بـ(تأكيد المدح بما يشبه الذمّ)، وسمّاه البلاغيون القُدّامي بـ(الاستثناء)، وهم يريدون به نفي صفة المدح ثمّ تُستثنى منه تلك الصّفة^(٢)، وسمّاه العلويّ بـ(التوجيه)^(٣) ويندرج هذا تحت درس بلاغي واحد هو ((بناء حكم معنوي مُوهم بخلاف المقصود ثمّ الاستثناء منه بما يثبت غرض المتكلم))^(٤).

وقسمّ البلاغيون هذا الفن البلاغيّ على قسمين:

القسم الأوّل: وهو أن يُستثنى من صفة ذمّ منفية صفة مدح^(٥)، مثل قول النّابغة الذّبيانيّ^(٦):

ولا عيبَ فيهم غيرَ أن سيوفهم بهنّ فلول من قراع الكتائب

فليس فلول السيوف من العيب لأنّه محال، فهو كناية عن كمال الشجاعة؛ لأنّه إن كان فلول السيوف عيباً، فإنّه أثبت شيئاً منه على تقدير كونه منه، وهذا مُحال، فهو في المعنى تعليق بالمُحال^(٧)، وعلّل القزوينيّ (٧٣٩هـ) أفضلية هذا القسم بقوله: ((أفضلهما أن يُستثنى من صفة ذمّ منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها

(١) الاقتضاب: ١٨٨/٣.

(٢) ينظر: الصناعتين: ٤٠٨، والعُمدة: ٤٨/٢-٤٩، ونهاية الإيجاز: ١٤٨.

(٣) ينظر: الطراز: ٧٤/٣.

(٤) البلاغة والتطبيق: ٤٤٦.

(٥) ينظر: الصناعتين: ٤٠٨، والعُمدة: ٤٨/٢-٤٩، ونهاية الإيجاز: ١٤٨، والتلخيص في علوم البلاغة: ٣٨٠،

والطراز: ٧٤/٣.

(٦) ديوانه: ٤٤.

(٧) ينظر: التلخيص في علوم البلاغة: ٣٨٠، والطراز: ٧٤/٣، وقواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم: ٤٥٠.

٤٥٠.

فيه^(١)، ثم بيّن النُّكْة البلاغيّة فيه من أمرين: أحدهما: أنّه مثل دعوى الشيء ببينة، والآخر: أنّ الأصل في الاستثناء هو الاتصال، فإن نطق المتكلم بأداة الاستثناء توهم السّامع أنّ ما يأتي بعدها خارج عمّا قبلها فيكون شيء من الذمّ، فإذا أتت بعدها صفة مدح تأكد المدح^(٢).

وفهمُ المُخاطب بمعِية السّياق أمرٌ ضروري لإنتاج هذه البنية البلاغيّة الدّالة على المدح؛ لأنّه في بادئ الأمر يتوهم المُتلقّي أنّ الصّفة الثّانية صفة ذمّ، بيد أنّها تنتمي للجملة الأولى عن طريق الاستثناء الذي هيّأ لإخراج ما بعده ممّا قبله، فصار ما بعدها ينتمي لما قبلها، فالنُّكْة البلاغيّة فيه أنّه مدحٌ على مدح؛ لأنّ هذا الأسلوب أبهى وأفخم أنواع المدح، فالسرُّ النّفسيّ الذي فيه يُظهر معنى المباغطة والمفاجأة التي تعطيه ظرافة وتثير حوله تنبيهها^(٣).

أمّا القسم الثّاني: فإنّ يثبت صفة مدح ويأتي بعدها بأداة استثناء تتبعها صفة مدح أخرى^(٤)، ومنه قول النابغة الجعدي^(٥):

فَتَى كَمَلْتُ أَخْلَافَهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَمَا يُبْقِي مِنَ الْمَالِ بَاقِيَا

فالشّاعر استثنى الجودَ الذي يستأصل أمواله، بعد أن وصفه بالكمال، فزاد هذا الاستثناء كمالاً وتأكد مدحه^(٦).

(١) التلخيص في علوم البلاغة: ٣٨٠.

(٢) ينظر: التلخيص في علوم البلاغة: ٣٨١، والإيضاح في علوم البلاغة: ٢١١، وشرح التلخيص للبابرتي: ٦٥٤.

(٣) ينظر: البديع في ضوء أساليب القرآن: ٨٤، والبلاغة العربية: ٣٩٠.

(٤) ينظر: الصناعتين: ٤٠٨، والعُمدَة: ٤٨/٢-٤٩، ونهاية الإيجاز: ١٤٨، والتلخيص في علوم البلاغة: ٣٨٠،

والطراز: ٧٤/٣.

(٥) ديوانه: ١٨٨.

(٦) ينظر: الطراز: ٩٤/٣.

وزاد القزويني قسمًا ثالثًا، حين يأتي الاستثناء فيه مفرغاً، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ ءَامَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتْنَا﴾ [سورة الأعراف: ١٢٦]، أي: وما تعيب منا إلا أصل المناقب والمفاخر كلها وهو الإيمان بآيات الله^(١).

ومن المحسنات البديعية التي تتدرج تحت مظلة المدح غير الصريح مفهوم التّسجيل، وهو ((هو تطويل الكلام والمبالغة فيما سيق من أجله من مدح أو ذمّ، وهو نوع من الإطناب))^(٢)، وفرّق العلوي^(٣) (٧٤٥هـ) بين الاطناب والتّسجيل، فقال: ((الإطناب عام في كل مقصود من الكلام، والتسجيل خاص في المبالغة في المدح أو الذمّ))^(٤)، وأعطى مثلاً للمدح يقول فيه: ((وأما مثال التسجيل في المدح كقوله تعالى في صفة المؤمنين في صدر سورة البقرة، حيث ذكرهم بالصفات الحمودة، وأثنى عليهم بالمناقب المعهودة، وبما شرح الله صدورهم بالإيمان بالله تعالى وبرسوله وكتبه المنزلة قديماً وحديثاً، وبما كان منهم من التصديق بما جاءت به من أحوال القيامة والحشر والنشر وغير ذلك من علوم الآخرة))^(٥).

ومن المحسنات البديعية أيضاً ما سمّاه البلاغيون (الاستنباع) وهو ((المدح بشيء على وجه يستتبع مدحاً آخر))^(٦)، ومنه قول المتنبي في سيف الدولة^(٦):

نَهَبَتْ مِنَ الْأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتُهُ لَهَيَّتِ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدُ

(١) يُنظر: الإيضاح: ٢١١، وينظر: المدح والذم في القرآن الكريم: ٢٤.

(٢) المصدر نفسه: ٢١١، وينظر: المدح والذم في القرآن الكريم: ٢٤.

(٣) الطراز: ٩٤/٣، وينظر: المدح والذم في القرآن الكريم: ٢٤.

(٤) المصدر نفسه: ٩٥/٣. والآيات هي: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٢-٥]

(٥) مفتاح العلوم: ٤٢٨/١، وينظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح: ٦٢٥/٤.

(٦) ديوانه بشرح العكبري: ٢٧٧/١.

فإنه مدحه ببلوغ النهاية في الشجاعة، وكثرة من قتل في الحرب على وجه يستتبع مدحه بأن قتله للأعداء لم يكن بطراً ولا كبيراً، وإنما كان لصالح الناس وتأمين سعادتهم^(١)، وذكر العكبري (٦١٦هـ) أن هذا أحسن ما مدح به ملك، ونُقل عن الرّبيعي أن المدح فيه من وجوه: الأول: وصفه بنهب الأعمار لا الأموال، والثاني: كثرة القتلى بحيث لو ورث أعمارهم لخلد في الدنيا، والثالث: خلود الملك فيه صلاح لأهل الدنيا، والرابع: قتلهم لم يكن ظلماً ولا بطراً^(٢). ووصف ابن جني بيت المتنبي في مدح سيف الدولة بقوله: ((لو لم يمدحه إلا بهذا البيت وحده لكان قد بنى له ما لا يخلّفه الزمان))^(٣).

ومما يدخل في المدح غير الصريح في فنون البديع (الإدماج)، وهو ((أن يضمن كلام سيق لمعنى معنى آخر))^(٤)، فالإدماج هو أن يدمج المتكلم غرضاً له في في ضمن معنى قد نحاه من جملة المعاني لكي يؤهم المتلقي أنه لم يقصده، فهو يصريح بمعنى غير مقصود قد أدمج فيه المعنى المقصود بأسلوب بلاغي لا يظهر منه إلا واحد من المقاصد التي يريد بها^(٥)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَىٰ وَالْآخِرَةِ﴾ [سورة القصص: ٧٠]، فقد أدمج فيها المبالغة في الحمد ضمن المطابقة؛ لأن الله جلّ ثناؤه أفرد نفسه بالحمد بحيث لا يحمد سواه^(٦)، فالإدماج هو أن يكون أحد الغرضين مندرجاً في الآخر فيما كان من المعاني ظاهراً فهو المدمج فيه، وما كان

(١) ينظر: الإيضاح: ٢١٢، والبلاغة العربية: ٤٣٠/٢.

(٢) ينظر: ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العكبري: ٢٧٧/١.

(٣) الفسر: ٨١٢/١.

(٤) الإيضاح: ٢١٢، وبغية الإيضاح: ٦٢٥/٤.

(٥) ينظر: الإيضاح: ٢١٢، وتحرير التحبير: ٤٤٩/١، والطرز: ٨٨/٣، وبغية الإيضاح: ٦٢٥/٤، والبلاغة العربية: ٤٢٧/٢.

(٦) ينظر: تحرير التحبير: ٤٥١/١.

غير ظاهر فهو المدمج، ووصف العلويّ هذا الفن بأنّه كثيرُ الدّوران على لسان الفصحاء، ويظهر بعد نظر دقيق واستخراج خفي^(١).

وتتجلّى مظاهر المدح غير الصّريح في علم البيان وفي موضوع الكناية التي تعدّ معلّماً أصيلاً من معالم البيان، فيُعبر بها عن المعاني بأسلوب يكسب الكلام رونقاً، والتّعبير روعةً ولطافةً؛ لأنّه يُوصل لنا المعنى دون التّصريح به، يقول عبد القاهر الجرجانيّ (٤٧١هـ): ((الكناية أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيومئ به إليه ويجعله دليلاً عليه، مثال ذلك قولهم طويل النجاد يريدون طويل القامة))^(٢)، ويشير إلى ذلك السّكاكيّ بأنّها ترك التّصريح بذكر الشيء المقصود إلى ذكر ما يلزمه لينقل الكلام من المذكور إلى المتروك^(٣)، وجعلها بدر الدّين بن مالك (٦٨٦هـ) بأنّها ((ترك التّصريح بالشيء إلى مساويه في اللزوم لينتقل منه إلى الملزوم))^(٤)، وذكر أنّ توخي الكناية وعدم التّصريح يأتي لأغراض منها الإيضاح أو بيان حال الموصوف أو المدح^(٥)، وعرفها العلويّ بقوله: ((اللفظ الدال على معنيين مختلفين حقيقة ومجازاً من غير واسطة لا على جهة التّصريح))^(٦).

والملاحظ على التّعريفات المذكورة أنّها أنّ الكناية تقوم على قصد المتكلم، وعدم التّصريح بالمعنى المراد والاكتفاء بالإيماء إليه.

(١) ينظر: الطراز: ٨٨/٣.

(٢) دلائل الاعجاز: ٦٦.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم: ٤٠٢.

(٤) المصباح في المعاني والبيان والبدیع: ١٤٦.

(٥) المصدر نفسه: ١٤٧.

(٦) الطراز: ٨٨/٣.

ومن أمثلة الكناية الدالة على المدح غير الصريح قولُ العرب (فلان كثير الرماد)، فإنَّهم لم يقصدوا معنى الرماد المعروف بل قصدوا كثرة توافد الضيوف عليه، قال الجرجاني: ((قولهم: (هو كثير رَمَادٍ القَدْر)، وعرفتُ منه أنَّهم أرادوا أنه كثيرُ القِرَى والضيافة، لم تعرف ذلك من اللفظ، ولكنَّك عرفتَه بأن رجعتَ إلى نفسك فقلت: إنَّه كلامٌ قد جاء عنهم في المدح، ولا معنى للمدح بكثرة الرماد، فليس إلا أنَّهم أرادوا أن يدلُّوا بكثرة الرماد على أنَّه تُنصَبُ له القدورُ الكثيرة، ويُطبخ فيها للقِرَى والضيافة، وذلك لأنَّه إذا كَثُرَ الطبخُ في القدور كَثُرَ إحراقُ الحطبِ تحتهَا، وإذا كَثُرَ إحراقُ الحطبِ كَثُرَ الرمادُ لا محالة))^(١)، فكثرة الرَّمَاد يُراد بها أن فلانًا كريمٌ وجوادٌ، فهنا لم يستعملوا اللَّفْظَ المباشر والصَّريح للدلالة على المدح بالكرم، بل لجأوا إلى المعنى غير الظَّاهر؛ لكي يكون أكثر مبالغةً في المدح، ولا يمكن تغييب السِّياق الاجتماعي والثقافي للعرب في بنية الكناية، فعندما نقول: (محمدٌ كريمٌ) تتساوى دلاليًّا مع (محمدٌ كثير الرَّمَاد) في تحصيل معنى الكرم والمدح فيه، لكنَّ الإضافة الحقيقيَّة أتت في بنية الكناية من أنَّها تُثَبِّت وتقرِّر معنى الكرم عن طريق تدخل العقل والثقافة الاجتماعيَّة للمتلقي العربي في استخلاص معنى المدح في الكرم^(٢).

وتشير بعضُ العبارات الدالة على الكرم والجود إلى المدح عن طريق الكناية، من ذلك قولهم (جبان كلب فلان، ومهزول فصيل فلان) فجميعها تمدح فلانًا بأنَّه كريم وجواد. من ذلك قول الشاعر^(٣):

وما يَكُ في من عَيْبٍ فَإِنِّي جَبَانُ الْكَلْبِ مَهْزُولُ الْفَصِيلِ

(١) دلائل الإعجاز: ٦٦، و ينظر: الطراز: ١٩٠/١، وعروس الأفراح: ١٥/٢، وجواهر البلاغة: ٢٩٣/١، والبلاغة

العربية: ٤٨/١، والمنهاج الواضح للبلاغة: ٦/٥.

(٢) ينظر: البلاغة العربية، قراءة أخرى: ١٨٨.

(٣) البيت بلا نسبة في الصناعتين: ٣٦١، ودلائل الإعجاز: ٣٠٧، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي: ٩٣/ ٤، ومفتاح

العلوم: ٤٠٥، والإيضاح: ٢٨٨.

إذ وجهه العلوي بقوله: ((فكنى عن كرم نفسه، وكثرة قِراه بجبن الكلب، وهزال الفصيل، ولو صرَّح لقال: إنَّ جنابي مأهول، وكلبي مؤدَّب، لا ينكر الضيف، ولا يهر في وجوههم، وإنِّي أنحر النوق، فأدع فصالها هزلى،... وهكذا ورد قول أبي نؤاس^(١):

فما جازه جودٌ ولا حلٌّ دونه ولكن يسيرُ الجودُ حيث يسيرُ

فتوصل إلى إثبات الصفة للممدوح، بإثباتها في مكانه، وإلى لزومها له، بلزومه الموضع الذى يحله^(٢).

ومن الصفات التي يُمدح بها السَّماحة والمروءة حين كنى عنها بـ"قبة"، في قول الشاعر زياد الأعجم^(٣):

إنَّ السَّماحةَ والمُروءةَ والنَّدَى في قُبَّةٍ نُصِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرِجِ

فالشاعر أراد أن يبين أنَّ السَّماحةَ والمروءة والنَّدَى قد جُمعت فيه، أو قُصرت عليه، أو اختصت به، لكنَّه عدل إلى ما هو أرق من ذلك، وأدخل في الإعجاب والمدح، فجعلها في (قبة) وكنى به عن كونه فيها وأنَّه متمكن في النَّدَى، منسدل عليه كالقبة المضروبة على كلِّ ما تحويه^(٤).

ويدخل في هذا المعنى قول الشاعر^(٥):

وكلبك أنسٌ بالزَّائرين من الأمِّ بابتئها الزَّائرة

يقول حامد عوني: ((وبيان الكناية فيه: أنَّ استئناس الكلب بالزائرين عنوان معرفته بهم؛ لأنَّ الكلب إنَّما يأنس بمن يعرف، ومعرفته بهم دليل اتصال مشاهدته إياهم ليل نهار، وهذا دليل على أنَّ دار الممدوح محط الرحال، وملتقى الآمال، وهذا

(١) ديوانه: ٢٨٧.

(٢) الطراز: ٢١٣.

(٣) شعره: ٤٩.

(٤) ينظر: الطراز: ٢١٣.

(٥) البيت بلا نسبة في مفتاح العلوم: ٤٠٦/١، والطراز: ٩٤/١.

يدل على ما أراده الشاعر، من وفور إحسان الممدوح، وسعة جوده. وقد بعدت المسافة بين أنس الكلب بالزائرين، وكرم الممدوح -على ما رأيت- وكون الكلب أنس من الأم مبالغة في استثنائه بالزوار، وهو يستتبع المبالغة في وصف الممدوح بالكرم^(١).

ويتجلى في علم البيان فنُّ المجاز، وقد عرّفه الجرجاني بقوله: ((فهو كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول فهي مجاز))^(٢)، وهو ما أطلقوا عليه مقولة الأصل والفرع، فالمعنى الأول هو الأصل ويعنون به الألفاظ على حقيقتها، أمّا الثاني فهو الفرع وهو الاستعمال المجازي^(٣)، فالمجاز ((اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة دالة على عدم إرادة المعنى الأصلي))^(٤)، ووفق هذا فالمجاز هو اللفظ المستعمل لغير ما وضع له أصلاً للانحراف عن المعنى الأصلي، ممّا أطلق عليه بعض الدارسين التّغيير أو النّقل، الذي يؤتى به لتقوية القدرات التّعبيرية^(٥).

والاعتماد على المجاز الذي يمنع اللبس على المتلقي ممّا يسوّغ للمرسل استعماله المجاز لا الحقيقة لسعة في الكلام وزيادة في المدح، من ذلك ما ذكره ابن جني من قول العرب: بنو فلان يطوهم الطّريق، فقال: ((أفلا ترى إلى وجه الاتساع عن هذا المجاز، ووجه التشبيه إخبارك عن الطريق بما تخبر به عن سالكيه، فشبهتهم إذ كان هو المؤدي لهم، فكأنه هم، وأما التوكيد فلأنك إذا أخبرت عنه بوطئه إياهم كان أبلغ من وطء سالكيه لهم، وذلك أنّ الطريق مقيم ملازم، فأفعاله مقيمة معه، وثابتة بثباته، وليس كذلك أهل الطريق؛ لأنّهم قد يحضرون فيه ويغيّبون عنه، فأفعالهم أيضاً

(١) المنهاج الواضح للبلاغة: ١٥٦/٥

(٢) أسرار البلاغة: ٢٤٩.

(٣) ينظر: المجاز في دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، دراسة تداولية: ١٦.

(٤) جواهر البلاغة: ٢٥١.

(٥) ينظر: المجاز في دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، دراسة تداولية: ١٨.

كذلك، حاضرة وقتًا وغائبة آخر. فأين هذا مما أفعاله ثابتة مستمرة. ولمّا كان هذا كلامًا الغرض فيه المدح والثناء اختاروا له أقوى اللفظين؛ لأنّه يفيد أقوى المعنيين^(١). وقد أبدع ابن جني في تحليل هذا النص في توجيه المجاز فيه باجتماع ثلاثة أمور هي: الاتساع، والتشبيه، والتوكيد، فالوطء لا يكون للطريق وإنّما للمارة، إذ ليس من المعقول أن يكون الطريق يمشي لأنّه جماد لا يعقل، فالعقل يمتنع من حمل الكلام على ظاهره؛ لأنّ ذلك راجع إلى قصد المتكلّم، فعبر عن الطريق بالمجاز العقلي الذي ((هو إسناد الفعل أو في ما معناه إلى غير صاحبه لعلاقة، مع قرينة تمنع أن يكون الإسناد حقيقيًا))^(٢)، وكان قد سبق ابن جني السيرافي حين وجّه هذا القول على المبالغة في المدح، فقال: ((وهذا مدحٌ والمعنى فيه أن بيوتهم على الجادة، فالمارة تنزل عليهم ويضيفونهم، فجعل مرور أهل الطريق بهم وطأهم إيّاهم))^(٣).

فلاحظ من ذلك أنّ وسائل الصور البلاغية المختلفة لا يتحدد معناها بالمعنى الظاهر، بل يتحدّد بالمعنى الباطن -أي المعنى الداخلي- مع وجود القرائن المساعدة التي لها الأثر الكبير في بيان المعنى، وهذا الأمر يتضح لدى البلاغيين الذين أدركوا أنّ كلام العرب بمختلف معناه يُفهم أحيانًا بمعونة القرائن اللغوية في تساوقها مع هذه الوسائل المهمة الدالة على المدح لإسهامها في تقريب المعنى إلى ذهن المُتلقي، وفهم قصد المتكلّم، ومن ثمّ الوصول الى معنى المدح غير الصريح.

(١) الخصائص: ٤٤٨/٢-٤٤٩.

(٢) المدخل إلى البلاغة العربية: ١٧١.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٧/٢.

المبحث الثالث: القرائن المساعدة في الكشف عن المدح غير الصريح:

تعرّف القرينة بأنها كل دليل يكشف عن المعنى المراد بنفسه، أو بتضافره مع دليل آخر إن كان من داخل النص أو من خارجه، والسبب في ذلك أن الوصول إلى المعنى لا يتحقق عن طريق واحد، وإنما يحتاج إلى دليل آخر لفهمه ومعرفة قصد المتكلم^(١)، وللقرائن أثر كبير في التحليل والكشف عن دلالات التراكيب وأجزائه المؤصلة للمعنى من علامة إعرابية ورتبة وتعريف وتكثير أو أدوات ربط وغيرها، فتكشف عن المظاهر التي تطرأ على الكلام من تقديم وتأخير وحذف أو زيادة تؤثر في شكل التركيب ودلالته^(٢)، واهتدى النحويون إلى معرفة الدلالة والمعنى بالاعتماد على بعض الأمارات والقرائن، ولمعرفة دلالة المدح غير الصريح ينبغي تتبع القرائن التي توصلنا إلى ذلك، وإن ما تمّ رصده من قرائن كاشفة عن المدح غير الصريح لا يعني أنها تجعله متداخلاً مع الصريح؛ لأن هذه القرائن محكومة بالسياق الذي يرد فيه المدح في غير مواضعه الصريحة.

أولاً: قرينة العلامة الإعرابية:

وهي قرينة لفظية لها الأثر الكبير في توجيه الأحكام النحوية في الجملة العربية، وتعد من أكثر القرائن النحوية التي عنى بها النحويون القدماء في دراساتهم النحوية، واستعانوا بها في تفسير كثير من أبواب النحو العربي، واتخذوها معياراً للحكم في تمييز بعض المعاني من بعض، وهي تتضافر مع قرائن أخرى على إيضاح المعنى النحوي والكشف عن دلالته^(٣).

(١) ينظر: القصدية وأثرها في توجيه الأحكام النحوية (أطروحة): ٧٤.

(٢) ينظر: النحو والدلالة: ١٣٤.

(٣) ينظر: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى: ٥٥٣-٥٥٤.

والإعراب في الاصطلاح هو ((الإبانة عن المعاني بالألفاظ))^(١)، وبه نستطيع أن نحدد المعنى الوظيفي للكلمات في داخل الجملة، ف((لولا ما مُمِيزَ فاعل من مفعول، ولا مضاف من منوعات، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد))^(٢).

إنَّ الإعراب من أجلَّ القرائن اللَّفْظِيَّةِ الدَّالَّةِ على المعنى، فأكثرُ التَّعْيِيرَاتِ في الحركة الإعرابيَّةِ يتبعها تغير في المعنى ((إذا لم يكن للمعاني أثر في أحوال أواخر الكلمات، فلماذا اختلفت الكلمات في حال الفاعلية والمفعولية والإضافة؟ ... ولا أدري لماذا لا تكون هذه الحركات أعلامًا للمعاني الإعرابية؟ فإنَّ عقليَّةَ المجتمع في البيئة العربية أرادت التفريق بين أحوال الكلمة في الجملة بعد أن فاتها ولم يتيسر لها التفريق بينها باللواحق، كما هي الحال في اللاتينية مثلاً، أرادت التفريق بهذه الحركات، وأرادت أن تكون الضمة علماً للإسناد والكسرة علماً للإضافة والفتحة علماً للمفعولية، كما يقول كثير من القدماء))^(٣).

وليس من الممكن تعرُّفُ المعنى النحوي بالعلامة الإعرابيَّةِ وحدَها؛ لأنَّها قد تغيبُ وهو ما يحصل في حالة الوقف، وقد تدلُّ على أكثر من معنى نحوي، فالضمة مثلاً في المبتدأ والخبر والفاعل وغيرها من الأبواب، فضلاً عن أنَّ في العربيَّة أسماء كثيرة لا تظهر فيها العلامة الإعرابيَّةُ مثل الأسماء المقصورة أو تكون مبنية على حركة واحدة مهما تغيرت وظيفتها في التركيب كالمضاف إلى ياء المتكلم، وهذه الأسماء يتعذَّرُ معرفةُ المعنى النحويِّ لها لولا معطيات السياق الأخرى

(١) الخصائص: ٣٦/١.

(٢) صاحب في فقه اللغة: ٧٧.

(٣) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة النحو: ٢٥٠-٢٥١.

(القرائن اللفظية والمعنوية) التي لها ما للعلامة الإعرابية من أثرٍ في بيان المعنى النحوي^(١).

ولم تحظَ قرينةٌ من قرائن النحو العربيِّ بمثلٍ ما حظيتُ به قرينة الإعراب من عناية النحويين القدماء، فكانوا يرون أنَّ العلامة الإعرابية تفرق بين المعاني في داخل التراكيب النحوية، فقد اعتمدَ المُبرِّد عليها في تفسيرِ أحوالِ الكلمة وموقعها من الجملة قائلاً: ((إنما كان الفاعل رفعًا والمفعول به نصبًا ليعرف الفاعل من المفعول به))^(٢).

وأكدَ الزجاجيُّ (٣٣٧هـ) دلالة الحركات الإعرابية على المعاني بقوله: ((إنَّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلةً ومفعولةً ومضافةً ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلةً على هذه المعاني، بل كانت مشتركةً، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئُ عن هذه المعاني، فقالوا: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، فدلُّوا برفع (زيد) على أنَّ الفعل له، وبنصب (عمرو) على أنَّ الفعل واقعٌ به... وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويُقدِّموا الفاعل إنَّ أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه))^(٣).

ويرى ابن فارس (٣٩٥هـ) أنَّ الأعراب به ((تُميِّزُ المعاني ويوقِّفُ على أغراض المتكلمين. وذلك أنَّ قائلاً لو قال: (ما أحسن زيد) غير مُعربٍ أو (ضرب عمرو زيد) غير مُعربٍ لم يُوقِّفُ على مُرادِهِ. فإنَّ قال: (ما أحسن زيداً) أو (ما أحسن زيد) أو (ما أحسنُ زيد) أبانَ بالإعرابِ عن المعنى الذي أرادَهُ))^(٤).

(١) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٥-٢٠٧.

(٢) المقتضب: ٨/١.

(٣) الايضاح في علل النحو: ٦٩-٧٠.

(٤) الصاحبى في فقه اللغة: ١٩٠-١٩١.

فاعتمد ابن فارس على قرينة الإعراب للتمييز بين التركيب المتشابهة دالاً بذلك على أَنَّ العلامة الإعرابية دلائل على المعاني، فنصب (زيد) تكون الجملة تعجبية، وبجر (زيد) تكون الجملة استفهامية، ويرفع (زيد) فالجملة تكون منفية، فالحركات الإعرابية أعطت للتركيب الواحد أكثر من معنى ، وكانت بذلك قرينةً لفظيةً للتمييز بين المعاني، وهذا ممّا تميزت به اللغة العربية لغة الإيجاز والاختصار^(١).

وبيّن النحويون أَنَّ معرفة المعاني من الألفاظ لا يمكن تميزه إلا بوجود الحركات الإعرابية، وما تضمنته كتب اللغة من أقوال العلماء في دلالة الحركات الإعرابية على المعاني النحوية دليل كافٍ على فائدتها في إعطاء دلالات مختلفة، فالحركات ((تدلُّ على معاني الكلام كما تدلُّ صور الألفاظ وأبنيتهما عليها))^(٢).

فقرينة الإعراب في بعض نصوص النحويين جاءت علامة لتكشف لنا عن المدح غير الصريح قال الفرزدق^(٣):

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذا ما مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

ووضّح ابن هشام (٧٦١هـ) هذا البيت بقوله: ((الفرزدق هنا يمدح بني أمية، يقول: إنّ ملك العرب كان في الجاهلية لغير قريش وسائر مضر، وكانوا أحقّ به لفضلهم على جميع البشر، فلما جاء الاسلام رجع اليهم الملك الذي كانوا أحق الناس به، وهذا البيت حملة سبويه على إعمال (ما) مع تقدم خبرها، وهذا مُشكّل؛ لأنّ الفرزدق تميمي، وبنو تميم لا يعملون (ما) مع تأخر خبرها ، فكيف مع تقدمه، وقد أُجيب: بأنّه أراد أن يتشبه بالحجازيين فلم يدرِ ما شرط إعمالها عندهم، وبأنّه أراد أن يخلص الكلام للمدح؛ لأنك إذا قلت: (ما مثلكَ أحداً)، فنفيّة الأحدية احتمل

(١) القصديّة وأثرها في توجيه الأحكام النحوية (أطروحة): ٨٠.

(٢) دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء: ٤٨.

(٣) ديوانه: ١٦٧.

المدح والذم، فأن نصبت (المثل) ورفعت (أحداً) تعين للمدح^(١)، فالنصب هنا أصبح دلالة على المدح غير الصريح.

وهناك شاهد آخر جاءت فيه قرينة الرفع أيضاً دالة على المدح في قول أبي تمام^(٢):

وَمِثْلُهُ ذُو الْغُنُقِ السَّبِطِ قَدْ أَمْطَيْتُهُ وَالْكَفَلِ الْمَرْمِيسِ

وجوز الخطيب التبريزي (٥٠٢هـ) في (مثله) الرفع على الابتداء، والخفض على معنى رُبَّ^(٣). وقد وجه بعض الباحثين (مثله) في بيت أبي تمام بأنه ((يضعنا أمام المعنيين التاليين مع الأخذ في الاعتبار أن البيت السابق جاء في سياق مدح وطلب بعض العطايا: الرفع (مثله) على الابتداء يجعل (قد أَمْطَيْتُهُ) خبراً جملة فعلية، يضعنا أمام جملة اسمية تفيد الثبوت والتحقق، والخبر الجملة الفعلية المؤكدة بـ(قد) يفيد التوكيد على تحقق معناه للمبتدأ، وفي هذا قمة المدح للممدوح، والآخر الجر فموجبه (رُبَّ) وهي للقليل، وإن كان كذلك فقد وصف الشاعر الممدوح بقلة العطاء^(٤))).

فقرينة العلامة الإعرابية بيّنت لنا معاني الألفاظ داخل التراكيب الكلامية، وفي حالة من الحالات المعينة كشفت أو اقترنت مع السياق لتبيّن دلالة جديدة وهي دلالة المدح غير الصريح.

ثانياً: قرينة الحذف:

الحذف ظاهرة من ظواهر اللغة العربية، وله وجوده الذي يكشف عن عبقرية هذه اللغة مراعاةً للخفة، وبين سيبويه في كتابه على أن ظاهرة الحذف عارضة في

(١) تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٢٨٢.

(٢) ديوانه بشرح الخطيب التبريزي: ٢٨٠/٢.

(٣) ينظر: ديوانه بشرح الخطيب التبريزي: ٢٨٠/٢.

(٤) شرحاً أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام (رسالة): ٣٥٣.

الكلام؛ إذ الأصل أن يكون الكلام بغير حذف، فخصص لذلك باباً سماه (باب ما يكون في اللفظ من الأعراض)^(١)، قال فيه: ((اعلم أنهم ممّا يخذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك))^(٢).

وجعل ابن جني الحذف في باب شجاعة العربيّة وبين جمال ذلك الحذف، وأثره في تحليلية الكلام وتزيينه وتقوية المعانيّ واعطائها قوة فكريةً قائلاً ((قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته))^(٣)، إذاً فالحذف هو الخروج عن أصل بينة الكلام.

ويجيء الحذف في سياق معيّن ليكون هو القرينة الدالة على معنى مبهم يفهم عن طريق قرينة الحذف في الجملة وهو المدح بغير صيغته القياسية، مثل حذف المفعول الذي وضعه ابن الحاجب (٦٤٦هـ) بقوله: ((وَأَصْلَحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي^ط [الأحقاف: ١٥]، هذا من باب قولهم: فلان يعطي ويمنع، ويصل ويقطع، مما استعمل فيه الفعل المتعدي محذوفاً مفعوله حذفاً غير مقصود به مفعول مراد، كأنه قيل: يفعل العطاء والمنع والصلة والقطع، من غير قصد إلى مفعول مراد على نحو خصوص أو عموم. وهو أبلغ في المدح من القصد إلى مفعول، على طريقة خصوص أو عموم))^(٤).

وفي موضع آخر دلّ حذف المبتدأ على المدح، ف((نعم رجلاً زيد،... فإن كانت النكرة المنصوبة المفسرة مضافة كان الفاعل المقدر مضافاً مثل: نعم غلام رجل زيد، أي نعم غلام الرجل غلام رجل زيد... ف(زيد) يرتفع من وجهين، أحدهما

(١) الكتاب: ٢٤/١.

(٢) المصدر نفسه: الصفحة نفسها

(٣) الخصائص: ٣٦٢/٢.

(٤) أمالي ابن الحاجب: ٢٥١/١.

أن يكون مبتدأ، و(نعم الرجل) خبراً له مقدماً عليه،... والوجه الآخر: أن يكون (زيد) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هو زيد. فالكلام على هذا جملتان. وعلى ما تقدم [ذكره] جملة واحدة. ولا موضع لهاتين الجملتين من الإعراب. ولها فيما تقدم موضع من الإعراب. والكلام في تقدير الجملتين أمدح^(١)، إذن فالحذف هنا أصبح هو القرينة الدالة على المدح غير الصريح.

ثالثاً: قرينة القطع:

حملت العربية في طياتها الكثير مما خرج عن القواعد العامة التي استنبطها العلماء من الشائع والمشهور من كلام العرب في كل من أبواب النحو والصرف، وقد علل العلماء هذا الخروج بعلة معنوية وبلاغية ومنطقية لتفسير ما خرج عن سنن العربية.

ومن هذا الخروج هو القطع، والقطع في اللغة هو ((إبانة بعض أجزاء الجرم من بعض فصلاً. قَطَعَهُ يَقْطَعُهُ قَطْعاً وَقَطِيعَةً وَقُطُوعاً...، والقَطْعُ: مصدرٌ قَطَعْتُ الحَبْلَ قَطْعاً فَاِنْقَطَعَ))^(٢)، وأمّا في الاصطلاح فنجد أن العلماء القدامى والمحدثين يركزون في تعريفه على قطع التوابع والاستئناف، فسيبويه يرى أن في مخالفة النعت للمنعوت من حيث التعريف والتأكيد وجوب القطع إذا تمت المخالفة^(٣)، وبين الفراء المعنى الأصلي للقطع بقوله: ((وإذا نويت الاستئناف رفعته وقطعته مما قبله. وهذه محض القطع الذي تسمعه من النحويين))^(٤).

(١) شرح المقدمة المحسبة: ٣٨٣/٢.

(٢) لسان العرب: ٢٧٦/٨. (قطع).

(٣) ينظر: الكتاب: ٥٤/٢.

(٤) معاني القرآن: ٣٤٦/٢.

ويكون القطع في النعت والعطف، فالعربية عُرِفَتْ بإيجازها وتوسعها في المعنى، فالقطع يدخل ضمن باب التوسُّع في المعنى، إذ يُقَطَّع النعت عن منعوته؛ لكي يَكُون جملة مستقلة مرتبطة بالمنعوت معنى لا لفظاً.

يقول الفراء: ((أصل المدح والذم من كلام السامع، وذلك أن الرجل إذا أخبر غيره، فقال له: قام زيدٌ، أثنى السامعُ عليه، فقال: ذكرتَ واللهِ الظريفَ، ذكرتَ العاقلَ، وهو واللهِ الظريفُ، هو العاقلُ، فأراد المتكلم أن يمدحه بمثل ما مدحه به السامع، فجرى الإعراب على ذلك))^(١)، فالعلاقة بين المتكلم والمتلقي تعد أساساً لتحديد المعنى؛ لأنَّ نية المتكلم بالقطع تجعله يسوق عبارته وهو يقصد معاني أخرى يعيِّنها السياق والقرائن الحالية^(٢).

وفي المدح بالنعت المقطوع يكون المُخَاطَبُ عالماً بصفة المتحدث عنه (المدح)، لكنَّ النحويين تلمسوا النُّكْته في هذا القطع، يقول الفراء: ((والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنسوب بمدحٍ مجدٍ غير متبع لأول الكلام))^(٣)، فيكون غرض القطع إنشاء جُمْلٍ جديدة في المدح، وهذا أقوى للاستئناف وأكد للمدح.

وبين عباس حسن أنَّ سبب القطع هو التشويق، والتفات الأذهان إلى شيء تستدعي مزيداً من الانتباه إليه والتتويه به وإبراز مكانته^(٤).

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ القطع يُستعمل ((لأداء معنى لا يتم بالإتباع، فهو يُلَفَّت نظر السامع إلى النعت المقطوع ويثير انتباهه، وليس كذلك

(١) يُنظر: التفسير البسيط: ٥٢٧/٣، ومفاتيح الغيب: ٢٢٠/٥. ورأي الفراء غير موجود في معانيه.

(٢) يُنظر: النحو الوافي: ٣٩٢.

(٣) معاني القرآن: ١٠٥/١.

(٤) يُنظر: النحو الوافي: ٤٩٢/٣.

الإتباع؛ وذلك لأن الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فإذا خالفت بينهما نبهت الذهن وحركته إلى شيء غير معتاد، فهو اللافتة أو المصباح الأحمر في الطريق، يثير انتباهك ويدعوك إلى التعرف على سبب وضعه))^(١)، فقد جاء في حاشية يس على التصريح: ((فإن قلت: ما وفإن قلت: ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو ترحم؟ قلت: في الافتتان لمخالفة الإعراب وغير المؤلف زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع وتحريك من رغبته في الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل، أو المبتدأ، فإنه دليل على الاهتمام))^(٢).

وللقطع أغراض يُعرّف بها، ومن ضمن هذه الأغراض هو دلالة على المدح، وقد جاء القطع في نصوص العلماء ليكون علامة يدلُّ بها على المدح، قال سيبويه في قطع النعت في (باب ما ينتصب على التعظيم والمدح): ((وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعت فابتدأته. وذلك قولك: الحمد لله الحميد هو، والحمد لله أهل الحمد، والمُلك لله أهل المُلك))^(٣).

ومما جاء من العطف على القطع قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسُخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [سورة النساء، من الآية: ١٦٢]، إذ أجاز سيبويه في إعراب (المقيمين) النصب

(١) معاني النحو: ١٦٧/٣.

(٢) حاشية يس على التصريح: ١١٧/٢.

(٣) الكتاب: ٦٢/٢.

على المدح بفعل محذوف، فيكون من قبيل عطف الجمل على بعضها، وذكر أنه لو جاء رفعاً كان جيداً، وهو رأي أغلب العلماء^(١).

فُنُصِبَ (المقيمين) على المدح بإضمار فعل لبيان فضل الصلاة، والتقدير: أعني أو اخصّ المقيمين الصلاة الذين يؤدونها على وجه الكمال، فإنهم أجدر المؤمنين بالرسوخ في الإيمان، فجاء القطع هنا بتقدير الجملة أبلغ من الإتيان كونه مفرداً، ففي القطع ثناء ومدح؛ لأنّه جملة بعد جملة، وكلما زاد الإسهاب في الثناء كان أبلغ على ما ذكره ابن جني^(٢)، وما يقوي هذا الكلام توجيه قوله تعالى في الآية نفسها برفع (المؤتون الزكاة) على القطع بأنّها مرفوعة على المدح أيضاً بتقدير مبتدأ محذوف وليست معطوفة على (الراسخون، أو المؤمنون) ليكون قطعاً بعد قطع زيادة في الإطالة والإسهاب في المدح^(٣).

ووجه الفراء (الصابرين) في قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ [البقرة: ١٧٧] بأنّه ((ذهب به إلى المدح، والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكانهم ينوون إخراج المنسوب بمدح مجدٍ غير متبع لأول الكلام))^(٤).

(١) ينظر: الكتاب: ٦٣/٢، ومعاني القرآن للفراء: ١٠٦/١، ومعاني القرآن للأخفش: ١٦٧/١، والكامل في اللغة والأدب: ٣٠/٣، وجامع البيان: ٣٩٥/٩، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٩٥/٢، وشرح المقدمة المحسبة: ٤١٩/٢، والكشاف: ٥٩٠/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٨٣/٢ المسألة (٦٥).

(٢) ينظر: المحتسب: ١٩٨/٢.

(٣) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٥٠/١، وشرح المقدمة المحسبة: ٤١٩/٢، ومفاتيح الغيب: ٢٦٤/١١، والبحر المحيط: ١٣٥/٤، والدر المصون: ١٥٥/٤.

(٤) معاني القرآن: ١٠٥/١.

وجاء نصّ الزّمخشرّي في قطع العطف في تفسير (الصابرين) بقوله: ((وأخرج الصّابرين منصوباً على الاختصاص والمدح، إظهار الفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال))^(١)، وتابعهم على ذلك ابن هشام^(٢). فنجد أنّ هذا القطع قد أصبح قرينة للكشف عن المدح غير الصريح. رابعاً: قرينة الرتبة:

تخضع الجملة في التّركيب النّحويّ إلى عوامل كثيرة مرتبطة بالمتكلم والمتلقّي، فكلّ لغة لها نظام معيّن في ترتيب كلماتها، ويلتزم هذا التّرتيب في تكوين الجمل والعبارات، فإذا اختلف هذا النظام في ناحية من نواحيه لم يحقق الغرض منه، وهو الإفهام، ولا تمثّل مفردات اللّغة إلا ناحية جامدة، فإذا نُظمت ورُتبت ترتيباً معيناً دبّت فيها الحياة وعبّرت عن مكنون الفكر وما يدور في الأذهان^(٣). ولم يكن التّقديم والتّأخير في العربية مُشاعاً، وإنّما يُعدّ التّرتيب في تراكيب العربية مظهراً من مظاهر الحرص على تقديم الأهم فالأهم، أو كما يقول سيبويه: ((إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى))^(٤)، والأهمية لا تعني الأفضليّة، فتحديد موقع اللفظة يكون بحسب ما يقتضيه السياق^(٥)، ويُرَاد بالتّقديم والتّأخير أنّ تُخالف عناصر التّركيب ترتيبها الأصليّ في السياق فيتقدّم ما كان أصله التّأخير ويتأخر ما كان أصله التّقديم.

(١) الكشف: ٢٢٠/١.

(٢) يُنظر: أوضح المسالك: ٢٨٦/٣.

(٣) يُنظر: من أسرار اللغة: ٣٩٥.

(٤) الكتاب: ٣٤/١.

(٥) يُنظر: التعبير القرآني: ٥١-٥٢، ومن أسرار البيان القرآني: ١١٥.

والتقديم والتأخير - شأنه شأن الظواهر التركيبية والسياقية الأخرى كالحذف والزيادة - مظهر من مظاهر شجاعة العربية كما يقول ابن جني^(١)، ففيه إقدام على مخالفة قرينة الرتبة من غير خشية لبس اعتماداً على قرائن أخرى للوصول إلى المعنى الذي يقصده المتكلم. والقيمة البيانية للتقديم والتأخير مرتبطة بالرتبة غير المحفوظة؛ لأنَّ الترتيب الذي جعله النحويون أصلاً في هذه الرتبة للنظام النحوي لا يُسأل عن علته في غالب الأحيان، وإنما يُسأل عما جاء على خلافه.

وقد احتفى الجرجاني بهذه الظاهرة في قوله: ((هو باب كثير الفوائد، جمَّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتّر لك عن بديعة، ويُفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنتظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدّم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان))^(٢).

وقد عقد السيرافي باباً في التقديم والتأخير خصّه بالضرورة الشعرية حشد فيه جملة من الأبيات الشعرية داخلة في هذا الباب، قال: ((اعلم أن الشاعر قد يضطر حتى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه، فيزيله عن قصده الذي لا يحسن في الكلام غيره، ويعكس الإعراب، فيجعل الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً، وأكثر ذلك فيما لا يُشكّل معناه))^(٣). وجعل ابن جني التقديم والتأخير ((على ضربين: أحدهما ما يقبله القياس، والآخر ما يسهله الاضطراب))^(٤). وذكر ابن الأثير ضربين من التقديم والتأخير، ((الأول: يختص بدلالة الألفاظ على المعاني، ولو أحرّ المقدم أو قدّم المؤخر لتغيّر المعنى، والثاني: يختص بدرجة التّقدم في

(١) يُنظر: الخصائص: ٣٦٢/٢.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٠٦/١.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٢٣٩/١.

(٤) الخصائص: ٣٨٤/٢.

الذِّكر لاختصاصه بما يوجب له ذلك، ولو أُخِّر لما تغيَّر المعنى))^(١)، فعلاقة الأوَّل بالمعنى والثَّاني باللفظ.

وتأتَّى الرُّتبة قرينة ليدلَّ به على المدح غير الصَّريح، ذكر الدُّكتور فاضل السَّامرائي في تقديم المفعول على الفعل من أغراض التَّقديم هو المدح قال: ((المدح والثناء كما قال تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [الأنعام: ٨٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٦]، فهذا ليس من باب التخصيص والحصَر، إذ ليس معناه ما هدينا الا نوحًا من قبل، وإنَّما هو من باب المدح والثناء))^(٢).

وذكر في موضوع المبتدأ والخبر تقديم المبتدأ على الفعل يدلُّ على الكثرة في المدح، كقولك: أنت تعطي الجزيل^(٣).

وبهذا صارت الرُّتبة وسيلةً مُساعدة لبيان دلالة المدح بغير الصيغة القياسية وغير القياسية.

خامساً: قرينة معنى الأداة:

الأداة قسم من أقسام الكلام، وضرورة في ربط الانسجام وتحقيقه في الكلام، وقد حظيت منذ القدم بعناية العلماء واهتمامهم، فالأداة هي الكلمة التي تربط بين أجزاء الكلام، وتكون دلالتها في غيرها ك(أل) التعريف، وسين الاستقبال، وهي الحروف التي تقابل الاسم والفعل في التَّقسيم الثُّلاثي للكلمة في النُّحو العربي، قال

(١) المثل السائر: ١٧٢/٢.

(٢) معاني النحو: ٧٩/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٦/١.

سببويه: ((الكَلِم: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))^(١)، فالأداة مصطلح كوفيّ بينما يقابله حروف المعاني عند البصريين^(٢).

فالأداة هي ((التي يستخدمها المتكلم لإحكام دلالة الجملة، وإتمام إفادتها حتى يطابق الكلام مقتضى الحال، وللربط بين الأسماء والأفعال والجمال من أجل إنشاء الأسلوب، ومن ثم تكتسب الأداة معناها من السياق))^(٣).

ومن ضمن الأدوات الدالة على المدح هي اللام المفردة وهي من حروف المعاني، وحرف المعنى هو الحرف المستعمل للدلالة على معنى^(٤)، فقد جاءت هذه اللام على أربعين معنى، ومن هذه المعاني دلالتها على المدح ((قُولهم يا لك رجلاً صَالِحاً ويا لك خَبِراً ساراً))^(٥)، فهنا اقترنت مع السياق لتدلّ لنا على المدح غير الصريح.

وجاءت واو الحال لتدلّ على المدح في قول الفرزدق^(٦):

بأيدي رجالٍ لم يشيّموا سيوفهم ولم يكثر القتلُ بها حين سلّت

((الواو هنا حالية، ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذمّاً))^(٧).

وجاءت (أل) الجنسية تفيد المدح، يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((وهي التي تفيد استغراق جميع خصائص الأفراد تجوزاً، مبالغة في المدح ...، فالمدح كقولك (هو الرجل علماً) أي الكامل في هذه الصفة، ومعناه أنّه اجتمع فيه ما تفرق

(١) الكتاب: ١٢/١.

(٢) ينظر: مدرسة الكوفة: ٢٠٧.

(٣) في علم النحو: ٢٣٢.

(٤) ينظر: اللامات دراسة نحوية شاملة: ٥٣.

(٥) الجمل في النحو: ٢٧٤/١، وينظر: الجنى الداني: ١٠٤/١.

(٦) ديوانه: ١٣٩.

(٧) شرح المفصل: ٣١/١، وينظر: معجم القواعد العربية: ٢٦٩/٢.

في الجنس من هذه الصفة ونحوه، (هو الشجاع)، أي اجتمع فيه ما تفرق في الجنس من صفة الشجاعة وتسمى الكمالية))^(١).

فالأدوات هنا اللام، والواو الحالية، وأل الجنسية، جاءت جميعها وسائل مساعدة للكشف عن المدح في غير مواضعه الصريحة.

وهناك قرائن إضافية ساعدت في الكشف عن المدح، وهي قرينة الإثبات، جاء في بيت الطرماح بن الحكيم^(٢):

أَنَا ابْنُ أَبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

((ولو قال: لكانت باللام لجاز، ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح، وتوهم النفي هنا ممتنع))^(٣).

وجاء الاستفهام دالاً على المدح في قول أبي حيان الأندلسي: ((إِنَّ (مِنْ) فِي قول الهذلي^(٤):

فَمَا الْعَمْرَانِ مِنْ رَجُلِي عَدِيٍّ وَمَا الْعَمْرَانِ مِنْ رَجُلِي فَنَامٍ

زائدة، وأنّ هذا لا يجوز، وأنّه منحول، وليس من شعر الهذلي. قال لأنّه لا يقال: ما زيدٌ من رجلٍ الحرب، ولا: ما زيدٌ من رَجُلِي الحرب، وعلة منعه لذلك اعتقاده أنّ (مِنْ) زائدة في خبر المبتدأ إنّ كانت (ما) تميمية، أو في خبر (ما) إنّ كانت حجازية، و(مِنْ) لا تزداد في الخبر، وما ذهب إليه في البيت لكُذّة غير صحيح؛ لأنّه بناء على أنّ (ما) نافية، وهو خلاف ما قصد الشاعر؛ لأنّه قصد المدح، فكيف تكون نافية؟ فيصير إذ ذاك هجواً، وإنّما (ما) هنا استفهامية، معناها

(١) معجم القواعد العربية: ٢٦٩/٢.

(٢) ديوانه: ٢٨٠.

(٣) شرح التصريح: ٣٢٧/١.

(٤) ديوان الهذليين: ٦٧/٣.

التعجب والتعظيم والتفخيم للشأن، كقولك: عبدُ الله ما عبدُ الله، تريد: أيُّ رجلٍ عبدُ الله، وكذلك أراد الشاعر: أيُّ رَجُلِي عَدِيٍّ، وأيُّ رَجُلِي فَنَاءِ العَمْرَانِ^(١).

(١) التذييل والتكميل: ١٤١/١١.

المبحث الأول: دلالة صيغ المبالغة على المدح غير الصريح:

إذا كانت اللغة تُعرَّف بأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم^(١)، فإنَّ المبالغة تعدّ من الأغراض المهمّة التي يلجأ إليها مستخدمو هذه اللغة، وإذا كانت أغراضهم كثيرة متنوعة فإنَّ المبالغة في المعنى من الأغراض التي تمتاز بخصوصية، تستوجب على الباحث أن يكتنه مدلولها، ودواعيها عند مستخدميها، متكلّمين أو سامعين، فالذي يحدد الدلالات والدواعي، هو المتكلّم من جهة، وحال السّامع من جهة أخرى، إذن فالمبالغة أسلوب يأتي به المتكلّم مراعيًا حالة نفسه، وحالة السّامعين، وعليه فإنَّ المبالغة التي أقصدها هي الوسائل التي يلجأ إليها النّاطق اللّغوي، إذا أراد أن يوصل غرضه على نحو من التّكثير أو التّهويل، أو من أجل تأكيد الفكرة التي يرمي إليها بما لا يدع مجالاً للشكّ فيها.

ومن أجل معرفة مدلول المبالغة كان علينا أن نتتبع ورودها في المعجمات، فنجدها عند ابن دريد (٣٢١هـ): ((بلغ الرجل جُهدَه وجَهدَه ومجهوده: إذا بلغ أقصى قوته وطوقه))^(٢)، وفي لسان العرب المبالغة تعني الوصول إلى حدّ الشيء ونهايته^(٣)، وجاء في المعجم الوسيط: ((بَالِغٌ فِيهِ مُبَالِغَةٌ وَبِلَاغًا اجْتَهَدَ فِيهِ وَاسْتَقْصَى، وَغَالَى فِي الشَّيْءِ))^(٤).

أمّا مفهوم المبالغة عند اللغويين والنّحويين فقد تناولها القدماء وعرفوها تعريفات عدّة، فقد صنّفها المبرّد تحت عنوان: ((باب معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال، وما يلحقها من الزيادة للمبالغة))^(٥)، وتارة أخرى تأخذ شكلاً أكثر تحديداً

(١) ينظر: الخصائص: ٣٤/١.

(٢) جمهرة اللغة: ٤٥٢/١، مادة (بلغ).

(٣) ينظر: لسان العرب: ٣٤٥/٨، مادة (بلغ).

(٤) المعجم الوسيط: ٦٩.

(٥) المقتضب: ٢٢٠/٢.

فتسمى ((أبنية المبالغة))^(١)، وعقد ابن فارس باباً سَمَّاه ((باب البناء الدالّ على الكثرة))^(٢)، أمّا الرُّمانيّ (٣٨٤هـ) فيرى أنّ المبالغة ((الدلالة على كبر المعاني على جهة التغيير من أصل اللغة لتلك الإبانة، والتغيير عن اللغة للإبانة إمّا أن يكون بالصيغ القياسية الصرفية كفَعَّال ومفعّال وفَعول، وغيرها وإما بتغيير الصياغة))^(٣)، وعَرَّفها ابن مالك بقوله: ((بناء يُصاغ للدلالة على الكثرة عن اسم الفاعل))^(٤)، ولم تختلف نظرة المحدثين عمّا ذهب إليه القدماء، فقد عَرَّفها الشيخ الحمالوي بأنّها ((تحول صيغة (فاعل) للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث))^(٥)، ويرى الدكتور عبده الراجحي أنّ صيغ المبالغة صيغ صرفية تتخذ أشكالاً متعددة، تشتق من الأفعال، أو هي معدولة عن اسم الفاعل، وقد أُريد بها الدلالة على معنى اسم الفاعل، مع تأكيد المعنى وتقويته، وإبراز الكثرة والمبالغة في اتصاف الذات بالحدث^(٦).

فأبنية المبالغة من المشتقات الملحقة باسم الفاعل، تأتي للدلالة على المبالغة والكثرة في الحدث المنسوب إلى الذات على وجه التّغير والحدوث، فإذا أُريد تأكيد المعنى وتقويته والمبالغة فيه، حُوِّل اسم الفاعل إلى أبنية المبالغة، وهو رأي القدماء والمحدثين الذين ساروا على نهجهم^(٧).

(١) المنصف: ٢٤١/١.

(٢) الصاحبى في فقه اللغة: ٢٢٧.

(٣) النكت في اعجاز القرآن الكريم: ١٠٤.

(٤) شرح ابن عقيل: ١١١/٣.

(٥) شذا العرف في فن الصرف: ٨٠.

(٦) ينظر: التطبيق الصرفي: ٧٧.

(٧) ينظر: المقتضب: ١١٣/٢، وشرح الرضي على الشافية: ٢٠٢/٢، وأوضح المسالك: ٢١٩/٣، وشرح

الأشموني: ٢٢٠/٢، وصيغ المبالغة في الاستعمال القرآني (بحث): ٦.

ولصيغ المبالغة أوزان قياسية وسماعية، فالقياسية هي: ((فَعَال، فَعِيل، فَعُول، مِفْعَال، فَعِل))^(١)، وأما السماعية هي أوزان سمعت من أفواه العرب يربو عددها على الأربعين صيغة، وهي تفيد المبالغة في اسم الفاعل بوساطة السياق الذي توجد فيه والذي يعطيها معنى دلاليًا جديدًا^(٢). وهذا ما سيتكفل به هذا المبحث عن طريق النظر في بعض الأبنية الصرفية والأمثلة الدالة على ذلك وكيفية إفادتها لمعنى المدح مع بقاء المعنى الأصل لها وهو المبالغة.

أولاً: دلالة صيغة (فَعِيل) على المدح:

سلكت العرب في كلامها شعراً ونثراً طرائق عديدة، والتناوب في الصيغ الصرفية إحدى هذه الطرائق، والتنوع ليس باللفظ فحسب؛ بل في دلالات ومعاني جديدة لا يعرفها إلا من عرف العربية ومن هذه الصيغ (صيغة فَعِيل) التي تحمل دلالات ومعاني عديدة، وتعدُّ هذه الصيغة من الصيغ الكثيرة الدوران في العربية، وقد تصرفت الى معاني شتى، فجاءت اسماً، وجاءت مصدرًا، وأنت ظرفًا وتوكيدًا، ولها معاني أخرى كثيرة ومتعددة.

وتأتي هذه الصيغة أي صيغة (فَعِيل) في الاسم والصفة، وهي من الأبنية الدالة على المبالغة^(٣)، ويأتي وزن (فَعِيل) على لغتين: فتح الفاء وكسرها، فهي مفتوحة الفاء عند تميم ومكسورة عند أهل الحجاز^(٤)، وشرط أن تكون عين الكلمة من حروف الحلق، نحو: شهيد، سعيد، وغيرها^(٥).

(١) ينظر: شرح شذور الذهب: ٥٠٣، والصرف الواضح: ١٥٨، وموسوعة الصرف والنحو والإعراب: ٤٢٢.

(٢) ينظر: الأبنية الصرفية الدالة على المبالغة من غير صيغ المبالغة (بحث): ٢٩.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٢٩/١.

(٤) ينظر: الانتاج الدلالي لصيغة فَعِيل (رسالة): ١٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢٨/٤.

ولصيغة فعيل عدّة دلالات منها:

- فَعِيلٌ بمعنى مَفْعُولٌ مثل: جريحٌ مَجْرُوحٌ، وصَرِيحٌ بمعنى مَصْرُوعٌ^(١).
 - فَعِيلٌ بمعنى فَاعِلٍ مثل: أمير، وسليم^(٢) وفي هذه الحال تدل على التجدد والتغير^(٣).
 - تأتي صفة مثل: شديد، وظريف، وفي هذه الحالة تدل على ثبوت هذه الصّفة بصاحبها^(٤).
 - تعد صيغة (فَعِيلٌ) من صيغ المبالغة مثل: عليم، سميع، بصير، رحيم، قدير^(٥).
 - ويجمع فعيل جمع كثرة على فُعَلَاءٍ مثل: كريم وكرماء^(٦)، وصَرَّحَ الرضي بقوله: ((وأكثر ما يجئ فُعَلَاءٍ في هذا الباب وغيره إذا دلَّ على سجية مدح أو ذم))^(٧)، وذكر ابن مالك ذلك في ألفيته^(٨):
- ولكريم وبخيلٍ فُعَلَاءٌ كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا**
- وقد علّق على ذلك المراديّ بأنّه يُجمع "فَعِيلٌ" جمع كثرة على "فُعَلَاءٍ" مثل: كريم وكرماء، وقد حدد ابن مالك ذلك في صفة المذكر العاقل الذي يكون بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام^(٩).

(١) ينظر: المقتضب: ٢١٩/٢.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الشافية: ١٤٧/١.

(٣) ينظر: صيغة فعيل دراسة نحوية صرفية دلالية (رسالة): ٤٤.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٦٧/٤.

(٥) ينظر: صيغة فعيل في جزء دراسة نحوية صرفية دلالية (رسالة): ٤٥.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الشافية: ١٣٧/٢.

(٧) المصدر نفسه: ١٥٧/٢.

(٨) ألفية ابن مالك: ٥٧.

(٩) ينظر: توضيح المقاصد: ١٣٩٩/١.

وزاد المرادى على ما ذهب اليه ابن مالك وجهين ((أحدهما أن المراد ما شابه كريماً وبخيلاً في الوزن بالشروط المذكورة ، نحو ظريف وشريف، وأراد بذلك التنصيص على التعميم في الحكم، والآخر: أن يكون المراد ما شابه كريماً وبخيلاً في المعنى، وبهذا جزم الشارح، قال: وكثر فيما دل على المدح كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء، يعني أن نحو عاقل وصالح وشاعر مشابه لنحو بخيل وكريم في الدلالة على معنى هو الغريزة، فهو كناية عن فعيل، فلهذا جرى مجراه))^(١).

وذكر ابن عقيل لفظة (الغريزة) التي تفيد معنى المدح بقوله: ((وأشار بقوله كذا لما ضاهاهما إلى أن ما شابه فعيلاً في كونه دالاً على معنى هو كالغريزة يجمع على فعلاء نحو عاقل وعقلاء، وصالح وصلحاء، وشاعر وشعراء، وينوب عن فعلاء في المضاعف والمعتل أفعلاء نحو شديد وأشداء وولي وأولياء))^(٢).

ونلمح المدح في قوله تعالى حين تحدّث عن نبيه الكريم في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [سورة التكويد: الآية: ٢٤]، إذ ذكر بعض المفسرين أن النبي محمداً (صلى الله عليه وآله) لم يبخل على قومه بعد أن أعطاه الله علم الغيب، فعلمه قومه وأخبرهم به ولم يكتمه عنهم كما يكتُم الكاهن علمه حتى يأخذ عليه ما لا^(٣)، فالنبي الأكرم لم يبخل بهذا الشيء على الرغم من نفاسته، فالضن بالعلم هو الإمساك به وتعدّ صفة ذمّ، لكن القرآن الكريم ينفي هذه الصفة عنه، يقول الطاهر بن عاشور بعد أن أثبت أن الضمير في الآية يعود على النبي الأكرم، فقال: ((إنّ المشركين لم يدّعوا أن جبريل ضنّين على الغيب، وإنّما ادّعوا ذلك للنبي

(١) توضيح المقاصد: ١٣٩٩/١

(٢) شرح ابن عقيل: ١٣٠/٤.

(٣) ينظر: تفسير البغوي: ٢١٨/٥.

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ظُلُمًا وَزُورًا، وَلَقُرْبِ الْمَعَادِ، وَالْغَيْبِ: مَا غَابَ عَنْ عِيَانِ النَّاسِ، أَوْ عَنْ عِلْمِهِمْ وَهُوَ تَسْمِيَةٌ بِالمصدر. والمُرَادُ مَا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ إِلَّا أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَنْبِيَائِهِ، وَمِنْهُ وَحْيُ الشَّرَائِعِ، وَالْعِلْمُ بِصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَشُؤُونِهِ، وَمَشَاهِدَةُ مَلِكِ (الْوَحْيِ))^(١)، وَفَسَّرَ الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورٍ (الضَّنَّ) مِنْ وَجْهَيْنِ ((فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ، أَيْ وَمَا صَاحِبُكُمْ بِبَخِيلٍ، أَيْ بِمَا يُوحَى إِلَيْهِ وَمَا يُخْبِرُ بِهِ عَنْ الْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ طَلَبًا لِلانْتِفَاعِ بِمَا يُخْبِرُ بِهِ بِحَيْثُ لَا يُنَبِّئُكُمْ عَنْهُ إِلَّا بِعَوَضٍ تَعْطُونَهُ، وَذَلِكَ كَنَازِيَةً عَنْ نَفْيِ أَنْ يَكُونَ كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا يَتَلَقَّى الْأَخْبَارَ عَنِ الْجِنِّ إِذْ كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَتَرَدَّدُونَ عَلَى الْكُهَّانِ وَيَزْعُمُونَ أَنَّهم يُخْبِرُونَ بِالْمُغَيَّبَاتِ فَأَقَامَ لَهُمُ الْفَرْقَ بَيْنَ حَالِ الْكُهَّانِ وَحَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ لَا يَسْأَلُهُمْ عَوَضًا عَمَّا يُخْبِرُهُمْ بِهِ وَأَنَّ الْكَاهِنَ يَأْخُذُ عَلَى مَا يُخْبِرُ بِهِ مَا يُسْمُونَهُ حُلُونًا... وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (ضَنِينًا) مَجَازًا مُرْسَلًا فِي الْكُتْمَانِ بِعِلَاقَةِ اللَّزُومِ لِأَنَّ الْكُتْمَانَ بُخْلٌ بِالْأَمْرِ الْمَعْلُومِ لِلْكَاتِمِ، أَيْ مَا هُوَ بِكَاتِمِ الْغَيْبِ، أَيْ مَا يُوحَى إِلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: أَنْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ))^(٢).

وَمِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ مَا ذُكِرَ يَنْدَرِجُ فِي الْمَدْحِ غَيْرِ الصَّرِيحِ وَإِنْ لَمْ يَعْبُرُوا عَنْ وَصْفِ النَّبِيِّ بِعَدَمِ الْبَخْلِ وَالْإِمْسَاكِ بِأَنَّهُ مَدْحٌ، وَلَكِنْ سِيَاقُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ مَعَ اسْتِعْمَالِ صِيغَةِ (فَعِيلٍ) يَنْبَثُّانِ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَيَتَضَحُّ لَهَا مِمَّا سَبَقَ أَنَّ كَلَامًا مِنَ النُّحَوِيِّينَ السَّابِقِ ذَكَرَهُمْ صَرَحُوا بِأَنَّ صِيغَةَ (فَعِيلٍ) تَجْمَعُ عَلَى (فُعَلَاءٍ) حِينَ تَدُلُّ عَلَى الْمَدْحِ. ثَانِيًا، دَلَالَةُ (فَيُعُولُ) عَلَى الْمَدْحِ:

تُعَدُّ صِيغَةُ (فَيُعُولُ) مِنْ صِيغِ الْمَبَالِغَةِ السَّمَاعِيَّةِ، وَقَدْ وَرَدَتْ هَذِهِ الصِّيغَةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مَرَّةً وَاحِدَةً مَبَالِغَةً وَهِيَ (قَيَّومٌ)، وَالْقَيَّومُ: اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى،

(١) ينظر: التحرير والتنوير: ١٦٠/٣٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٢/٣٠.

ويعني ((القائم بتدبير أمر خلقه في إنشائهم ورزقهم وعلمه بأمكنتهم ... وأصلها من الواو قَيَّوَامٌ وقَيَّوَمٌ وقَيَّوُومٌ، بوزن فَيْعَالٍ وفَيْعَلٍ وفَيْعُولٍ. والقَيَّوَمُ: من أسماء الله المعدادة، وهو القائم بنفسه مطلقاً لا بغيره، وهو مع ذلك يقوم به كلُّ موجودٍ حتَّى لا يُتَصَوَّرَ وجود شيءٍ ولا دوام وجوده إلَّا به))^(١)، وورد اسم (القَيَّوم) في القرآن الكريم مرتين في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقوله تعالى: ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾ [طه: ١١١]، والملاحظ من هاتين الآيتين السابقتين اقتران اسم القَيَّوم بـ(أل) التعريف، وذلك للتخصيص، وكذلك اقترانه بـ(الحي) أي: ذو الحياة الكاملة، ومعناه الباقي الدائم، الذي لا سبيل للفناء عليه^(٢).

ولعل هذا الاقتران أمرٌ طبيعيٌّ، فقيام الحق -سبحانه وتعالى- على تنظيم أمور الكون وموجوداته أمر مستمر، والاستمرارية لا تكون إلَّا من باقٍ مستمر، لا يفنى ولا يزول، وهو سبحانه الذي يُفنى كل شيءٍ إلَّا وجهه. فمجيء الحي والقَيَّوم بـ(أل) التَّعريف: فيها معنى استمرارية، فقوله تعالى بعد الوصف بـ (القَيَّوم): لا تأخذه سنةٌ ولا نوم، ((أي لا يأخذه نعاس ولا نوم، فهو تأكيد للقَيَّوم؛ لأن من جاز عليه -السنة أو النوم- ذلك استحال أن يكون قَيَّوماً))^(٣).

وتوضع صيغة (فَيْعُول) في كفة (فَعُول) لما تحمل من دلالة المبالغة من جهة، ودلالة الاستمرارية والتواصل في العمل من جهة أخرى، وبهذا تختلف عن صيغة (فَعَال) التي تحمل دلالة التكرار من وقت إلى آخر، وتحمل معنى الانقطاع ولو لوقت بسيط، إلَّا أن (فَيْعُول) أكثر حملاً لدلالات الاستمرار والتكثير من (فَعُول)

(١) لسان العرب: ٥٠٤/١٢، وينظر: تفسير أسماء الله الحسنى للزجاجي: ٥٦/١.

(٢) ينظر: صفوة التفاسير: ١٦٦/١.

(٣) الكشف: ٣٠٠/١.

في دلالة المبالغة؛ لأنَّ صيغة (فَيَعُول) فيها من زيادة البناء ما ليس في (فَعُول)^(١)، وبزيادة المبنى يزداد المعنى، وأنَّه لا تختلف صيغتان في المبنى وتتساويان في المعنى، يقول العلوي: ((قوة اللفظ لأجل قوة المعنى، إنّما تكون بنقل اللفظ من صيغة إلى صيغة أكثر منها حروفاً، فلأجل ذلك يقوى المعنى لأجل زيادة اللفظ، وإلا كانت زيادة الحروف لغواً لا فائدة وراءها))^(٢).

وتمثل صيغة (فَعُول) سجية وطبيعة لصاحبها، فالوصف بـ(سَوُول، وأكول) مثلاً إنّما يُراد به الدلالة على كثرة اتصاف الموصوف بوصف السؤال، والأكل. وإنّما نريد من هذا ارتباط الصيغة بمتعلّق معين، (فالغفور) متعلّق بالذنب، و(الودود) متعلّق بجنس المودود، أي أنّ صيغة (فَعُول) ترتبط بمتعلّق واحد، أمّا (فيعول) فلا ترتبط بمتعلّق واحد، فـ(القيوم) إنّما يكون قيوماً على متعلقات كثيرة^(٣).

فالقيوم والقيام من أصل واحد وهو: قام- يقوم؛ ولكن صيغة القيوم هي (فيعول)، والقيام هي (فيعال)، وقد قرأ الفراء (القيوم) وهي قراءة العامة، وقرأها عمر بن الخطاب (القيام)، قال الفراء ((الْحَيُّ الْقَيُّومُ قراءة العامة، وقرأها عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وابن مَسْعُود (القيام) وصورة القيوم: الفيعول، والقيام الفيعال، وهما جميعاً مدح. وأهل الحجاز أكثر شيء قولاً: الفيعال من ذوات الثلاثة. فيقولون للصواغ: الصياغ))^(٤)، فالفراء صرّح بالصيغتين (فيعول، فيعال)؛ لأنّهما أعطيا دلالة المدح ولكن ليس بصيغته القياسية.

وقد فصل الطبري (٣١٠هـ) في تفسير هاتين الصيغتين بقوله: ((فـ(القيوم) إذ كان ذلك معناه (الفيعل) من قول القائل: الله يقوم بأمر خلقه. وأصله (القيوم)،

(١) ينظر: صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم: ٢٤٢.

(٢) الطراز: ٨٦/٢.

(٣) يُنظر: صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم: ٢٤٣.

(٤) معاني القرآن: ١٩٠/١.

غير أنّ الواو الأولى من (القيوم) لما سبقتها ياء ساكنة وهي متحركة، قلبت ياء، فجعلت هي والياء التي قبلها ياء مشددة. لأنّ العرب كذلك تفعل بالواو المتحركة إذا تقدمتها ياء ساكنة. وأما (القيّام)، فإنّ أصله (القيوم)، وهو (الفيعل) من (قام يقوم)، سبقت الواو المتحركة من (قيوم) ياء ساكنة، فجعلنا جميعاً ياء مشددة ... وأما (القيّم)، فهو (الفيعل) من (قام يقوم)، سبقت الواو المتحركة ياء ساكنة، فجعلنا ياء مشددة، كما قيل: فلان سيّد قومه، من (ساد يسود)، و: هذا طعام جيّد، من (جاد يجود)، وما أشبه ذلك. وإنّما جاء ذلك بهذه الألفاظ، لأنّه قصد به قصد المبالغة في المدح، فكان (القيوم) و(القيّام) و(القيّم) أبلغ في المدح من (القائم)^(١)، هنا زاد الطبري صورة جديدة لـ(قيوم) على وزن (فيعل) وهي قيّم (فيعل)، وهذه الصور الثلاثة (فيعل، وفيعل، وفيعل) دلّت على المبالغة في المدح، وهي صور أبلغ من قول (الفاعل).

وتابع الزجاجيّ والأزهريّ (٣٧٠هـ)^(٢) الفراء في دلالة صيغة (فيعل) على المدح.

وجاءت عبارة الرّازيّ (٦٠٦هـ) أكثر وضوحاً للكشف عن دلالة المدح في صيغة (فيعل)، وهي ((ومن الأسماء الدّالة على مجموع إضافةٍ وسلبٍ (القيوم) لأنّ هذا اللفظ يدلّ على المبالغة في هذا المعنى))^(٣)، وعلل مجيء المبالغة في المدح عند اجتماع أمرين: ((أحدهما: أنّ لا يكون محتاجاً إلى شيءٍ سواه البتّة، وذلك لا يحصل إلّا إذا كان واجب الوجود في ذاته وفي جملة صفاته، والثّاني: أن يكون كلّ

(١) جامع البيان: ١٥٩/٦.

(٢) يُنظر: اشتقاق أسماء الله: ١٠٨/١، وتهذيب اللغة: ٢٦٨/٩.

(٣) التفسير الكبير: ١٣٣/١.

ما سواه محتاجاً إليه في ذواتها وفي جملة صفاتها، وذلك بأن يكون مبدأ لكل ما سواه، فالأول سلبٌ، والثاني إضافةٌ ومجموعهما هو القيوم^(١).

وبيّن العيني (٨٥٥هـ) أنّ الصيغتين (فيعل و فيعال) لا يستعملان إلا في دلالة على المدح، بينما صيغة (فيعل) تستعمل في دلالاتي المدح والذمّ، قال العيني: ((وَكِلَاهُمَا مَدْحُ أَي: الْقِيَوْمِ وَالْقِيَامِ مَدْحٌ لِأَنَّهُمَا مِنْ صِيغِ الْمُبَالِغَةِ. وَلَا يَسْتَعْمَلَانِ فِي غَيْرِ الْمَدْحِ))^(٢).

يتبيّن من النصوص السابقة الذكر أنّ جميع الصيغ الثلاثة (فَيَعُولُ، وَفِيْعَالُ، وَفِيْعَلُ) قد أعطت دلالة المدح بغير صيغه المعتادة وبمعونة السياق؛ لكنها كانت أكثر وأبلغ في صيغة فيعل. ثالثاً، دلالة صيغة مفعّلان:

تُعد صيغة (مفعّلان) من صيغ المبالغة السماعية، القليلة الورد في كلام العرب إلا ما ندر من ذلك، ووردت (مفعّلان) لتدل على المدح ، فذكرها المرادي بقوله: ((الأكثر في بناء (مفعّلان) نحو (ملأمان) أن يأتي في الذمّ. وقد جاء في المدح (يا مكرمان). حكاه سيبويه والأخفش، و(يا مطيّبان))^(٣)، فنجد أنه قد أشار إلى دلالة (مفعّلان) على المدح.

ووضّح الشاطبي (٧٩٠هـ) ذلك في باب (أسماء لازمت النداء) إذ جعل لـ (مفعّلان) معنيين وهما دلالتها على النداء مرة ودلالاتها على المدح مرة أخرى، إذ قال: ((وحكى ابن خروف عن أبي الحسن أنّه قال في (باب من التأنيث): فأما مفعّلان نحو: مكرمان... وما بُنى على هذا البناء، فإذا جعلته للمؤنث ألحقت فيه

(١) التفسير الكبير: ١/١٣٣.

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ٢٥/١٣٣.

(٣) توضيح المقاصد: ٣/١١٠٥.

الهاء، نحو: مَكْرَمَانَةٌ ... وهذا يُجعل معرفة، تقول: هذا مَكْرَمَانُ مُقْبِلًا ومَكْرَمَانَةٌ مقبلةٌ، قال ابن خروف: وفي هذا شينان، أحدهما: استعمالها في غير النداء، والثاني استعمال الباب في المدح))^(١).

وتابع الأشموني المرادي في دلالة صيغة (مَفْعَلَان) على المدح، ولم يفت السيوطي ذلك فقد ذكر دلالتها، حين وضعها مع المسموع ولم تأت إلا ستة ألفاظ، إذ قال: ((ومنها مَفْعَلَان في المدح والذم ذكر الأكثر أنه مسموع لا يقاس على ما جاء منه والذي سُمِع منه ستة ألفاظ: مكرمان للعزير المكرم، وملأمان ومخبثان وملكعان ومطبيان ومكذبان))^(٢)، وتابع الصَّبَان (١٢٠٦هـ)^(٣) الذين سبقوه في دلالة صيغة (مَفْعَلَان) على المدح غير الصريح.

وقد ذكر عباس حسن أن ((مِن ألفاظه ما كان على وزن: (مَفْعَلَان) للذم غالباً، أو للمدح، ومنه: ملأمان، مخبثان، مكرمان، مطبيان))^(٤).

والملاحظ أن العلماء قد اختلفوا في سماعتها وقياسيتها، فمنهم من قال نقيس عليها، وآخر قال: بل جاءت ضمن الصيغ المسموعة، فقد وردت ستة ألفاظ لها كما جاءت في نص السيوطي، وعن طريق البحث في الكتب النحوية والصرفية وُجد أن هذه الصيغة تحمل دلالة المدح غير الصريح إحدى صيغها الستة في لفظتي (مكرمان، ومطبيان) في سياقهما.

(١) المقاصد الشافية: ٣٥٨/٥.

(٢) همع الهوامع: ٦١/٢.

(٣) ينظر شرح الصَّبَان: ٢٣٢/٢.

(٤) النحو الوافي: ٧٥/٤.

المبحث الثاني: دلالة العدول الصَّرْفِيّ على المدح غير الصَّرِيح:

يعدُّ العدولُ الصَّرْفِيّ نوعاً من أنواع الاتساع في اللُّغة، بكونه مظهرًا من مظاهر العدول في الحياة الإنسانية بشكل عام؛ ذلك أنَّ لكل سُمْتٍ عدولًا، لا يتخلفُ عن هذه القاعدة منحى من مناحي الحياة، ولا يشذُّ عنها مسارٌّ من مساراتها، سواء أتعَلَّقَ الأمر بأحد جوانب الحياة البشرية العامة، كالهَيْئَةِ واللِّبَاسِ، والمَأْكَلِ والمشرب، والهندسة والعمران، وكلّ ما يتصل اتصالاً مباشراً ببيوميّات الإنسان، أم تَعَلَّقَ بقاعدة من قواعد العلاقات الإنسانية والاجتماعيّة في تعامل الإنسان مع غيره، بيعًا وشراءً، مصاهرةً وزواجًا، تساكُنًا وجوارًا، أو غير ذلك ممَّا يَسِمُ حياة الإنسان بما هو كائن اجتماعي، وليست اللُّغة إلا إحدى الظواهر الاجتماعية^(١).

والعدول في اللُّغة يعني الميل عن الشيء أو الطَّرِيق و((عَدَلَ عن الشيء، يَعْدِلُ عَدْلًا وَعُدُولًا: حَادَ، وعن الطريق: جَارَ، وَعَدَلَ إِلَيْهِ عُدْلًا: رَجَعَ. وماله مَعْدِلٌ وَلَا مَعْدُلٌ: أَي مَصْرُوفٌ، وَعَدَلَ عن الطريق: مَالٌ))^(٢)، و((العَدْلُ: خِلافُ الجَوْرِ. يقال: عَدَلَ عَلَيْهِ فِي الْقَضِيَّةِ فَهُوَ عَادِلٌ... وَعَدَلَ عن الطريق: جَارَ. وَأَنعَدَلَ عَنْهُ))^(٣)، ومن هذين النّصين نجد أنَّ معنى (العدول) لغة يدل على الميل، والشُّرْك، وخلاف الظلم، وكل هذه المعاني تدلّ على الانتقال، أي ترك الحالة الأصليّة.

أمّا العدول (اصطلاحاً) فقد جاء في كتاب التّعريفات أنَّ العَدْلَ: ((عبارة عن الأمر المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط، وفي اصطلاح النحويين: خروج الاسم عن صيغته الأصليّة إلى صيغة أخرى ... وقيل: العدل، مصدر بمعنى: العدالة، وهو الاعتدال والاستقامة، وهو الميل إلى الحق. العدل الحقيقي: ما إذا نُظِرَ إلى

(١) يُنظَر: دلالات العدول الصرفي في القرآن الكريم: ١٤.

(٢) لسان العرب: ٤٣٠/١١، (عدل).

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ١٧٦١/٥، (عدل).

الاسم وجد فيه قياس غير منع الصرف، يدل على أن أصله شيء آخر، كثلاث ومثلث. العدل التقديري: ما إذا نُظِرَ إلى الاسم لم يوجد فيه قياس يدل على أن أصله شيء آخر، غير أنه وُجد غير منصرف، ولم يكن فيه إلا العلميّة فقدر فيه العدل حفظاً لقاعدتهم، نحو: عمر))^(١).

وجاءت مصطلحات كثيرة عن العدول في الأدب العربي، منها الانزياح وهو ((ذلك النوع من الاستعمالات غير العادية في ارتباطها بمفهوم العدول عن المستوى المألوف، وكل خروج عنه هو انتهاك وانحراف))^(٢). اذن فالعدول هو تغيير يطرأ على الصيغ الأصلية، وهذا التّغيير يأتي بثوب جديد، ودلالة جديدة، ويكون العدول في المعجم والصّرف التي تُعد بنية الكلمة صميمه وبؤرته، ثم البلاغة باعتبار امتداد مساحة المعنى أو انحسارها بين الصّيغة المعدول إليها والصّيغة المعدول عنها، ثم التّداولية بالنظر أن العدول كثيراً ما تقتضيه ظروف الخطاب وبيئته أو وضع المُخاطب حيال منشئ الخطاب؛ لأنّ ((المتكلم بعامة يُكَيّف صيغة خطابه بحسب أصناف الذين يخالط))^(٣)، وكذلك علم الأصوات والعروض لما بين البنى من اختلافات في الوزن والاقاع.

ولمّا كانت الصّيغة الصّرفيّة الشّغل الشاغل للعلماء، فقد نهج علماء الصّرف نهج علماء المعجم في تقفي دلالات البنى والصّيغ، فاستقروا الصيغ في النصوص ورصدوا دلالاتها ومعانيها، ووضعوا في ذلك المصنفات الكثيرة، وكانت خلاصة عملهم أن ضبطوا استعمالات الصّيغ وحدّدوا لكل منها معنى أو جملة معانٍ، فقالوا: ((إنّ بنية (تفاعل) للاشتراك في الفاعلية لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنى ...

(١) يُنظر: دلالات العدول الصّرفي في القرآن الكريم(أطروحة): ١٤.

(٢) شعرية الانزياح، دراسة في جمال العدول: ٣.

(٣) الأسلوبية والأسلوب: ٦٣-٦٤.

ولإظهار حصول ما ليس بحاصل، ومطاوعة (فَاعَلَ) وَأَنَّ (افْعَلَ) و(أَفْعَالَ) للألوان وأن (افْعَوْعَلَ) للمبالغة والصيرورة، وموافقة (اسْتَفْعَلَ) وَأَنَّ (استَفْعَلَ) للطلب والتحول والاختاذ^(١).

وخصَّص ابن جني باباً لمفهوم العدول بعنوان ((باب في قوة اللفظ لقوة المعنى))^(٢)، ذكر أيضاً الألفاظ الدالة على العدول على نحو: الانحراف^(٣)، والعدول، ونقص العادة، وشجاعة العربيّة، والانتساع وغيرها^(٤).

ويستعمل أبو هلال العسكري مصطلح العدول في كلامه على الفرق بين صيغتي (رَحِيم) و(رَحْمَن)، يقول: ((وعندنا أَنَّ الرَّحِيم مبالغة لعدوله عن راحم، وَأَنَّ الرحمن أشدُّ مبالغة؛ لأنَّه أشدُّ عُذولاً))^(٥) عن رحيم، وعلى نحو ذلك قال أبو بكر الباقلائي (٤٠٣ هـ) إِنَّ: ((رحمان عدل عن راحم للمبالغة))^(٦).

ووسَّع ضياء الدين ابن الأثير القول في الكلام على العدول، وإن كان يسميه تارة بالعدول، وتارة بالنقل والانتقال، وذلك في الفصل الذي عقده بعنوان (قوة اللفظ لقوة المعنى)^(٧)، والمهم أَنَّ ابن الأثير أدرك أَنَّ العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلاّ لنوع خصوصية اقتضت ذلك^(٨)، ومن هنا جاء إفراده لمبحث خاص بالعدول الصّرفي سمّاه (اختلاف صيغ الألفاظ واتفاقها)، يقول فيه: ((أما اختلاف صيغ الألفاظ فإنّها إذا نُقِلَتْ من هيئة إلى هيئة؛ كنقلها مثلاً من وزنٍ

(١) نزهة الطرف في علم الصرف: ١١٢-١١٣-١١٤.

(٢) الخصائص: ٢٦٨/٣.

(٣) التمام في تفسير أشعار هذيل: ٧٢.

(٤) ينظر: الخصائص: ١٥٢/١-١٥٣ و ٢٦٧-٢٦٨/٣.

(٥) الفروق اللغوية: ١٩٦.

(٦) إعجاز القرآن: ٢٧٣.

(٧) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ٢٧٩/٢.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٩/٢.

من الأوزان إلى وزن آخر، وإن كانت اللفظة واحدة، أو كنقلها من صيغة الاسم إلى صيغة الفعل، أو من الفعل إلى صيغة الاسم... انتقل قبها فصار حسناً، وحسنها صار قباً^(١)، وسمّاه القرطاجني (٦٨٤هـ) بالانعطاف^(٢)، والزركشي (٧٩٤هـ) بالتلّوين، أو خطاب التلّوين^(٣).

فالعدول الصّرفي: هو تبديل صيغة بصيغة أخرى لإعطاء اللفظة دلالة جديدة، وهناك وجهان لتحقيق العدول في المستوى الصّرفي للغة هما: العدول عن الأصل، والعدول عن القياس، وفي العربية شواهد على العدول، إذ يمكننا أن نتلمس فيها دلالات أخرى، وبحثت الدراسة في بعض الصيغ الصرفية التي حدث فيها العدول فحمل في طياته دلالة المدح غير الصّريح.

أولاً: دلالة العدول من فاعل إلى فعيل:

تعدُّ اللغة العربيّة من أغنى لغات العالم، وأكثرها ألفاظاً وعبارات، وأنّها موحية تتوخى الوضوح، وعلى الرّغم من أنّ كثيراً من مفرداتها قد ضاع، وأنّ كثيراً من شعرها لم يصل إلينا، كما قال أبو عمرو بن العلاء (١٥٤هـ): ((ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير))^(٤)، إلا أنّ ما تمتلكه تمتلكه اللغة العربيّة الآن من مفردات يُعدُّ ثروة لا يستهان بها.

وهذا ما جعلها لغةً حيّةً تتقبّل الجديد اللّغويّ، تستطيع أن تُعبّر عن كلّ شيء يعترض الانسان في حياته بفضل ما تمتاز به من خصائص كالاشتقاق والنّحت والمجاز وغيرها، ومن مظاهر المرونة في قواعد اللغة الصّرفية ظاهرة التّناوب اللّغويّ

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ٢٩٣/١.

(٢) ينظر: منهاج البلغاء وسراج الأدباء: ١٠١.

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٢٤٦.

(٤) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٣٤.

بين المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية والمصدر. والمقصود بالتناوب هو مرادف للفظة العدول بين الصيغ الصرفية في مبناها ومعناها.

ومن هذا المنطلق وردت ظاهرة التناوب في النصوص اللغوية التي دلت على مرونة واتساع وقدرة على التنوع في قواعد اللغة كثيرًا ، وهذه اللغة تعنتي بالمعاني عنايةً كبرى على الرغم من عنايتهم بالألفاظ كثيرًا. ولا سيما أن اللغويين العرب قد عدوا المعنى ملحظًا ضروريًا في استكمال التحليل وعمل المُعَرَّب^(١).

وورد بناء (فَعِيل) في العربية كثيرًا ولا سيما في القرآن الكريم ، وقد أفاد دلالة (اسم الفاعل) مثل قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨]، إذ أفادت صيغة (حَصِير) دلالة اسم الفاعل (حَاصِرًا)، فيكون المراد منها المكان الذي يحصر الكافرين، فلا يستطيعون الخروج منه، أي حابسًا مانعًا من الخروج^(٢).

وجاءت (فَعِيل) بمعاني صيغ أخرى كالاسم، والمصدر، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، واسم الفاعل، فهي بناءً مشتركٌ بين هذه الصيغ.

وتحدث الصرّفيون عن دلالة صيغة (فَعِيل) الدالة على التجدد والتغير فالفعل يفيد التجدد والحدوث، فهو يقتضي تجدد معنى ((الاسم المشتق الذي يشبه الفعل في التجدد والحدوث، شبهًا صريحًا؛ أي: قويا خالصًا، بحيث يمكن أن يحلّ الفعل محله، ولم تغلب عليه الاسمية الخالصة. وهذا ينطبق على اسم الفاعل، ومثله صيغُ المبالغة؛ لأنّهما باتفاق يفيدان التجدد والحدوث؛ مثل قارئ، فاهم، زّراع، مقروء، مفهوم))^(٣).

(١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٦٨٤، ٦٨٥.

(٢) ينظر: المفردات في غريب القرآن للأصفهاني: ٢٣٨/١، والتحرير والتنوير: ٣٩/١٥.

(٣) حاشية الصبان: ٣٣٣/١، والنحو الوافي: ٣٨٧/١.

ومما يميّز (فَعِيل) عن غيرها من الصيغ، أنّها تدلّ على الوصف الثابت في صاحبها مثل: طويل، ظريف، قريب، فالدلالة في هذه الصفات أنّها كالطبيعة في أصحابها وليست مصطنعة؛ فعندما نقول: كفّ خضيب، وطرف كحيل، تجد أنّ (خَضِيب) و(كَحِيل) صفتان تدلان على أنّ ذلك شيء طبيعي فيهما خلقة وطبيعة ولم يتخذ لذلك^(١)، وأشار السيوطي إلى ذلك أيضاً بقوله: ((وفعل لمن صار له كالطبيعة))^(٢).

ونلاحظ أنّ صيغة (فَعِيل) تعني القوة والشدة في الوصف فضلاً عن المبالغة، فنجد أنّ معنى الحدث فيه أكثر إيقاعاً وأشدّ قوةً، ((وفي المبالغة تدلّ على معاناة الأمر وتكراره حتى أصبح كأنه طبيعة ثابتة في صاحبه كعليم وخبير))^(٣)، ويمكن أن تكون (فَعِيل) أخفّ من غيره من الصيغ، إذ اطرّد بناؤه من (فَعَلَ) كظريف وشريف وجميل.

ومن أسماء الله الحسنى التي جاءت على وزن فَعِيل ولكن بمعنى فاعل (الرقيب)، يقول ابن منظور: ((الرَّقِيبُ: وَهُوَ الْحَافِظُ الَّذِي لَا يَغِيبُ عَنْهُ شَيْءٌ؛ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ))^(٤)، فنجد أنّها صفة ثابتة لله (جلّ علاه)، ولا يمكن أن تزول عنه سبحانه وتعالى.

وذكرت هذه الكلمة في القرآن الكريم في وصف الله تعالى، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٧]، فقد جاءت على صيغة (فَعِيل) ولم تأتِ على وزن فاعل (رَاقِب) للدلالة على صفة الثبوت.

(١) ينظر: صيغة فعيل (رسالة): ١٥٥.

(٢) همع الهوامع: ٧٥/٣.

(٣) معاني الأبنية في العربية: ١٠٢.

(٤) لسان العرب: ٤٢٤/١.

ويختلف معنى هذه الصفة (رَقِيب) إذا وصفنا بها غير الله تعالى -أي البشر- فتكون صيغة مبالغة وليست الصفة التي تعني الحافظ للشيء، ((وقيل في تسميته تعالى رقيباً، أي حَافِظاً، وقيل عليماً، ومعناها في حق الله واحد، وإنما يختلف في حق الآدمي فإن الرَّقِيب الحَافِظ للشيء ممن يغتفله ولا يصح هذا في حقه تعالى))^(١). وفي عدول اسم الفاعل إلى فعيل نجد أن ما يميز (فَعِيل) عن (فَاعِل) هو كثرة تبادله في الصيغ، ويفيد هذا العدول المبالغة في الحدث، وكثيراً ما تأتي المبالغة في فعيل معدولة عن فاعل أكثر من "فَعِيل" بمعنى "مَفْعُول"؛ وذلك لأنَّ الفاعل مقدّم على المفعول، وهذا يعني أنَّ الأصل "فَعِيل": بمعنى "فَاعِل"، وما يميّز "فَعِيل" بمعنى "فَاعِل" أنّه يجمع جمع السلامة نحو: رحيمون، ورحيمات، وكريمون، وكريمات، بينما فعيل بمعنى مفعول لم يجمع جمع السلامة^(٢).

وفَعِيل بمعنى فَاعِل فيه الصِّفة اللازمة لمعنى التَّكْثِير^(٣)، وعلى هذا القول ينقسم على قسمين: قسم خالص لا خلاف فيه، وقسم آخر مختلف فيه، فأما الذي لا خلاف فيه فلفظة (المَجِيد) وهي إحدى صفات الله تعالى، وكذلك وصف القرآن الكريم بـ(المجيد)، وجاء في لسان العرب: ((مَجْدٌ مَجَادَةٌ، فَهُوَ مَجِيدٌ))^(٤)، والمجيد (فَعِيل) صفة للمبالغة، وقيل: هو كريم مفضل^(٥)، فجاء (فَعِيل) هنا للمبالغة، لأنّه عدل به عن (الفاعل) فصار "فَعِيل" أبلغ من فاعل^(٦)، قال الله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥].

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار: ٢٩٨/١.

(٢) ينظر: المفصل: ٢٩٢/٣.

(٣) ينظر: كتاب الأفعال للسرقسطي: ٦٢/١-٦٣.

(٤) لسان العرب: ٣٩٥/٣. (مجد)

(٥) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٩٨/٤.

(٦) ينظر: لسان العرب: ٣٩٥/٣.

وأما الذي فيه خلاف فلفظة (العَرِيف)، فقد اختلفوا فيها هل هي فعيل بمعنى فاعل؟ أو هي صفة مشبهة أو مبالغة في فعيل؟ ونجد أنَّ سيبويه شبهها بظريف يقول في باب الأفعال المتعدية: ((وقد جاء شيء من هذه الأشياء المتعدية التي هي على فاعلٍ على فعيلٍ، حين لم يريدوا به الفعل، شبهوه بظريفٍ ونحوه، قالوا: ضريب قدام، وصريمٌ للصارم، والضريب: الذي يضرب بالقداح بينهم. وقال طريف بن تميم العنبري:

أَوْ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَازَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ

يريد: عارفهم))^(١)، فعريف عند سيبويه بمعنى (عارف)، والعريف هو السيد، جاء في الجمهرة: ((وعريف القَوْم: سيدهم أو المنظور إِلَيْهِ مِنْهُمْ))^(٢)، و جاء بمعنى الرقيب وهي دون الرئيس ((وَقَالَ عَلَقَمَةُ:

بَلْ كُلُّ قَوْمٍ وَإِنْ عَزَّوْا وَإِنْ كَثُرُوا عَرِيفُهُمْ بِأَثَافِي الشَّرِّ مَرْجُومٌ))^(٣).

وقال ابن الأثير أبو السعادات (٦٠٦هـ) : ((العرفاء: جمع عريف، وهو القيم بأمور القبيلة أو الجماعة من الناس يلي أمورهم ويتعرف الأمير منه أحوالهم، فعيل بمعنى فاعل))^(٤)، ((وأمر عَرِيفٌ وعارِفٌ: مَعْرُوفٌ، فاعل بِمَعْنَى مَفْعُولٌ))^(٥).

إنَّ هذا التناوب الحاصل بين الصيغ ما هو إلا مظهر من مظاهر التوسع الدلالي للصيغة الصرفية، ومن ضمن هذا التوسع هو مجيء فعيل بمعنى فاعل اكتسب بدلالة جديدة هي المدح، لكنه بغير صيغته القياسية، إذ قال الطبري: ((القول في تأويل قوله جل ثناؤه: (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) ... (الرحيم) فعيل منه... وقيل (رحيم)،

(١) الكتاب: ٧/٤.

(٢) جمهرة اللغة: ٧٦٦/٢.

(٣) جمهرة اللغة: ٧٦٦/٢.

(٤) غريب الحديث والأثر: ٣١٨/٣.

(٥) المحكم: ١٠٩/٢.

وإن كانت عَيْن (فَعِل) منها مكسورة، لأنه مدح، ومن شأن العرب أن يحملوا أبنية الأسماء -إذا كان فيها مدح أو ذم- على (فَعِيل)، وإن كانت عَيْن (فعل) منها مكسورة أو مفتوحة، كما قالوا من (علم) عالم وعليم، ومن (قَدَر) قادر وقدير. وليس ذلك منها بناء على أفعالها، لأن البناء من (فَعِل يَفْعَل) و(فَعِل يَفْعَل) فاعلٌ. فلو كان (الرحمن والرحيم) خارجين عن بناء أفعالهما لكانت صورتها (الراحم))^(١).

فظاهرة تبادل الصيغ في الدلالة تعطينا معنى جديداً هو دلالة المدح غير الصريح.

ثانياً: دلالة العدول من مَفْعُول الى فَاعِل:

ظاهرة العدول في القرآن الكريم ظاهرة تستحق الوقوف عليها طويلاً ودراستها ملياً، فإن المتتبع للمقاصد القرآنية للألفاظ المخصوصة يجد عَجَباً، فالتناوب فاشٍ إلى درجة يُخيل إليك فيها أن المعنى الصَّرْفِيّ الظاهر للفظ ليس مقصوداً بذاته، إنما أُريد به معنى آخر، وهذا من تمام إعجاز القرآن.

عقد ابن فارس فصلاً سماه (باب المفعول يأتي بمعنى الفاعل)، جاء فيه ((تقول: سرّ كاتم، أي مكتوم. وفي كتاب الله جل ثناؤه: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هود: ٤٣] أي لا معصوم و﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦] و﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١] أي مرضي بها، و﴿نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا﴾ [القصص: ٥٧] أي مأمونا فيه ويقول الشاعر^(٢):

إِنَّ الْبَغِيضَ لِمَنْ يَمْلُ حَدِيثُهُ فَانْقَعُ فَوَادَكَ مِنْ حَدِيثِ الْوَامِقِ

أي: الموموق))^(٣).

(١) جامع البيان: ١/١٢٦.

(٢) ديوان جرير: ٣١٤.

(٣) الصحابي: ١/١٦٨.

وسمى النُّعَالِيّ (٤٢٩هـ) أيضاً فصله بتسمية ابن فارس (المفعول يأتي بلفظ الفاعل)^(١)، وزاد الحلواني على ذلك فقال: ((ويقال طريق سالك، أي مسلك وتراب ساف، أي مسفي، وسرّ كاتم، أي مكتوم، وميت ناشر، أي منشور))^(٢). ولا يمكن أن نكتفي بالإشارة فقط إلى اسم الفاعل الذي ينوب عن غيره من الصيغ، وإنّما ندعم ذلك بأدلة من القرآن الكريم ومن أقوال العرب.

وللفراء تفسير واضح لدلالة اسم الفاعل لمعنى المفعول، وذلك نحو: ليلٌ نائم وسرّ كاتم وماءٌ دافق، فيجعلونه فاعلاً وهو مفعول في الأصل، وأرجع الفراء ذلك إلى علتين:

الأولى هي النُّكْة البلاغيّة، يقول في ذلك: ((إنّهم يريدون وجه المدح أو الذمّ، فيقولون ذَلِكَ لا عَلَى بناء الفعل، ولو كَانَ فعلاً مصرحاً لم يُقَلَّ ذَلِكَ فِيهِ، لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ لِلضَّارِبِ: مُضْرُوبٌ، وَلَا لِلْمُضْرُوبِ: ضَارِبٌ؛ لَأَنَّهُ لَا مَدْحَ فِيهِ وَلَا ذَمًّا))^(٣).

أمّا العلّة الثّانية فهي اختلاف اللُّغات بين القبائل، يقول فيها: ((وقوله عزّ وجلّ: ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق:٦]، أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذا كَانَ فِي مذهب نعت، كقول العرب: هَذَا سرّ كاتم، وهُمْ ناصبٌ، وَلَيْلٌ نائمٌ، وعيشةٌ راضيةٌ))^(٤).

فإن كان أهل الحجاز يجعلون المفعول فاعلاً، وباقي العرب يبقون المفعول على حاله، فقد يكون ((لكل صيغة من الصيغ الأخرى اختصاص في الدلالة لدى بعض القبائل، ثم أخذت هذه القبيلة عن تلك، وتلك عن هذه، فكان العربي يتحدث

(١) الصاحبى في فقه اللغة: ٣٦٦.

(٢) المغني الجديد في علم الصرف: ٢٦٦.

(٣) معاني القرآن: ١٨٢/٣.

(٤) المصدر نفسه: ٢٥٥/٣.

ويقول الشعر بلسان قومه، فإذا أراد لفت الانتباه إلى المدح أو ذم أو لبراعة في التعبير قرع الأسماع بما لم تألفه من قبل، فظهرت بذلك بذرة التضاد في الصيغ الصرفية، ثم شاع استخدامها بين القبائل حتى اختلط الأمر على جماع اللغة من بعد^(١).

ومما يؤكد أن صيغة "فَاعِلٍ" عند أهل الحجاز قد تأتي بمعنى "مَفْعُولٍ" وأن الصيغتين اختلطتا على ألسنة الشعراء في ضروب الشعر المختلفة من هجاء ما في قول الحطيئة^(٢):

دع المكارم لا ترحل لبُعَيْتِها واقعد فإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

أي: المَكْسُوءُ، ومديح، ومنه قوله تعالى: ﴿فِي عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١] فهذه الصيغة (راضية) حملت دلالتين مزدوجتين في آن واحد، اسم الفاعل على أساس إبقاء الصيغة على بابها، واسم المفعول على أساس العدول الحاصل بين الصيغتين؛ ولذلك يمكن تصنيفها ضمن الصيغ التي تتعدد احتمالاتها الدلالية، وهو المفهوم الأساسي للتوسع الدلالي للصيغ الصرفية، يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((إذا أردت أكثر من معنى في تعبير واحد كان من باب الاتساع في المعنى))^(٣).

ويسهم السياق إسهامًا كبيرًا في إحداث العدول بين الصيغ، إذ ترد الصيغة في شكلها الخارجي مفيدة دلالة ما، وهي دلالة المدح غير الصريح وقد ذكرنا نصّ الفراء سابقًا موضحًا لنا ذلك.

(١) التضاد في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق: ٢١٩.

(٢) ديوانه: ١١٩.

(٣) الجملة العربية والمعنى: ١٧٠.

ثالثاً: دلالة العدول من مفعول إلى مُفَعَّل:

يعد اسم المفعول من أكثر المشتقات أهمية بعد اسم الفاعل، لما فيه من مزية عند العرب فهو يخدم بنية الكلمة، ولما له من أهمية بالغة عند علماء النحو فهو يُعَدُّ من بين المشتقات العاملة والمساهمة في تحديد معمول الكلمة^(١).

يُصاغ اسم المفعول من الثلاثي المبني للمجهول على ((وزن مفعول ك وُرد فهو مورود، وضُرب فهو مضروب، ومُرَّ فهو ممرور به، فإنَّ كل الفعل أجوف، نحو: قال، وباع التقى في اسم المفعول حرفا علة، فتحذف أحدهما، نحو مقول ومبيع، والأصول مقوول ومبيوع))^(٢).

والمُلاحَظ أنَّ العدول عن اسم المفعول (مَسْمُوع) للفعل الثلاثي (سَمِعَ) إلى اسم المفعول (مُسْمَع) للفعل الرباعي (أَسْمَعَ) نجده في قوله تعالى: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَسْمَعُ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرُعْنَا لِيَا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنَا فِي أَلْدِينِ﴾ [سورة النساء: ٤٦]، فالعدول حاصل في مجيء (مُسْمَع) وهو اسم مفعول من (أَسْمَعَ)، إذ القياس أنَّ يكون (مَسْمُوع) من الثلاثي الذي ورد بصيغة فعل الأمر (اسمع) في الآية، وإنَّما نهى اليهود عن استعمالهم هذه الصيغة لأنها تحتل المدح وتحتل الذم، واحتمال المدح فيها متأتٍ من قولهم: أَسْمَعَ فلانٌ فلاناً إذا سبَّه، فقولهم وَأَسْمَعُ غَيْرَ مُسْمَعٍ، أي: غير مُسْمَعٍ مكروهاً^(٣).

وفسر الزمخشري والرازي هذه الصيغة (مُسْمَع) بأنها تدلُّ تارةً على المدح وأخرى على الذم حسب مقصد المتكلم، وتابعهم على ذلك أبو الحسن الخازن وأبو

(١) يُنظر: دلالات العدول الصرفي في القرآن الكريم: ٨٧.

(٢) شرح القصيدة الكافية في التصريف: ٥١.

(٣) ينظر: الكشف للزمخشري: ٥١٧/١، والتفسير الكبير: ٩٣/١٠.

حيَّان الأندلسي والصَّعِيدِي والابْيَارِي^(١)، يقول أبو الحسن الخازن (٧٤١هـ): ((وَأَسْمَعُ غَيْرَ مُسْمَعٍ هَذِهِ كَلِمَةٌ تَحْتَمِلُ الْمَدْحَ وَالذَّمَّ، فَأَمَّا مَعْنَاهَا فِي الْمَدْحِ أَسْمَعُ غَيْرَ مَسْمُوعٍ مَكْرُوهًا))^(٢).

ووضح ذلك أبو حيَّان أيضًا بقوله: ((وَيُحْتَمَلُ الْمَدْحُ أَيَّ: أَسْمَعُ غَيْرَ مُسْمَعٍ مَكْرُوهًا مِنْ قَوْلِكَ: أَسْمَعُ فُلَانٌ فُلَانًا إِذَا سَبَّه))^(٣).

ولكن العدول من (مسموع) إلى (مُسْمَع) مع أنَّه القياس، فيه معنى الإلباس الذي يريد أن يوضحه النص القرآني محاكاةً لحال اليهود في إرادتهم الذم والشر، ولكن بلباس يظهر أول وهلة وأنَّ به معنى المدح والخير، ذكر البيضاوي أنَّه وُضِعَ ((غَيْرَ مُسْمَعٍ) موضع لا أَسْمَعْتَ مَكْرُوهًا أو فِتْلًا بِهَا وَضَمًّا مَا يَظْهَرُونَ مِنَ الدَّعَاءِ وَالتَّوْقِيرِ إِلَى مَا يَضْمُرُونَ مِنَ السَّبِّ وَالتَّحْقِيرِ نَفَاقًا وَطَغْنًا فِي الدِّينِ، وَطَغْنًا بِالَّذِينَ وَاسْتَهْزَأَ بِهِ وَسَخَرِيَّةً))^(٤).

ففي هذا العدول نجد أنَّ ظاهرة العدول من مسموع الى مُسْمَع قد أعطت دلالة جديدة هي دلالة المدح غير الصريح.

ومما تقدَّم يتبيَّن أنَّ الصَّيْغَ الصَّرْفِيَّةَ صَالِحَةً لِلتَّعَدُّدِ الْوُظُفِيِّ الَّذِي يُظْهَرُ اخْتِلَافُ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْوُظُفِيَّةَ الَّتِي تَعْبَّرُ عَنْهَا الْمَبْنَى الصَّرْفِيَّةُ تَتَّسِمُ بِالتَّعَدُّدِ وَالْإِحْتِمَالِ فَالْمَبْنَى الصَّرْفِيُّ صَالِحٌ لِأَنَّ يَعْْبَرُ عَنْ أَكْثَرِ مِنْ مَعْنَى بِمَعُونَةِ السِّيَاقِ^(٥).

(١) ينظر: لباب التأويل: ٣٨٦/١، والبحر المحيط: ٦٦٢/٣، وبغية الإيضاح: ٦٢٨، والموسوعة القرآنية: ٣١٠/٩.

(٢) لباب التأويل: ٣٨٦/١.

(٣) البحر المحيط: ٦٦٢/٣.

(٤) أنوار التنزيل: ٧٧/٢.

(٥) يُنْظَرُ: لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مَعْنَاهَا وَمَبْنَاهَا: ١٦٣.

المبحث الثالث: دلالة مسائل متفرقة على المدح غير الصريح.

أولاً: دلالة زيادة تاء (هاء) التأنيث على المدح:

من المواضيع المهمة أحرف الزيادة التي تعدّ من أهم المواضيع والقضايا الصرفية التي تقوم عليها الدراسة، وقد حصرها العلماء في عبارة (سألتمونيها)، ومن ضمن هذه الحروف هي التاء أو الهاء، فيلاحظ في العربية أنّ التاء تلحق الأفعال والأسماء، فإذا لحقت الأفعال كانت تاءً نحو: قامت هندٌ، وهندٌ قامت، وإذا لحقت الاسم أبدلت منها الهاء نحو: قائمة^(١).

ومن هنا اختلف العلماء فيها أي هاء أم تاء؟ فذهب البصريون إلى أنّها تاء، والهاء بدل منها، وعدّها الكوفيون هاء^(٢).

أمّا فائدة الحاق التاء ببعض الأبنية الصرفية فهي المبالغة في المعنى على نحو ما ذهب إليه اللغويون، ولم يقصدوا إرادة تأنيث المذكر بالمعنى الحقيقي في إلحاق هذه التاء على الوصف المذكر، بل جعلوا ذلك طريقاً وعلامة لوصول تلك الصفة إلى الغاية في المعنى التي سبقت له، يقول ابن جني في هذا السياق إنّ: ((اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة؛ نحو: رجل علامة، وامرأة علامة، ورجل نسابة، وامرأة نسابة... وهو كثير؛ وذلك أن الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام المسامع أنّ هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمانة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة، وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً))^(٣).

(١) بنظر: ظاهرة التعويض في العربية: ٣٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣٥٣/٣.

(٣) الخصائص: ٢٠٣/٢.

وذكر ابن يعيش مواضع متعددة لهذه النَّاء منها ما يكون لتأكيد التَّأنيث ك ناقة، ونعجة، ومنها ما يكون لتوكيد معنى الجمع نحو: حجارة، وذكرارة، وخؤولة، وصياقلة، وقشاعمة فضلاً عن ما يكون منها مبالغة في الوصف نحو علامة، ونسابة، وراوية، وفروقة، وملومة^(١)، وقال أبو حيَّان الأندلسي: ((وقد أدخلت العربُ الهاءَ لتأكيد المبالغة في علامة))^(٢).

وفي مواضع أخرى من كتب العربيَّة نجد أنَّ سبب دخول النَّاء (هاء) التَّأنيث هو لإعطاء اللَّفظة أو سياق الجملة دلالة جديدة وهي المبالغة في المدح، نجد ذلك في نص لأبي جعفر لنحاس (٣٣٨هـ) يقول فيه: ((إنَّه أدخلت الهاء فيه للمبالغة، كما يقال: داهية...، قال أبو جعفر: ومذهب الفراء في كل ما كان من المدح، نحو: علامة ونسابة، أنَّ تأنيثه بمعنى داهية))^(٣).

وذكر ابن الشَّجري (٥٤٢هـ) ذلك أيضاً أنَّه ((تلق الكلمة للمبالغة في المدح والذم، كقولهم في المدح: رجل علامة ونسابة وراوية للأخبار))^(٤).

ومن هنا فالحاق هذه العلامة بهذه الألفاظ التي تحمل في دلالاتها معنى المدح، يُزيد في معانيها ويكسبها قوة في المدح.

ثانياً: دلالة التَّشديد على المدح:

قدَّم معظم الباحثين عند دراستهم لظاهرة التَّشديد والتَّخفيف في القراءات القرآنيَّة بمقدمةٍ أوضحوا فيها أنَّ شدة الالفاظ أو خفتها تُعدُّ من الطبائع البشريَّة الملازمة، وأنَّها

(١) ينظر: شرح المفصل: ٣٦٧/٣.

(٢) البحر المحيط: ٢٢٠/١.

(٣) عمدة الكتاب للنحاس: ١١٠/١.

(٤) أمالي ابن الشَّجري: ٣١/٣.

تتفاوت بحسب البيئات والظروف من إنسان لآخر ومن بيئة لأخرى^(١)، وأشار معظمهم إلى أنّ التّشديد هو من سمات اللّهجات البدويّة التي كانت تميل إلى الشّدّة في كلامها. وقد أشار اللّغويّون القدامى إلى أنّ العرب لم يكونوا على طريقة واحدة في نطق ألفاظهم من حيث تشديدها وتخفيفها، ولا شك أنّ في التّشديد وظيفة معنويّة ليست موجودة في التّخفيف، فالتّشديد في غلظة تلائم البداوة؛ لأنّ القبائل البدويّة تميل إلى شدة الأصوات^(٢)، ومعلوم أنّ الزيادة في المبنى قد تصحبها زيادة في المعنى ما لم تكن الزيادة لغرض لفظي^(٣)، فإذا أرادوا التّعبير عن معاني المبالغة والتّكثير والمداولة والتّكرير تحروا صيغة التّشديد لأنّ فيها زيادة في المعنى وتأكيداً لا تؤديه الصّيغة المخففة على الأكثر^(٤)، قال سيبويه: ((نقول: كسرتها وقطعتها، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كسّرتها وقطّعتها ومزّقته... واعلم أنّ التخفيف في هذا جائز كله عربي إلا أن فعّلت إدخالها هاهنا لتبيين الكثير))^(٥).

وتفيد ملاحظات القدماء من اللّغويين والدّراسات اللّغويّة الحديثة أنّ التّشديد سمة من سمات النّطق البدوي في حين أنّ أهل الحواضر والأمصار يميلون إلى التّخفيف في نطق كلامهم^(٦). ولعلّ تفسير ذلك يعود إلى ميل القبائل البدويّة إلى الأصوات الشّديدة في نطقها وهو أمر طبيعيّ يتساق مع ما عرف عن البدو من غلظة وجفاء في الطبع أمْلَتْهُ عليهم طبيعة حياتهم، لذا فقد اتسم نطقهم بسلسلةٍ من الأصوات القويّة السريعة، بسبب

(١) يُنظر: القراءات القرآنية في المعجمات: ٦٣٠.

(٢) ينظر: في اللهجات العربية: ١٠٠.

(٣) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٨٣/١.

(٤) يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢٦٥/١، ٢٨٢، واللهجات العربية في التراث: ٦٦٦/٢.

(٥) الكتاب: ٦٤/٤.

(٦) ينظر: الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز: ٤٥ .

لجوء المُتَكَلِّم إلى استعمال التَّفْخِيم والتَّغْلِيظ والتَّشْدِيد^(١)، فضلاً عن احتياجهم إلى رفع أصواتهم والجهر بها حتى تُسْمَعَ أصواتهم بسبب اتساع الرقعة التي يعيشون عليها، وليس هناك من حائل يصدّ موجات الصَّوْت ويركزها أو يردّها، فلا تكاد تتبيّن الأصوات، ولا تتضح في هذا الفضاء الصَّحراويّ الواسع، لذلك عمدوا إلى أن تتوضّح أصواتهم، فلعجّوا إلى ذلك بطرائق مختلفة منها التَّشْدِيد والتَّفْخِيم والجهر في نطقهم الأصوات^(٢).

ونلاحظ أنّ القُرّاء يختلفون فيما بينهم بحسب اختلاف قبائلهم، قسم منهم يقرأ بالتَّشْدِيد والآخر بالتَّخْفِيف، فقرأ قوله تعالى: ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [آل عمران: ٢٧] نجد أنّ لفظة (المَيِّت) قد قرأت بالتَّخْفِيف والتَّشْدِيد، وأعطت كلا القراءتين معنى، فبالتَّخْفِيف يكون معنى (المَيِّت) الذي فارقت الروح، ولم ترد في القرآن بمعنى الذي عاين أسباب الموت ولم يمّت، أمّا (المَيِّت) بالتَّشْدِيد فوردت في القرآن للذي فارقت الروح، والذي عاين أسباب الموت ولم يمّت، أي: كل ما لم تحصل صفة الموت فيه^(٣). و(ميت) مثل (مات) في دلالتها على الماضي، وهي وإن كانت مخففة من (مَيِّت) على ما نصّ العلماء^(٤)، إلّا أنّها ألزمت هذا المعنى، فكان التَّخْفِيف قد خصّها ببعض المعنيين اللذين في (مَيِّت).

ويبدو أنّ الطَّبْرِيّ قد فسّرها فأجاد في تفسيرها، وذكرها بالتَّشْدِيد والتَّخْفِيف بقوله: ((فقرّأته جماعة منهم: (المَيِّت) بالتَّشْدِيد، وتثقل (الياء) من (الميت)، بمعنى أنّه يخرج الشيء الحي من الشيء الذي قد مات، وممّا لم يمّت، وقرّأت جماعة أخرى منهم (المَيِّت)

(١) ينظر: في اللهجات العربية: ١٠٠، واللهجات العربية في التراث: ٦٥٧/٢.

(٢) ينظر: في اللهجات العربية: ١٠٦، والظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري: ٦٣، وقراءة زيد بن علي دراسة نحوية ولغوية: ٢٩٢.

(٣) يُنظر: المَيِّت والمَيِّت في لغة القرآن: ١٣٨-١٣٩.

(٤) يُنظر: شرح الشافية: ١٥٢/٣-١٥٥.

بتخفيف (الياء) بمعنى أنه يخرج الشيء الحي من الشيء الذي قد مات، دون الشيء الذي لم يموت، ويُخرج الشيء الميت، دون الشيء الذي لم يموت، من الشيء الحي^(١).
فلاحظ أن التشديد قد يعطي دلالة، فمرة يدل على علامة الإدغام كما صرح به الخليل بقوله: ((فإن صيرت الثنائي مثل قَدْ وهَلْ وَلَوْ اسما أدخلت عليه التشديد فقلت: هذه لو مكتوبة، وهذه قد حسنة الكتبة، زدت واوا على واو، ودالاً على دال، ثم أدغمت وشددت، فالتشديد علامة الإدغام))^(٢)، وتابعه من المحدثين الدكتور غانم قدوري بقوله: ((وعلامة الإدغام في الكتابة العربية التشديد))^(٣).

ومرة أخرى على دلالة المدح كما قال به الطبري: ((فالتشديد أبلغ في المدح وأكمل في الثناء))^(٤)، فهنا التشديد قد أعطى المبالغة في دلالة المدح غير الصريح.
ثالثاً: دلالة التصغير على المدح:

تعد ظاهرة التصغير من الظواهر الصرفية التي انتمت للأسماء دون الأفعال، إذ لجأ أهل اللغة إلى تبنيها قصد التضييل تارة والتحديد تارة أخرى بحيث تهدف في مجملها إلى الإيجاز والاختصار، فقولنا: رُجِل تريد بذلك رجلاً صغيراً، فاختصرت بحذف الصفة وجعلت الزيادة في الاسم إشارة لذلك المعنى^(٥). فالتصغير هو باب من أبواب الصرف في اللغة العربية، يعرف أنه تغيير مخصوص يطرأ على بنية الاسم المعرب، ويجعلها على

(١) جامع البيان: ٣١٠/٦.

(٢) العين: ٥٠/١.

(٣) علم التجويد دراسة صوتية ميسرة: ٨٦.

(٤) جامع البيان: ٣١٠/٦.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ١١٣/٥.

أوزان التّصغير المعروفة؛ لأجل تغيير المعنى، تحقيراً، أو تقليلاً، أو تقريباً، أو تكريماً، أو تلطيفاً، وهو وصف بالمعنى؛ لذلك ألحق بالمشتقات^(١).

أما الأغراض والمعاني الدلالية التي ينصرف إليها التّصغير، فقد حصرها العلماء في ثمانية هي^(٢): التّحقير نحو: جُبِّلَ تصغير جبل، وتقليل جسم الشيء وذاته نحو: وُلِدَ، وتقليل الكمية والعدد كدُرَيْهَمَات، وتقريب الزّمان: كقُبِّلَ مثل يستيقظ الفلاح قُبِّلَ الفجر، وتقريب المكان مثل: فُؤِيق، وتُحَيَّت، ولغرض التّحبيب وإظهار الودّ مثل يا صُدَيْقِي، والتّرحم نحو: هذا البائس المُسَيِّكين، والتّعظيم: كقول أعرابي: رأيت مُلَيْكاً تهابه الملوك، والاختصار اللفظي مع إفادة الوصف مثل: تُهَيِّر. فهذه الأغراض لم تكن غائبة عن ذهن سيبويه، فقد ذكرها خلال مناقشته للتصغير، لكنه رأى أنّ التّحقير والتّقليل هو السمة الواضحة والغالبة في التّصغير فورد كثير عنده في الكتاب، ويقول عباس حسن: ((ومن الممكن إرجاع كثير من هذه الأغراض المفصلة إلى التّحقير أو التّقليل))^(٣).

والحقيقة أنّ مفهوم التّعظيم بوصفه غرضاً من أغراض التّصغير يعود إلى المُتَكَلِّم ومقصده أمام الذات البشريّة (سلباً أو إيجابياً)؛ لأنّ وجود حدث ما بالدرجة العليا في صفة ما يشمل الصّفتين المتضادتين معاً^(٤)، فإذا وصفنا رجل بـ(كُبَّار) فيحتمل أنّه كبير وضخم (تعظيم) وقد يُراد الضّد فهو بطين (تصغير)^(٥)، فهو يحمل على الكناية يكنى بالصّغر عند بلوغ الغاية في العظم، فالشيء إذا جاوز حدّه جانس ضده^(٦).

(١) ينظر: التعريفات: ٦٨، وحاشية الصّبان: ١٥٥/٤، شذا العرف في فن الصرف: ١٢٦، معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٢٦.

(٢) النحو الوافي: ٦٨٣، ٦٨٤/٤.

(٣) النحو الوافي: ٦٨٤/٤.

(٤) الوحدات الصرفية المقيدة في اللغة العربية: ٥٤.

(٥) ينظر: العربية الفصحى: ١٠١.

(٦) ينظر: شرح الشافية: ١ / ١٩١.

والملاحظ أنّ التّصغير خاصّ بالأسماء وحدها؛ فلا تُصَغَّر الأفعال، ولا الحروف، ويعمد الصّرفيون في باب التّصغير إلى وضع الأسس والقوانين التي تحدد ما يصغر من الكلم وهي لا تخرج عن أمرين^(١) الأوّل: الأسماء المتمكنة (المعربة)، والآخر: الأسماء الثلاثية والرّباعية والخماسية.

بما أنّ التّصغير هو التّقليل، فقد حُصِرَ في ثلاثة أوزان وهي: فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل، فهذا الحصر إنّما اعتمد على الاستقراء؛ لأنّ الكثرة الكاثرة من العرب لا تتجاوز هذه الأوزان، ويرجع العلماء هذا الحصر إلى الخليل بن أحمد الفراهيديّ الذي رأى بثاقب فكره وقوة استنباطه أنّ كلام العرب من حيث أبنيته، إمّا أن يكون ثنائياً، أو ثلاثياً، أو رباعياً، أو خماسياً، يقول: ((كلامُ العَرَبِ مبنيٌّ على أربعةِ أصناف: على الثَّنَائِيّ والثَّلَاثِيّ، والرُّبَاعِيّ، والخَمَاسِيّ))^(٢)، ومن ثم جعل التّصغير ثلاثة وأخرج الثنائي؛ لأنه قليل في العرب، وكل ثنائي إنّما هو في الاصل ثلاثي^(٣)، يقول سيبويه: ((اعلم أنّ التّصغير إنّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فعيلٍ، وفُعَيْعِلٍ، وفُعَيْعِيلٍ))^(٤).

إنّ أهم ما سعى إليه علماء اللّغة والنّحويون على وجه الخصوص هو وضوح المعنى، فالاهتمام بالمعنى ودلالاته تمثّل جزءاً لا يتجزأ من نحو اللّغة وصرفها، فالمعنى وليست القاعدة يأتي في الصّدارة، والتّصغير تغيير في صيغة الكلمة بزيادة حرف، هذه الزّيادة قصد منها إفادة دلالة معينة، فإاء التّصغير في اللّغة العربيّة حرفٌ من حروف المعاني، وزيادتها في اللفظ المراد تصغيره هو نقله من حالة إلى حالة

(١) ينظر: المفصل: ٢٠٢، وشرح المفصل: ١١٣/٥، وشرح الشافية (الجاربردي): ٧٨/١.

(٢) العين: ٤٨/١.

(٣) المقتضب: ٢٣٧/٢.

(٤) الكتاب: ٤١٥/٣.

أخرى؛ ليدل دلالة معينة ، يقول ابن جني: ((فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثم زيد فيها شيء، أوجبت القسمة له زيادة المعنى به))^(١).

أما التّصغير في القرآن الكريم فلم يرد اسماً مُصَغَّرًا يدلّ على التحقير في قراءاته المشهورة، وإن ورد في بعض القراءات الشاذة، كما في قراءة ابن مسعود، في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] حيث قرأ: (وَمُرَيْتَهُ) على التّصغير^(٢)، وإنما جاء التّصغير في القرآن الكريم في المحبة والشفقة والتلطف.

ونلاحظ أن التّصغير يدل على التّقليل والتحقير في رأي أكثر العلماء، ولكن وجدنا هناك من جعله يدلّ على عكس ذلك من التقليل التحقير، وهو دلالاته على التّعظيم والمدح بغير صيغته المعتادة يقول أبو حيّان الأندلسي: ((وبأنّ تصغيره وصحة عينه لشبهه بأفعل التفضيل في كون أفعل التفضيل قد يكون للتعجب، ولأنّ المشترك بنيّة الزيادة والفضل، ولأنه على لفظه، وأنه يدلّ على المدح))^(٣).

وجعل الشّاطبي التّصغير يدل على المدح فضلاً عن دلالاته الأساسية، يقول: ((التصغير قد يراد به التحقير والتقليل والتقريب والتعطف وقد يراد به المدح))^(٤).

وقال عبّاس حسن: ((المصغر: لأنه يتضمن وصفاً في المعنى؛ فهو في هذا كالنسب، ومن ثمّ يلحقان بالمشترك، نحو: هذا طفلٌ رَجِيلٌ، في المدح))^(٥).

يتضح مما تقدّم أنّه زيادة على دلالات التّصغير هناك دلالة جديد أضيفت له، وهو دلالاته على المدح غير الصّريح.

(١) الخصائص: ٢٧١/٣.

(٢) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه: ٢٢٤.

(٣) التنزيل والتكميل: ١٠/١٧٩.

(٤) المقاصد الشافية: ٤/٤٤٢.

(٥) المقاصد الشافية: ٤/٤٤٢.

المبحث الأول: دلالة المرفوعات على المدح غير الصريح.

أولاً: دلالة استعمال لفظ الأمر في التعجب:

التعجب ضربٌ من الكلام يستعمله الناس للتعبير عن دهشتهم من شيء ما غير مألوفٍ في الحياة، وعرفه ابن مالك بقوله: ((استعظام فعل ظاهر المزية))^(١)، ووضح ابن عصفور التعجب بقوله: ((استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي في سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قلّ نظيره فيها))^(٢).

للتعجب في اللغة العربية طريقتان: سماعية، وقياسية، فالتعجب السماعي يكون مطلقاً لا تحديد له ولا ضابط، وإنما يُترك لمقدرة المتكلم، ويُفهم من القرينة^(٣)، أمّا التعجب القياسي فيُقصد به ((تلك الصيغ التي تدل بلفظها ومعناها على التعجب))^(٤) وله صيغتان هما: (ما أفعله، وأفعل به)^(٥) نحو: ما أحسن الرجل!، و أحسن بالرجل!.

واشترط النحويون في الفعل الذي تأتي منه الصيغتان القياسيتان في التعجب شروطاً هي: أن يكون فعلاً ماضياً، ثلاثياً، متصرفاً، تاماً، مثبتاً، وأن يكون معناه قابلاً للتفاضل والزيادة، وألا يكون عند الصياغة مبنياً للمجهول، وألا تكون الصفة المشبهة منه على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)^(٦).

وتحدّث النحويون عن صيغة التعجب (أفعل به) فبحثوا في وظيفتها، إذ جاءت هذه الصيغة بفعل الأمر، وليس المراد منه الأمر الحقيقي بشيء ما، بل الإخبار، وقد

(١) توضيح المقاصد: ٨٥٥/٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٥٧٦.

(٣) ينظر: النحو الوافي: ٣٤٩/٣.

(٤) النحو المصفي: ٥٦٥.

(٥) النحو الوافي: ٣٤١/٣.

(٦) ينظر: النحو الوافي: ٣٤٩/٣.

علل ابن الوراق (٣٨١هـ) استعمال لفظ الأمر بصيغ التعجب بأنه يعطي دلالة جديدة، هي دلالتها على المبالغة في المدح بقوله: ((فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا وَجْهَ اسْتِعْمَالِ فِعْلِ التَّعَجُّبِ عَلَى لَفْظِ الْأَمْرِ، وَإِدْخَالِ الْبَاءِ مَعَهُ؟ قِيلَ لَهُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادُوا بِذَلِكَ الْمُبَالَغَةَ فِي الْمَدْحِ، فَأَدْخَلُوا الْبَاءَ لِأَنَّهُمْ قَدَرُوهُ بِأَحْسَنَ: اثْبُتْ بَزِيدٍ))^(١)، وقد بين لنا ذلك عبد القاهر الجرجاني بقوله: ((والضرب الآخر من التعجب نحو أَكْرَمَ بَزِيدٌ، وَأَعْلَمَ بِهِ وَأَطْيَبَ بِهِ، فلفظه في هذا لَفْظُ الْأَمْرِ، والمعنى معنى الإخبار، المعنى صار زيد ذا علم، وذا كرم... ثم إِنَّهُ نُقِلَ إِلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ، وأدخل الباء مزيدة ليختص بالتعجب))^(٢).

والملاحظ من الأمثلة التي ذكرها الجرجاني في قوله دلالة المدح؛ لأنه خصَّ الْمُتَعَجِّبَ منه بألفاظ تحمل في معناها المعجمي المدح؛ فالعلم والكرم والصدق صفات مدح؛ لأنَّ الصيغة وحدها ليست من أساليب المدح غير الصريح في العربية، فلو قلنا: ((مَا أَكْذَبَ فُلَانًا!، وَأَكْذَبَ فُلَانًا!)) فليست ثمة مدح هنا، فالأمر مشروط بإرادة المدح من المتكلم؛ فضلاً عن استعمال الألفاظ المعجمية التي تحمل دلالة المدح.

وجعل أبو البركات الانباري (٥٧٧هـ) استعمال فعل الأمر بصيغة التعجب ضرباً من المبالغة في المدح بقوله: ((فَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ اسْتَعْمَلُوا لَفْظَ الْأَمْرِ فِي التَّعَجُّبِ نَحْوُ: أَحْسَنَ بَزِيدٌ، وَمَا أَشْبَهَهُ؟ قِيلَ: إِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِضَرْبٍ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي الْمَدْحِ))^(٣)، واستدل على ذلك بأنَّ (أفعل) التعجب ليس بفعل أمر حقيقي، إذ إنَّ فعل الأمر تدخل عليه ضمائر التثنية والجمع، أمَّا فعل التَّعَجُّبِ فيبقى على صيغة واحدة، نحو: ((يَا رَجُلَ أَحْسَنَ بَزِيدٌ، وَيَا رَجُلَانِ أَحْسَنَ بَزِيدٌ، وَيَا رَجُلًا أَحْسَنَ بَزِيدٌ، وَيَا هَندَ أَحْسَنَ بَزِيدٌ،

(١) علل النحو: ٣٣٠.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح: ٣٧٦/١.

(٣) أسرار العربية: ١٠٦.

ويا هندان أحسن بزيد، ويا هندات أحسن بزيد، فيكون مع الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث على صيغة واحدة؛ لأنه لا ضمير فيه))^(١).

وذكر العكبري في تفسير قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] أن ((قوله تعالى: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ): لفظه لفظ الأمر ومعناه التَّعَجُّبُ. وَ (بِهِمْ): في موضع رفع؛ كقولك: أَحْسَنُ بَزِيدٍ؛ أي حَسَنَ زَيْدٌ...؛ كَأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَقُولُ لِنَفْسِهِ أَوْقَعْ بِهِ سَمْعًا أَوْ مَدْحًا))^(٢). ويبدو ممّا تقدم أنّ فعل الأمر جاء بصيغة التَّعَجُّبِ، ولكن أفاد معنى المبالغة في المدح.

ولم يكتفِ العلماء بتوجيه فعل الأمر بصيغة التَّعَجُّبِ على المدح، بل تعدّى ذلك إلى دلالة الباء في الصيغة، فقد وجهه النحويون على أنّه جاء لمعنى المدح وصرّح بذلك أبو العباس ثعلب (٢٩١هـ) بقوله: ((والمعنى أنّهم يقولون أحسن بزيد فيدخلون الباء في الممدوح، كما يقولون: ما أحسن زيدا ليعلموا أنّ الفعل لا يتصرف عليه))^(٣).

لقد اختلف النحويون في موضع الباء، فقسم أوجب الرفع، والآخر جَوَزَ الرفع والنَّصَب ((واعلم أنّك إذا قلت: أحسن بزيد، وأظرف بعَمْرُو، فالباء يجوز أن يكون موضعها رفعًا ونصبًا، والأظهر أن يكون موضع الباء وما بعدها رفعًا، لأنّ (أحسن) فعل، ولا بدّ للفعل من فاعل، ووجب أن تكون الباء مع الاسم في موضع الفاعل، فهذا هو الظاهر، وأما من جوز أن يكون موضعها رفعًا ونصبًا، فإنّه يَقُولُ: في الفعل الْفَاعِلُ، وهو (أحسن)، كما أضمر فيه، إذا كان بعد (ما) فاعل قدر الثاني مضمرًا، صار حرف الجرّ مع ما تعلّق به في موضع المفعول، وهذا القول ضعيف، وإنّما

(١) أسرار العربية: ١٠٦.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٨٧٥/٢.

(٣) مجالس ثعلب: ٥٩/١.

ضعف وفارق: ما أحسن زيدا، وإنما جاز الإضمار في: ما أحسن، لتقدم (ما) عليه^(١).

ونخلص ممّا تقدّم إلى أنّ بعض النحويين ذهبوا إلى أنّ فعل الأمر الذي جاء في التعجب ليس بفعل أمر، وإنّما لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وقسم آخر فسّر دخول الباء على المتعجب أنّه من باب المدح ولكن ليس بصيغته القياسية، وقد زاد هذا على التعجب مدلولاً جديداً فضلاً عن دلالاته المتعددة، وهو المبالغة في المدح.

ثانياً: دلالة زيادة الباء في فاعل (كفى):

ذكر ابن فارس في دلالة (كفى) أنّ ((الكاف والفاء والحرف المعتل أصل صحيح يدلّ على الحسب الذي لا مستزاد فيه))^(٢). وذكر ابن هشام أنّ لـ "كفى" ثلاثة أقسام^(٣): الأول: أن تكون (كفى) بمعنى (اكتف) وهي القاصرة، وفي هذا النوع تغلب زيادة الباء في فاعلها كما في قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللّٰهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]. والثاني: أن تكون بمعنى أجزأ وأغنى، وهذه تتعدّى لواحد. كما في قول الشاعر^(٤):

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي وَلَكِنْ قَلِيلُكَ لَا يَقَالُ لَهُ قَلِيلُ

والثالث: أن تكون بمعنى (وقى) وتجيء متعدية لاتين كما في قوله تعالى: ﴿وَكَفَى اللّٰهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥]، والقسمان الأخيران لا يجوز عند ابن هشام زيادة الباء في فاعلها. وهذا الأمر أكّده أبو حيّان بقوله: ((وقيد الأستاذ أبو

(١) علل النحو: ٣٣٠.

(٢) معجم مقاييس اللغة: ١٨٨/٥ (كفا).

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١/١٤٤-١٤٥.

(٤) البيت منسوب إلى أحمد بن علي أبي نصر الميكالي في الدرّ الفريد: ٣٥٦/٨، وبلا نسبة في مغني اللبيب:

١/١٤٥.

جعفر بن الزبير زيادة الباء في (كفى) بأن تكون بمعنى حسب، فإن كانت بمعنى (وقى) لم تزد في فاعله، كقوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]]^(١).

ولما كان حرف الباء من الحروف التي كثر تصرّفه واتسعت العرب في معانيه حتى وصلت إلى أربعة عشر معنى^(٢) ليدلّ على قدرته على الوفاء بأغراض المتكلم والمعاني التي يريد تأديتها، اختلف العلماء فيه بعد الفعل (كفى) فمنهم من قال بأصالته ومن قال بزيادته. فابن السراج يرى أنه ليس زائداً، بل متعلقاً بالفاعل المحذوف، والتقدير: كفى اكتفاؤك بالله ولياً، ولما ذكر الفعل (كفى) دلّ على الاكتفاء؛ لأنه من لفظه، كما تقول: من كذب كان شراً له، أي: كان الكذب شراً له، فأضمر الفاعل لدلالة الفعل عليه^(٣)، وردّه أبو حيان بأنّه لا يسوغ؛ لأنه يدلّ على أنّ الباء ليس زائداً، إذ يتعلّق بالاكتفاء، فالاكتفاء هو الفاعل لـ "كفى". وهذا أيضاً لا يصح؛ لأنّ فيه حذف المصدر وهو موصول، وإبقاء معموله وهو لا يجوز إلا في الشعر^(٤). ويرى الزّجاج ومكي القيسيّ (٤٣٧هـ) وابن عطية (٥٤١هـ) أنّ الباء دخل في الفاعل؛ لأنّ معنى الكلام الأمر، أي: اكتفوا بالله^(٥). ورفض أبو حيان هذا التّوجيه، معلّلاً ذلك بأنّ ((كلام الزّجاج مشعر أنّ الباء ليست بزائدة، ولا يصحّ ما قال من المعنى؛ لأنّ الأمر يقتضي أنّ يكون فاعله هم [المخاطبون]، ويكون (بالله) متعلقاً به. وكون الباء دخلت في الفاعل يقتضي أنّ يكون الفاعل هو الله لا [المخاطبون]، فتناقض قوله))^(٦).

(٤) ارتشاف الضرب: ١٧٠٠/٤.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٣٦، ومغني اللبيب: ١٣٧/١.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٢٦٠/٢.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٦٥٩/٣، والدر المصون: ٥٨٦/٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥٧/٢ و ٧٤ و ١٣٤، والهداية إلى بلوغ النهاية: ١٣٨٤/٢، والمحرر الوجيز: ٦١/٢، والدر المصون: ٥٨٧/٣، واللباب في علوم الكتاب: ١٩٢/٦، ودراسات لأسلوب القرآن (القسم الثالث): ٤٣٦/١.

(٦) البحر المحيط: ٦٥٩/٣، وينظر: الدر المصون: ٥٨٧/٣، واللباب في علوم الكتاب: ١٩٢/٦.

وذهب السِّيرافيّ مذهب القائلين بزيادة الباء وإفادتها التوكيد لا غير؛ قال: ((واعلم أنّ الحروف التي يجوز حذفها على ضربين: منها ما يحذف وهو مقدّر منوي لصحة معنى الكلام، ومنها ما يكون زائداً لضرب من التأكيد، والكلام لا يحوج إليه، فإذا حذف لم يقدّر. وأمّا الذي يكون زائداً قولك: كفى بالله ولياً، والمعنى: كفى الله [...] فإذا حذفنا هذه الحروف، لم يختلّ الكلام، ولا يحوج المعنى إلى تقديرها))^(١). بل ذهب إلى أكثر من هذا بقوله: ((لو ألقى الباء استقام الكلام))^(٢).

وقد جمع الرازيّ أقوال القائلين بزيادة الباء في فاعل (كفى)، ومفادها أنّ (الباء) بعد الفعل (كفى) زائدة في جميع القرآن الكريم^(٣)، وسرّ زيادتها لتأكيد الاتصال، أي لتأكيد شدة ارتباط الفعل بالفاعل؛ لأنّ الفعل يرتبط بفاعله ويطلبه فدخلت عليه الباء لتأكيد هذا الارتباط. ((ف(الله) فاعل و(شهيداً) نُصِبَ على الحال أو التَّمييز والباء زائدة ودخلت لتأكيد الاتصال أي لتأكيد شدة ارتباط الفعل بالفاعل لأنّ الفعل يَطْلُبُ فاعله طَلَبًا لَا بُدَّ منه والباء تُوصَلُ الأوّل إلى الثّاني فكأنّ الفعل يَصِلُ إلى الفاعل وزادته الباء اتّصالاً))^(٤).

ووجّه الفراء زيادة الباء في فاعل (كفى) بأنّه لبيان معنى المدح، إذ يقول: ((وإنّما يجوز دخول الباء في المرفوع إذا كان يمدح به صاحبه، ألا ترى أنك تقول: كفاك به ونهاك به وأكرم به رجلاً، وبئس به رجلاً، ونعم به رجلاً، وطاب بطعامك طعاماً، وجاد بثوبك ثوباً. ولو لم يكن مدحاً أو ذماً لم يجز دخولها ألا ترى أنّ الذي يقول: قام أخوك

(١) شرح كتاب سيبويه: ٢٧٨/١، وينظر: ٢٨٥/١، ٣٩٢/١، و٣٥٧/٢، و٥٥/٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ١٠٢/٥.

(٣) ينظر: التفسير الكبير: ٥٠٢/٩.

(٤) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٢٥٢/٤.

أو قد أخوك، لا يجوز له أن يقول: قام بأخيك ولا قد بأخيك إلا أن يُريد قام به غيره
وقد به^(١).

وتابع الطبري الفراء في تعليقه دخول الباء بعد (كفى)، إذ قال في قوله تعالى:
﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبٍ عِبَادَةٍ خَبِيرًا بَصِيرًا﴾ [الإسراء: ١٧] ((أدخلت الباء في قوله
(بِرَبِّكَ) وهو في محل رفع؛ لأن معنى الكلام: وكفاك ربك، وحسبك ربك بذنوب عباده
خبيراً، دلالة على المدح، وكذلك تفعل العرب في كل كلام كان بمعنى المدح أو الذم،
تدخل في الاسم الباء، والاسم المدخلة عليه الباء في موضع رفع، لتدل بدخولها على
المدح أو الذم [...] ولو أسقطت الباء ممّا دخلت فيه من هذه الأسماء رُفعت؛ لأنها في
محلّ رفع [...] فأما إذا لم يكن في الكلام مدحٌ أو ذمٌّ فلا يدخلون في الاسم الباء، لا
يجوز أن يُقال: قام بأخيك، وأنت تُريد: قام أخوك، إلا أن تُريد: قام رجلٌ آخر به، وذلك
معنى غير المعنى الأول^(٢).

فالتوجيه الذي ذكره الفراء هو أليق لمعنى العربية وروحها التي تعتمد التراكيب
الملائمة للنظم في توصيل المعنى المطلوب إلى المخاطب، فالباء وإن كانت زائدة من
جهة الإعراب إلا أنها من حيث المعنى جاءت لبيان المدح، وعليه، فالأسلوب عند
الفراء والطبري إنشائي غير طلبيّ مبني على المدح غير الصريح، وحرف الباء لازم
له.

وممن تابع الفراء في مجيء الباء مع كفى ودلالاتها على المدح، الشافعي
(٤٦٨هـ)، والرّازي، والنّيسابوري (٨٥٠هـ)^(٣).

(١) معاني القرآن: ١١٩/٢-١٢٠.

(٢) جامع البيان: ٤٠٨/١٧.

(٣) ينظر: تفسير البسيط: ٢٩١/١٣، والتفسير الكبير: ٣١٦/٢٠، وغرائب القرآن و رغائب الفرقان: ٣٣٤/٤.

ويرى الطبري أنه ((إذا لم يكن في الكلام مدح أو ذم فلا يدخلون في الاسم الباء؛ لا يجوز أن يقال: قام بأخيك، وأنت تريد: قام أخوك، إلا أن تريد: قام رجل آخر به، وذلك معنى غير المعنى الأول))^(١).

وبين أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِهِ ذُنُوبًا عِيبًا﴾ [الفرقان: ٥٨] أن معنى (كفى) يفيد المبالغة ((وفي بعض الأخبار كفى بك ظفراً أن يكون عدوك عاصياً وهي كلمة يُرادُ بها المبالغة تقول: كفى بالعلم جمالاً. وكفى بالأدب مالا، أي حسبك لا تحتاج معه إلى غيره لأنه خير بأحوالهم قادر على مكافأتهم))^(٢)، وقال في موضع آخر: ((إن اقتران الباء بفاعل كفى إيذاناً بأن الكفاية من الله فـ(كفى بالله) ليست كالكفاية من غيره في الرتبة وعظم المنزلة))^(٣)

وزاد ابن الشجري على ذلك أن المعنى اللغوي لـ(كفى)، هو بلوغ الغاية في الشيء والقيام بالأمر والوصول به إلى نهاية التدبير والبلوغ إلى خصال المدح^(٤).

وذكر العوتبي (٥١١هـ) أن العرب تُلزم وجوب الباء مع الفعل (كفى) إذا أرادت المدح^(٥)، ولعل المعنى اللغوي لـ(كفى) يفيدنا في دلالاته على المدح لأن معاجم اللغة تدور حول معنى الكفاية والاضطلاع والاستغناء، وفي الحديث: (الآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، مَنْ قَرَأَهَا فِي لَيْلَةٍ كَفَتَاهُ))^(٦) أي أغنتاه عن قيام الليل.

(١) جامع البيان: ٤٠٨/١٧.

(٢) البحر المحيط: ١٢٠/٨.

(٣) البحر المحيط: ٢٦١/٢.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٠٩/١.

(٥) ينظر: الإبانة في اللغة العربية: ٢٠٩/٢.

(٦) صحيح البخاري: ٨٤/.

وقد أحصى أحد الباحثين مجيء الفعل (كفى) مع الباء في القرآن الكريم فوجدها ثلاثة وثلاثين موضعاً^(١)، والغريب أن الباحث الكريم لم يذكر لا من قريب ولا من بعيد دلالة المدح ولا غيره مع أنه وسَمَ بحثه (الفعل كفى ودلالاته في القرآن الكريم) والنصوص التي ذكرها كافية لأي باحث لاستدلاله على هذه الدلالة، لكنه اقتصر على البحث في الصناعة النحوية.

ويبدو لي من النصوص المذكورة آنفاً أن هناك اتصالاً وملازمة وثيقة بين الفعل (كفى) وفاعله بواسطة الباء، وهذا الاتصال والملازمة لبيان دلالة المبالغة في المدح، وهذا الاتصال ما هو إلا لتقوية الفعل بالفاعل، ومن ثمَّ وجهها النحويون على المبالغة في المدح فتقوى دلالتها عن المدح غير الصريح.

ثالثاً: دلالة حذف المبتدأ على المدح:

الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية، وتبدو مظاهرها في العربية أكثر وضوحاً، تفوق غيرها من اللغات، لما جُبلت عليه من خصائص وميزات كان أهمها الحذف والإيجاز^(٢).

والأصل في النظام اللغوي أن تُذكر الألفاظ للتعبير عن المعاني المطلوبة، بيد أن العربية على وفق سياقاتها اللغوية وأنظمتها البلاغية تلجأ أحياناً إلى ضروب من الفنون اللفظية على سبيل الاختصار والإيجاز، وهذا ما ميّز لغة العرب بأنها لغة الفصاحة والبيان والإيجاز، حتى عدَّ ابن جني الحذف والإيجاز باباً من أبواب شجاعة العربية^(٣).

(١) ينظر: الفعل كفى ودلالاته في القرآن الكريم (بحث): ٢.

(٢) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٩.

(٣) ينظر: الخصائص: ٣٦٢/٢.

والحذف كما يُقرّر الجرجاني ((هو بابٌ دقيقُ المسلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأمر، شبيهٌ بالسّحر، فإنك ترى به تركَ الذّكر، أفصحَ من الذّكر، والصمتَ عن الإفادة، أزيدَ للإفادة، وتجذكَ أنطقَ ما تكونُ إذا لم تتطّق، وأتمّ ما تكونُ بياناً إذا لم تُثِن))^(١).

ويقع الحذف في الاسم والفعل والحرف كما نصّ عليه ابن جني^(٢)، ووضع النّحويون قاعدةً أساسيةً للحذف في اللّغة هي اشتراط عدم اللبس عند وجود الدليل، سواء أكان المحذوف عمدة أم فضلة، فالعمدة في النّحو ما لا يُستغنى عنها في تركيب الجملة الاسميّة والفعليّة (المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، ونائب الفاعل)، أمّا الفضلة فما زاد عن ركني الإسناد كالمفعول والحال والتّمييز، وغيرها^(٣). والحذف في الأسماء يعتري التّراكيب الإسناديّة؛ إذ يكون العنصر المحذوف اسماً يُستغنى عنه بالقرينة الدّالة عليه بشروط مخصوصة^(٤)، فبعض التّراكيب يردّ فيها الحذف بكثرة، وبعضها يمتنع الحذف فيها أو يندر، ويقع الخلاف أحياناً بين النّحويين في تقدير المحذوف في مواضع تحتمل وجهين أو أكثر، ويعطي الحذف دلالاتٍ ومعاني جديدةً للجملة، وهذا ما نجده في حذف المبتدأ.

يشكّل المبتدأ والخبر ركني الجملة الاسميّة، وهما عمدة فيها لا غنى عن أيّ منهما، وهما يكوّنان جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محلّ الفائدة، فلا بُدّ منهما، فإذا ما وُجد أحدهما دون الآخر فهذا يعني أنّ هنالك حذفاً في الجملة، بوجود قرينة لفظيّة أو حالية تُغني عن النطق بأحدهما،

(١) دلائل الاعجاز: ١/١٤٦.

(٢) ينظر: الخصائص: ٢/٣٦٣.

(٣) ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت: ٤١٧، وشرح ابن عقيل: ٢/١٥٥، وفي النحو العربي نقد وتوجيه:

٩٣، والجملة العربية تأليفها وأقسامها: ١٣

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ١/٧٨٦، والبرهان في علوم القرآن: ٣/١١١.

فيحذف لدالاتها عليه؛ لأنّ الألفاظ إنّما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى من دون اللفظ يجوز للمتكلّم أن لا يأتي به، ويكون مُراداً حكماً وتقديراً^(١). ولا يقتصر الأمر في ذلك على السّماع، بل يجوز حذفه كلّما أمكن إدراك معناه دون لفظه ودلّ عليه دليل، يقول سيبويه وهو يعبر عن ذلك: ((وذلك أنّك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبد الله وربّي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، وهذا عبد الله))^(٢)، ولا يقتصر حذف المبتدأ على الجواز، بل يتعداه في بعض الحالات إلى الوجوب^(٣).

ويرى النّحويون في حذف المبتدأ في (نعم الرجل زيد) أنّه على وجهين، أحدهما: أنّ (زيد) مبتدأ مؤخر و(نعم الرجل) خبر مقدّم عليه، قال ابن مالك: ((وإذا كان المذكور هكذا يعود فهو مبتدأ مخبر عنه بما قبله من الفعل والفاعل، ولا يضر خلو الجملة من ضمير يعود على المبتدأ؛ لأنّ الفاعل هو المبتدأ في المعنى))^(٤)، وقال أبو حيّان: ((ف (زيد) مبتدأ والجملة قبله خبر عنه كحالهِ إذا تقدم، هذا مذهب سيبويه))^(٥)، والآخر: وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو زيد)، هذا ما قاله سيبويه^(٦)، وجماعة من النّحويين^(٧).

إذن فالكلام هنا صار جملتين، الجملة الفعلية (نعم الرجل)، والجملة الاسمية (هو زيد)، أمّا أصحاب المذهب الأوّل فيرون أنّه جملة واحدة.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٣٩/١، وشرح الكافية الشافية: ٣٥٣/١.

(٢) الكتاب: ١٣٠/٢.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٥٤/١.

(٤) شرح التسهيل: ١٦/٣.

(٥) ارتشاف الضرب: ٢٠٥٤/٤.

(٦) ينظر: الكتاب: ١٧٧/٢.

(٧) ينظر: المقتضب: ١٤١-١٤٢، ومعاني القرآن وإعراجه: ١٧٢/١، والأصول في النّحو: ١١٢/١، وارتشاف

الضرب: ٢٠٥٤/٤.

وذكر صاحب شرح المقدمة المحسبة أن حذف المبتدأ أعطى لنا دلالة على المدح لشخصية (زيد) أي (هو زيد) وذلك بقوله: ((والكلام في تقدير الجملتين أمدح، لأنه يستحب في المدح التطويل والتكثير بالجمل))^(١).

وزاد ابن يعيش على ذلك أن الحذف فيه ثناء أكثر من غير الحذف بقوله: ((أن يكون (عبد الله) في قولك: نعم الرجل عبد الله، خبر مبتدأ محذوف، كأنه لما قيل: نعم الرجل، فهم منه ثناء على واحد من هذا الجنس، فقيل: من هذا الذي أثنى عليه؟ فقال: عبد الله، أي: هو عبد الله))^(٢)، إذن فيكون الرأي الأول (نعم الرجل زيد) لها موضع إعراب خاص بها مبتدأ مؤخر وخبر مقدم، والرأي الثاني يكون موضع جملتين منفصلتين عن بعضهما، فالأولى جملة فعلية أفادت المدح الصريح، بينما الجملة الأخرى الاسمية (هو زيد) أعطت دلالة المدح غير الصريح.

وبين ابن هشام أن المدح يكون في حذف المبتدأ عن طريق الإطناب بتكثير الجمل بقوله: ((فَنَاسَبَ مَقَامَهُمَا الْإِطْنَابُ بِتَكْثِيرِ الْجُمْلِ وَلِهَذَا يَجِيزُونَ فِي نَحْوِ هَذِهِ لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢-٣] أن يكون الذين نصباً بتقدير أمدح أو رفعا بتقدير (هم) مع إمكان كونه صفة تابعة))^(٣).

نخلص مما تقدم أن بعض النحويين وجهوا حذف المبتدأ وتكثير الجمل أيضا على أنه أعطى دلالة جديدة هي المدح غير الصريح ولكن بغير صيغته المعتادة القياسية، ولعل ظاهرة الحذف تعيننا على وجاهة الرأي الثاني، فالمتكلم يصل بهذا الحذف والتقدير إلى المدح.

(١) شرح المقدمة المحسبة: ٣٨٣/٢.

(٢) شرح المفصل: ٤٠٠/٤.

(٣) مغني اللبيب: ٧٨٥/١.

رابعاً: دلالة المخالفة بين النعت والمنعوت:

عرّف ابن مالك النعت بقوله: ((هو التابع الذي يكمل متبوعه، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به))^(١)، ويُقسم النعت على قسمين: النعت الحقيقي والنعت السببي^(٢)، وسمي النعت حقيقياً؛ لأنه بالنسبة للمنعوت صفة حقيقية له من حيث المعنى ومن حيث اللفظ^(٣)، وبين سبب ذلك الأزهرى في شرحه، إذ يقول: ((سمي هذا النعت حقيقياً لجريانه على المنعوت لفظاً ومعنى، أمّا لفظاً فلأنه تابع له في إعرابه، وأمّا معنى فلأنه نفسه في المعنى))^(٤).

فالنعت الحقيقي بيّن صفة من صفات متبوعه، نحو: جاء خالدٌ الأديبُ، فالأديب بيّن صفة متبوعة وهو خالد^(٥)، أما النعت السببي فهو ما بين صفة من صفات ما له تعلّق به متبوعة وارتباطه به نحو: جاء الرجلُ الحسنُ خطه، فالحسن لم يبين صفة الرجل، إذ لم يقصد وصفه بالحسن، إنّما أراد وصف الخط الذي له ارتباط بالرجل؛ لأنه صاحبه المنسوب إليه^(٦).

يأتي النعت لأغراض كثيرة منها: تخصيص النكرة نحو: (رجلٌ عالمٌ)^(٧)، والتوضيح إذا كان المنعوت معرفة^(٨) نحو قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، فالمستقيم نعت منصوب لـ(الصراط)، أدى وظيفة توضيح

(١) أوضح المسالك في ألفية ابن مالك: ٢٧٠/٣.

(٢) ينظر النحو الوافي: ٤٤١.

(٣) ينظر: النعت في موطأ الامام مالك (رسالة): ٤٩.

(٤) شرح الأزهرية: ٢٩.

(٥) ينظر: جامع الدروس العربية: ٦٦٣.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٦٦٣.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٨٨.

(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٨٧.

المنعوت، وتأتي لغرض المدح والثناء^(١) -وهذا الغرض يدخل في صلب موضوعنا- نحو قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، والذم والتحقير، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، والتوكيد^(٢)، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، والترحم منه قولهم: (اللهم أنا عبدك المسكين)^(٣)، والتفصيل نحو: (مررتُ برجلين عربيّ وأعجميّ)^(٤)، والإبهام والتعميم نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ [التوبة: ١٢١]^(٥).

فكلّ هذه المعاني العديدة للنعت يبرز معنى يكون أكثر وضوحاً عن بقية المعاني هو المدح.

وللنعت سمات مطابقة بينه وبين منعوته، وهي سمة غالبية في الوصف، تُسهم في ارتباط أجزاء السياق بعضها ببعض، إذ إنّ لهذه السمة أثراً كبيراً في عملية التماسك السياقي.

وقد اشترط النحويون المطابقة بين النعت والمنعوت؛ إذ لا بُدّ من تطابق النعت مع منعوته وجعلوا هذه المطابقة واجبة في النعت الحقيقي^(٦). وتتمثّل هذه المطابقة في الإعراب، والتعريف والتذكير، والتأنيث، وفي الأفراد والتثنية والجمع^(٧).

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٨٨

(٢) المحيط في أصوات العربية: ٢٣٥/٢.

(٣) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: ٢٧٨/٢.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٦/٣.

(٥) معاني النحو: ١٥٨/٣.

(٦) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي: ١٣، وشرح اللمحة البدرية: ٢١٩/٢، والمطالع السعيدة للسيوطي: ٢١٢/٢،

٢١٢/٢، وجامع الدروس العربية: ٥٣٩.

(٧) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي: ١٣، والتطبيق النحوي عبده الراجحي: ٣٢٩.

و على هذا الأمر سار النظام اللغوي في النعت والمنعوت إلا أنه سُمح ببعض الترخّص في المخالفة بينهما ، وعده عباس العقاد هذا الترخّص من أسباب النقص في اللغة؛ لأنها لم تجتمع فيها أسباب القوة وهي المطابقة^(١)، وفي قول العقاد وجهة نظر، فلا يمكن أن نعد عدم المطابقة من أسباب النقص والوهن بالعربية، بل إنّ العربية تتميز بالسعة في ألفاظها وتراكيبها؛ لأنّ في هذه المخالفة دلالة تزيد التركيب قوة ودلالة تعرف من خلال السياق؛ ولأنّ هذا الترخّص فيه جزء من النظام اللغوي يُسمح به في الموضع المعين لأداء غرض مخصوص، فهو لم يحدث عبثاً أو تلاعباً، ولكنّه يؤتى به عن قصدٍ بهدف إحداث أثر معيّن^(٢).

وحاول النحويون في تفسير بعض مسائلهم النحوية مستفيدين من هذا الترخّص في المخالفة بين النعت ومنعوته، من ذلك النعت المقطوع، والمقصود به ((مغايرة النعت للمنعوت في الإعراب وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعاً ونعته منصوباً، وقد يكون منصوباً ونعته مرفوعاً، وقد يكون مجروراً فيقع نعته مرفوعاً أو منصوباً نحو "مررتُ بمحمد الكريم أو الكريم")^(٣).

وتقع المخالفة بين النعت ومنعوته في الحركة الإعرابية كثيراً؛ لأداء دلالات جديدة منها إنشاء المدح، فقد يسوق المتكلم النعت ولا يقصد به توضيحاً أو تخصيصاً وإنّما يكون لغرض آخر يؤديه هو المدح، وقد بيّن سيبويه ذلك نقلاً عن أستاذه الخليل فقال: ((هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح ، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول وإن شئت قطعته فابتدأته ، وذلك قولك : الحمد لله الحميد هو والحمد لله أهل الحمد والملك لله أهل الملك ، ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً... وزعم الخليل أن نصب

(١) ينظر: أشنات مجتمعات في اللغة والأدب: ٦٢.

(٢) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية: ٣٤٨.

(٣) ينظر: ظاهرة القطع في العربية: ٣٥ (بحث).

هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت فجعله ثناءً وتعظيماً ونصبه على الفعل كأنه قال أذكر أهل ذاك وأذكر المقيمين ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره^(١).

فدلالة المدح متحصلة من قصد المتكلم وما يريد إيصاله إلى مخاطبه أساساً في تحديد هذا المعنى؛ فهو لا يريد إخبار المخاطب بأمر يجهله؛ فالموصوف عند كليهما معروف بتلك الصفة، وقد مرّ بنا في الفصل الأول ما اشترطه السيرافي في المدح والتعظيم^(٢)، والمدح والتعظيم دلالة تؤدّي بالنّعت ولكن ليس كلّ وصف يُنعت يكون تعظيماً ومدحاً، يقول سيبويه: ((واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم ولا كل صفة يحسن أن يُعظّم بها . ولو قلت مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البراز لم يكن هذا مما يُعظّم به الرجل عند الناس ولا يُفخم به ، وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فأن تذكر رجلاً ليس بنبيه عند الناس ، ولا معروف بالتعظيم ثم تعظمه كما تعظم النبيه ، وذلك قولك مررت بعبد الله الصالح))^(٣).

وقد وجّه السيرافي قول المهلهل^(٤)

وَلَقَدْ خَبَطْنَ بَيُوتَ يَشْكُرُ خَبْطَةً أَخْوَالُنَا وَهُمْ بَنُو الْأَعْمَامِ

بأنّ (أخوالنا) مرفوع على الخبر لمبتدأ محذوف، يُراد به المدح^(٥)

وذكر بعضهم في توجيه لفظة (الذين) في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢-٣] ((قال أبو علي الفارسي إذا ذكرت صفات للمدح أو للذم

(١) الكتاب: ٦٢/٢.

(٢) ينظر: الصفحة: ٢٥ من الرسالة.

(٣) الكتاب: ٦٩/٢.

(٤) ديوانه: ٨٠، ورواية الديوان (خبطت) بدل (خبطن).

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣٩٦/٢.

فخولفَ في بعضها الإعرابُ فقد خولفَ للافتتان ويسمى ذلك قطعاً لأن تغيير المألوف يدل على زيادة ترغيب في استماع المذكور ومزيد اهتمام^(١).

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ القطع إلى الرفع أثبت وأشهر؛ لأنَّ بتقدير اسم، والاسم أقوى وأثبت وأدوم من الفعل، فقولك مررتُ بمحمدٍ العظيم رفعاً يدلُّ على أنَّ محمداً معلومٌ بهذه الصِّفة ومشهور فيها، غير أنَّ اتصافه بهذه الصِّفة وتمكنها منها ورسوخها فيه أكثر وأشدَّ؛ ولهذا مُدِح بها^(٢).

ومما تقدّم يتبيّن أنَّ المخالفة بين النّعت ومنعوتَه أعطت تخصيصاً أكثر وزادت التّركيب دلالة عن طريق المخالفة بين النّعت والمنعوت وتكمن هذه الدّلالة بالمدح الناتجة عن قطع المنعوت بالرفع وبمعونة السياق وما يحمله النّعت من صفة يُستحق أن يُمدح بها فليس القطع وحده كافياً للمدح بل يتساقق معه ما تحمله اللفظة من معنى معجمي أصيلٍ فيها يحمل معاني المدح من فضيلة أو خصلةٍ ممدوحة.

(١) مفاتيح الغيب: ٢٢٠/٥، والبحر المحيط: ١٤٠/٢. ورأي الفارسي غير موجود في كتبه المطبوعة التي اطلعت عليها.

(٢) ينظر: ظاهرة القطع في العربية: ٤٢ (بحث).

المبحث الثاني : دلالة المنصوبات على المدح غير الصريح.

أولاً: دلالة نصب الاسم على الاختصاص:

الاختصاص: هو اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصه أو يشاركه فيه^(١)، نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف^(٢)، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة^(٣).

والغرض الأساس من الاختصاص هو توضيح الضمير المتقدم، وتبيينه باسم ظاهر معرفة، فلا يصح أن يوضح الضمير باسم مبهم كأسماء الإشارة والأسماء الموصولة؛ لأنه إذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمّر^(٤).

والباعث على الاختصاص إنما هو التخصيص والقصر^(٥)، وقد يكون الغرض الفخر، نحو: (عليّ، أيها الجواد يعتمد الفقير)^(٦)، أو التواضع، نحو: (إني، أيها العبدُ فقيرٌ إلى عفو الله)^(٧)، أو الزيادة في البيان نحو: (نحن العرب أقرى الناس للضيف)^(٨)، أو المدح والتعظيم نحو: (الحمدُ لله الحميد)^(٩)، أو الشتم والهجاء، نحو: (أتاني زيدُ الفاسق الخبيث)^(١٠)، أو الترحم نحو: (مررت به المسكين)^(١١).

وعقد سيبويه في الكتاب باباً خاصاً للاختصاص وألحقه بالنداء، إذ قال: ((هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء فيجيء لفظه على موضع النداء

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٤٧/٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٣٤/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٢/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٦/٢.

(٥) ينظر: النحو الوافي: ١٢٠/٤.

(٦) شرح التصريح على التوضيح: ٢٦٨/٢.

(٧) المصدر نفسه: ٢٦٨/٢.

(٨) المصدر نفسه: ٢٦٨/٢.

(٩) الكتاب: ٦٢/٢.

(١٠) المصدر نفسه: ٧٠/٢.

(١١) المصدر نفسه: ٧٥/٢.

نصبًا، لأنَّ موضع النداء نصب، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء، لأنَّهم لم يجروها على حروف النداء، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء... وقول عمرو ابن الأهتم^(١):

إِنَّا بَنَى مِنْقَرٍ قَوْمٌ دُؤُو حَسَبٍ فِينَا سِرَاءُ بَنَى سَعْدٍ وَنَادِيهَا

وقال الفرزدق^(٢):

أَلَمْ تَرَ أَنَا بَنَى دَارِمٍ زُرَّارَةٌ مَنَا أَبُو مَعْبِدٍ

فإنما اختُصَّ الاسم هنا ليعرَفَ بما حُمِلَ على الكلام الأول، وفيه معنى الافتخار... وذلك قولك: إنا معشر الصعاليك لا قوة بنا على المروّة، وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم: بك الله نرجو الفضل، وسُبْحَانَكَ اللهُ العظيم، نصبه كنصب ما قبله، وفيه معنى التعظيم^(٣).

وقد جعل النحويون الاختصاص على صورتين:

إحادهما: ما كان على صورة المنادى، نحو: (اللهم اغفر لنا أيتها العصابة)، و(أنا أفعل كذا أيُّها الرجل).

والأخرى: ما لا يكون على صورة النداء، وهو إمّا أن يكون للمُتَكَلِّم كقوله: (نحنُ العربُ أقرى الناس للنزل)، وإمّا للمخاطب كقولهم: (بك الله نرجو الفضل)^(٤).

وما يهمننا هنا هو الصّورة الثّانية، وهو ما لا يكون على صورة النداء، وقد فرّق ابن يعيش بين الاختصاص والنداء بقوله: ((والفرق بين هذا الاختصاص واختصاص النداء أنّك في النداء تختصّ واحدًا من جماعةٍ ليعطِفَ عليك عند توهّم غفلةٍ عنك،

(١) شعره: ١٠١، ورواية (بنو) بالرفع في شعره.

(٢) ديوانه: ١٥٥.

(٣) الكتاب: ٢/٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معطٍ: ١٠٨٤/٢.

وفي هذا الباب تختصّه بفعلٍ يعمل فيه النصب، تقصّد به الاختصاص على سبيل الافتخار والتفضيل له^(١).

ووازن ابن يعيش بين الاختصاص والتّعظيم في قوله: ((فالاختصاص نوعٌ من التعظيم والشم، فهو أخصُّ منهما، لأنّه يكون للحاضر، نحو: المتكلّم، والمخاطب، وسائر التعظيم، والشم يكون للحاضر والغائب))^(٢)، وجعله وسيلة من وسائل المدح الذي نتوصل به الى المدح غير الصريح وذلك في قوله: ((وهذا الضرب من الاختصاص يُراد به تخصيصُ المذكور بالفعل، وتخليصُه من غيره على سبيل الفخر، والتعظيم. وسائر التعظيم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر، وإنما المراد المدح))^(٣).

وذكر النحويون أنّ هناك مواضع يفيد فيها الاختصاص المدح هي:

١. أن يكون معرفاً بالإضافة، وأكثر الأسماء دخولاً هي ((بني، وآل، وأهل، ومعرش))^(٤)، نحو قول الشاعر^(٥):

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةٍ أَصْحَابُ الْجَمَلِ نَنْعَى ابْنَ عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الْأَسَلِ

إذ نصبت (بني ضبة) على الاختصاص بفعل محذوف، والقصد فيه المدح والاختصاص، ولو قال (نحن بنو ضبة) لسقطت فخامة المدح والتّعظيم^(٦).

وذكر سيبويه لفظة (معرش) بقوله: ((إنّا معشر العرب نفعل كذا وكذا، كأنّه قال: أعني، ولكنه فعلٌ لا يظهر ولا يُستعمل، كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنّهم اكتفوا بعلم

(١) شرح المفصل: ٣٧٢/١.

(٢) المصدر نفسه: ٣٧٣/١.

(٣) المصدر نفسه: ٣٧٣/١.

(٤) الكتاب: ٢٣٦/٢.

(٥) البيت بلا نسبة في الخصائص: ٢٧٥/٣، وشرح شذور الذهب: ٢٨٥/١.

(٦) ينظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي: ١٠٤/١.

المخاطَب، وأنَّهم لا يريدون أنْ يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمول على أوله))^(١).

٢. أنْ يكون معرفاً ب(أل) نحو: ((نحن العُربَ أقرى الناس للضيف، فإنَّما أدخلت الألف واللام لأنك أجريت الكلام على ما النداء عليه، ولم تُجره مجرى الأسماء في النداء))^(٢).

٣. أنْ يكون علماً، نحو قول رؤية^(٣):

بِنَا تَمِيماً يُكْشَفُ الضَّبَابُ.

٤. أنْ يأتي قبل الاسم المخصوص ضمير مخاطب كقولهم: بك الله نرجو الفضل، وسبحانك الله العظيم، ولا يكون بعد ضمير غائب^(٤).

والملاحظ من نصوص النحويين في مسألة الاختصاص أنَّهم عبروا عن المدح بعبارات خاصة وهي الفخر والتعظيم، وهذه العبارات تحمل في سياقها دلالة المدح غير الصريح.

ثانياً: دلالة (أي) على المدح:

الاستفهام نمطٌ تركيبِيّ من الجمل الإنشائيَّة الطلبيَّة، فهو في الأصل طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً من قبل، ذكر ابن منظور: ((الفهمُ معرفتك الشيء بالقلب ... وفهمتُ الشيء عَقَلْتُهُ وعَرَفْتُهُ وفَهَمْتُ فلاناً وأفهمته وتَفَهَّمُ الكلام فهمه شيئاً بعد شيء ورجل فهمٌ سريع الفهم ويقال فهمٌ وفهمٌ وأفهمه الأمر وفهمه إياه جعله يفهمه واستفهمه سأله أنْ يفهمه وقد استفهمني الشيء فأفهمته وفهمته تفهيماً))^(٥).

(١) الكتاب: ٢٣٣/٢.

(٢) الكتاب: ٢٣٤/٢.

(٣) ديوانه: ١٦٩.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٢٣٤/٢.

(٥) لسان العرب: ٤٥٩/١٢، (فهم).

وهناك مَنْ ساوى بين الاستفهام والاستخبار، يقول ابن فارس: ((الاستخبار طلب خُبْر ما ليس عند المستخبر، وهو الاستفهام. وذكر ناس أنَّ بين الاستخبار والاستفهام أدنى فرق. قالوا: وذلك أنَّ أولى الحالين الاستخبار؛ لأنَّك تستخبر فتجأبُ بشيء، فربَّما فهمته وربَّما لم تفهمه، فإذا سألت ثانية فأنت مستفهم تقول: أفهمني ما قلته لي. قالوا: والدليل على ذلك أنَّ الباري جل ثناؤه يوصف بالخبر ولا يوصف بالفهم))^(١).

لقد قسَّم النحويون أدوات الاستفهام على قسمين: أحرف وأسماء، وذكر الدكتور عبده الراجحي: ((أنَّ كل الكلمات التي تستعمل في الاستفهام أسماء فيما عدا الكلمتين: الهمزة وهل، فهما حرفان، وهذان الحرفان مبنيان لا محل لهما من الإعراب، أمَّا أسماء الاستفهام فهي كلها مبنية فيما عدا كلمة واحدة، وهي: أي))^(٢).

وقد تعددت أوجه (أي) فمنها الاستفهامية والشرطية، والموصولة، ووصلة النداء^(٣)، ولكن الأصل فيها هو الاستفهام، قال سيبويه: ((وأي: مسألة ليبين لك بعض الشيء وهي تجري مجرى ما في كل شيء))^(٤)، وقد يخرج الاستفهام ب(أي) إلى معانٍ جديدة تدلُّ على المدح نحو قول سيبويه في قول الراعي النُميري^(٥):

فأومأت إيماءً خفياً لحبترٍ ولله عينا حبترٍ أيما فتى

((وأيما فتى استفهامٌ. ألا ترى أنَّك تقول: سبحان الله مَنْ هو، وما هو، فهذا استفهام فيه معنى التعجب))^(٦)، فهنا تعجَّب من الفتوة، ولم يُراد السؤال عن الفتى، وتكون دالة على معنى المدح والتعجب عند الزجاجي، وابن جني، والهروي (٤١٥هـ)،

(١) صاحب في فقه اللغة: ١٨٦.

(٢) في التطبيق النحوي والصرفي: ٥٩.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٣٦/١، و٥٧/٢ و١٨٨ و٣٩٨ و٤٠٠، و٥٦/٣، و٢٣٣/٤.

(٤) الكتاب: ٢٣٣/٤.

(٥) ديوانه: ٣.

(٦) الكتاب: ١٨٠/٢-١٨١.

وأبي حيان الأندلسي^(١)، وعبر عنها ابن هشام بلفظة (الكمال)، أي الدالة على المدح بقوله: ((أَنْ تكون دالة على معنى الكمال، فتقع صفة للنكرة نحو: زيد رجل أي رجل أي كامل في صفات الرجال، وحالاً للمعرفة كمررت بعبد الله أي رجل))^(٢).

وجعلها سيبويه من النعت أيضاً، فقال: ((مررتُ برجلٍ أيما رجلٍ، فأَيُّما نعتُ للرجل في كماله وبذّه غيره، كأنّه قال: مررتُ برجلٍ كاملٍ))^(٣).

وهي عند الرضي استفهامية ثم استيعرت لوصف الكمالية ((والذي يقوى عندي أنّ (أي رجل) لا يدلّ بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن (أي) الاستفهامية؛ وذلك أنّ أي الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين، وذلك لا يكون إلا عمداً جهالة المسؤول عنه، فاستيعرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب في حاله، والجامع بينهما أنّ الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه))^(٤).

وذهب البغداديّ (١٠٩٣هـ) إلى المعنى نفسه بقول الرّاعي وهو من شواهد

سيبويه:

وَلِلّهِ عَيْنَا حَبْرٍ أَيَّمَا فَتَى

((على أنه قد يُستفاد من الاستفهام معنى التعجب كما هنا فإن فيه معنى التعجب من الفتوة كما نقول: أي رجل زيد وقد تضمنت أي معنى المدح والتعجب الذي تضمنته نعم وحبذا))^(٥)؛ لأنّ أيّ ((إذا أضيفت إلى مشتق من صفة يمكن المدح بها كانت

(١) ينظر: حروف المعاني: ٦٢، والخصائص: ٢٦٩/٣، والأزهية في علم الحروف: ١٠٧، وارتشاف الضرب: ١٠٣٦/١.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١٠٩/١.

(٣) الكتاب: ٤٢٢/١.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٣٣٢/١، وينظر: معاني النحو: ١٦٠/٣.

(٥) خزانة الأدب للبغدادي: ٣٧٠/٩.

للمدح بِالْوَصْفِ الَّذِي اشْتَقَ مِنْهُ الْإِسْمُ الَّذِي أُضِيفَتْ إِلَيْهِ. فَإِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِفَارِسٍ أَيْ فَارِسٍ فَقَدْ أَثْبِتَ عَلَيْهِ بِالْفَرُوسِيَّةِ خَاصَّةً. وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى غَيْرِ مُشْتَقٍّ فَهِيَ لِلتَّنَاءِ عَلَيْهِ بِكُلِّ صِفَةٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَنْتَهِيَ عَلَيْهِ بِهَا، فَإِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ، أَيْ رَجُلٍ، فَقَدْ أَثْبِتَ عَلَيْهِ تَنَاءً عَامًا فِي كُلِّ مَا يَمْدَحُ بِهِ الرَّجُلُ))^(١)، وأشار ابن عاشور إلى أي الكمالية بقوله: ((اعلم أَنَّ أَصْلَ أَيْ أَنَّهَا لِلِاسْتِفْهَامِ عَنْ تَمْيِيزِ شَيْءٍ عَنْ مُشَارِكِيهِ فِي حَالِهِ... والاستفهامُ بِهَا كَثِيرًا مَا يُرَادُ بِهِ الْكِنَايَةُ عَنِ التَّعْجُّبِ أَوْ التَّعْجِيبِ مِنْ شَأْنٍ مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ أَيْ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا بَلَغَ مِنَ الْكَمَالِ وَالْعِظَمَةِ مَبْلَغًا قَوِيًّا يُتَسَاءَلُ عَنْهُ وَيُسْتَفْهَمُ عَنْ شَأْنِهِ، وَمِنْ هُنَا نَشَأَ مَعْنَى دَلَالَةِ أَيْ عَلَى الْكَمَالِ))^(٢)، ف(أَيّ) هُنَا دَلَّتْ عَلَى الْمَدْحِ مِنْ جِهَةِ الْكَمَالِ وَالْعِظَمَةِ.

وهذه العبارة قد أثبتت أَنَّ دَلَالَةَ (أَيّ) هُنَا تَأْتِي لِلْمَدْحِ وَلَكِنْ بِغَيْرِ صِيغِ الْمَدْحِ الْمَعْرُوفَةِ وَهُوَ مَا سَمِينَاهُ بِالْمَدْحِ غَيْرِ الصَّرِيحِ.

ثالثاً: دلالة النصب على المدح (ما مثلك أحداً):

تأتي (ما) في العربية اسماً وحرفاً حسب الغرض منها في السياق^(٣)، ومن أنواع (ما) هي النافية التي تكون على نوعين إمّا عاملة عمل (ليس) ترفع ما بعدها اسماً لها وتتصب الثاني خبراً لها وهي لغة الحجازيين، أو تكون مهملة عند تميم^(٤). قال الفرزدق^(٥):

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعَمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

(١) خزانة الأدب للبغدادى: ٣٧١/٩.

(٢) التحرير والتنوير: ١٧٦/٣٠.

(٣) ينظر: المقتضب: ٤٨/١، وحروف المعاني: ٥٣، والأزهيّة: ٧٥، والمقرب: ١٠٢/١، ورصف المباني: ٣١٠،

والجنى الداني: ٣٢٢/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٥٧/١.

(٥) ديوانه: ١٦٧.

ونلاحظ في بيت الفرزدق، وهو تميمي الأصل أنه قد أعمل (ما)، وقد اختلفت توجيهات النحويين في ذلك، كلُّ نحويٍّ يوجهه بحسب نظريته للبيت، ونجد الأعلام الشنتمري قد وجهه على النصب لغرض المدح وذلك قوله: ((قال الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

وذلك أنه لو قال: وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ، بالرفع لجاز أن يتوهم أنه من باب ما مثلك أحدٌ إذا نفيت عنه الإنسانية والمروءة، فإذا قال: ما مثلهُ بشرٌ، بالنصب لم يتوهم ذلك، وخلص المعنى للمدح دون توهم الذم فتأملهُ تجده صحيحاً))^(١).

وتابع ابنُ الحاجب الأعلام الشنتمري في هذه المسألة بقوله: ((وأما إذا قصدت معنى المبالغة في الذم أو المدح كان جائزاً. يُريد معنى قوله: ما هذا بشراً؛ لأنَّ المعنى إثبات أمر أعلى من البشرية في مقصود المحكي عنه... فيكون قوله: ما مثلك أحداً، في مقصود المدح، إمّا على معنى: ما أنت بشراً، أي: بل أعلى من البشر. وإذا كان مماثله أعلى من البشر كان هو كذلك من طريق الأولى، لأنَّ المشبّه به أقوى في المعنى المراد من المشبه، ويكون معناه في الذم: ما أنت بشراً بل أدنى من البشر، يريد البهيمية وشبهها، كما أراد في المدح الملكية وشبهها))^(٢).

ونقل ابن عصفور عن بعض النحويين قولهم: ((إنّما نصبه ضرورة لئلا يختلط المدح بالذم، لأنك إذا قلت ما مثلك أحداً، نفيت عنه الأحدية فاحتمل أن يكون مدحاً وذكماً، فإذا نصبت مثلك ورفعت أحداً، كان الكلام مدحاً، فلذلك نصب مثلهم في البيت))^(٣)، وتابعهم أبو حيان الأندلسي، وابن هشام، والبغدادى^(٤) في ذلك.

(١) تحصيل عين الذهب: ٨٥-٨٦.

(٢) أمالي ابن الحاجب: ٨٤٣/٢-٨٤٤.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٥٩٣.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٦٨/٤، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٢٨٢، وخزانة الأدب: ١٣٥/٤.

ونخلص من ذلك أنّ النّحويين وجهوا (ما مثلك أحد) بالنصب كان الكلام مدحاً حين يريد المتكلم إنشاء المدح، أمّا الرفع في قولهم (ما مثلك أحداً) فهو محض إخبار لا دلالة فيه على المدح.

المبحث الثالث : دلالة المجرورات على المدح غير الصريح:

أولاً: دلالة (كل) على المدح:

للتوكيد معانٍ اصطلاحية عديدة دونها العلماء في مؤلفاتهم، منها ما ذكره ابن جني بقوله: ((التوكيد لفظ يتبع الاسم المؤكّد لرفع اللبس وإزالة الاتساع وإنّما تؤكد المعارف دون النكرات، ومظهرها ومضمورها، والأسماء المؤكّد بها تسعة وهي نفسه وعينه وكله وأجمع وأجمعون وجمع وكلا وكلتا^(١)))، فابن جني في هذا التعريف يوضح لنا معنى التوكيد، ويبين لنا فائدته، ويقسم التوكيد على قسمين: التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي.

وتعد (كل) من الأسماء المؤكّد بها، وتقيد الإحاطة والعموم، فلا يؤكد بها إلا ما يتبع بعض ويصح تجزئته^(٢).

وذكر سيبويه أنّ مجيء (كل) مع (أل) التعريف أحسن من مجيئها مع اسم العلم والاضافة؛ وذلك لأفادتها في تقوية المدح والمبالغة فقال: ((أنت الرجل كلُّ الرجل، ومررت بالرجل كلُّ الرجل. فإن قلت: هذا عبد الله كلُّ الرجل، أو هذا أخوك كلُّ الرجل، فليس في الحُسْن كالألف واللام؛ لأنك إنما أردت بهذا الكلام هذا الرجل المبالغ في الكمال، ولم ترد أن تجعل كل الرجل شيئاً تعرف به ما قبله وتبينه للمخاطب، كقولك: هذا زيد. فإذا خفت أن يكون لم يُعرف قلت: الطويل، ولكنك بنيت هذا الكلام على شيء قد أثبت معرفته، ثم أخبرت أنه مستكمل للخصال... ويدلك على أنه لا يريد أن يثبت بقوله كلُّ الرجل الأول أنه لو قال: هذا كلُّ الرجل، كان مستغنياً به، ولكنه ذكر الرجل توكيداً، كقولك: هذا رجلٌ صالحٌ، ولم يرد أن يبين بقوله كلُّ الرجل ما

(١) اللمع في العربية: ٦٦.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٢٢١/٢.

قبله، كما يبيّن زيدًا إذا خاف أن يلتبس فلم يرد ذلك بالألف واللام، وإنما هذا ثناء يحضرك عند ذكرك إياه^(١).

فمعرفة المخاطب أعطت النعت دلالة جديدة غير الوصف، هي التعبير عن معنى المبالغة في الوصف؛ لأن المتكلم يعلم أنه رجل ولن يفيد قوله: أنت الرجل معنى أو فائدة ما لم يكن يعرفها، لذا يأتي الوصف للمبالغة في تلك الصفة وهي الرجولة^(٢).

والملاحظ هنا أن للمتكلم ألفاظًا يُريد أن يُطيل بها الكلام تفيد في صفات الممدوح: ((ما تضمنه لفظ الموصوف كقولك: (أنت الرجل كل الرجل) ومعناه: الكامل من الرجال وكذلك لو قال: هو اللئيم حد اللئيم. لكان مبالغة في وصفه باللؤم. ولم يحسن هذا عبد الله كل الرجل كحسن ما فيه الالف واللام ؛ لأنه ليس من لفظ عبد الله معنى يكون على الرجل مبالغة فيه وكمالاً. وهو يجوز لأنه لو قال هذا كل الرجل، لجاز ودلّ على معنى المبالغة والكمال^(٣))).

وسلك ابن السراج في مسألة (كل) مسلكين: المسلك الأول: هو التوكيد من خلال طريقتين، إحداهما: مجيء (كل) بين معرفتين مثل: مررت بالرجل كل الرجل، وبين نكرتين مثل: مررت برجل كل رجل، والأخرى: مجيء (كل) بين اسم علم ومعرفة مثل: مررت بزيد كل الرجل^(٤)، ففي هاتين الطريقتين اللتين سلكهما ابن السراج نجد أنهما قد دلّتا على المدح بالتوكيد، وقد صرح هو بذلك بقوله: ((فجميع هذا ثناء مؤكد... فأما قولهم: مررت برجل كل رجل، فإنما هذا على المبالغة في المدح كأنك

(١) الكتاب: ١٢/٢-١٣.

(٢) ينظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه: ٢٣.

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٤٢/٢.

(٤) ينظر: الأصول لابن السراج: ٢١/٢-٢٣.

قلت: مررت برجل كامل^(١)، وهذا المسلك وجهه ابن السراج على التوكيد، وعن طريق التوكيد ظهرت لدينا دلالة المدح غير الصريح.

والمسلك الثاني: المدح بالوصف وله طريقة واحدة إذ يقول: ((ولو قلت: زيد كل الرجل فجعلته خبراً صلح؛ لأنه ليس بتأكيد لشيء ولكنه ثناء خالص))^(٢).

ونلاحظ من هذا أن ابن السراج قد جعل كلاً من التوكيد والثناء بـ(كل) دالاً على المدح غير الصريح.

وصرح أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) بأن (كل) تفيد المدح؛ وعبر عن المدح بلفظة الثناء، وذلك بقوله: ((قال أبو بكر: يريد لا يبين بقولك (كل الرجل) ما قبله كما يبين (بالطويل)، وما أشبهه، لأن قولك: كل الرجل، ليس بصفة مخلصمة مميزة، إنما هو ثناء))^(٣).

ويذكر ابن مالك أن (كل) تعني الكامل، قال: ((ومنه قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه^(٤)):

فَلَمَّا تَبَيَّنَا الْهُدَى كَانَ كُلُّنَا عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالتَّقَى

ويقصد بـ(كل) معنى كاملاً فينعت به اسم جنس معرف أو منكر، وتلزم إضافته إلى مثل المنعوت لفظاً ومعنى وتعريفاً وتذكيراً، نحو: رأيت الرجل كل الرجل، وأطعمنا شاة كل شاة، وفيه معنى التوكيد، وليس من ألفاظه؛ للزوم إضافته إلى ظاهر))^(٥).

في حين توصّل ابن يعيش إلى المدح بمسلك واحد، هو المدح بالثناء بـ(مجيء كل بين معرفتين أو نكرتين، وذلك في قوله: ((وقالوا: أنت الرجل كل الرجل، وهذا

(١) الأصول لابن السراج: ٢٢/٢-٢٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢/٢.

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه: ٢٢٨/١.

(٤) ديوانه: ٢٩. ورواية صدر البيت في الديوان: ولما أتاانا بالهدى كان كلنا.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٠/٣.

العالمُ جِدُّ العالم، وَحَقُّ العالم، جاؤوا بهذه الألفاظ في صفاتِ المدح والذمِّ، والمراد بها المبالغةُ فيما تضمَّنَه لفظُ الموصوف، فإذا قالوا: الرجلُ كُلُّ الرجلِ، فمعناه: الكاملُ في الرجال. قال الشاعر^(١):

هو الفتى كُلُّ الفتى فاعلموا لا يفسد اللحمُ لديه الصُّلُولُ^(٢)

إذ جاءت (كل) هنا في البيت الشعري نعتاً تفيد المدح بمعنى الكامل في الفتیان ولم تأتِ تأكيداً كما ذهب ابن السراج في توضيحه للمسألة.

والملاحظُ أنَّ ابن يعيش يتفق مع ابن السراج في مجيء (كل) بين علم ومعرفة، والتوصل إلى المدح عن طريق النعت؛ لكن ابن يعيش تأوَّل ذلك بقوله: ((هذا عبدُ الله كُلُّ الرجلِ؛ لأنَّه ليس في لفظِ (عبد الله) معنى يكون الرجل مبالغةً فيه. وهو مع قُبْحِه جائزٌ؛ لأنَّه لو لم يذكر عبد الله، وقال: هذا كُلُّ الرجلِ، جاز ودلَّ على معنى المبالغة والكمال، ولأنَّ (عبد الله) رجلٌ، فكأنَّك قلت: هذا الرجلُ المدعوُّ عبد الله كُلُّ الرجلِ))^(٣)، في حين لم يتأوَّل ابنُ السراج ذلك.

وبين ابن يعيش في شرحه أنَّه ليس هناك فرقٌ بين المعرفة والنكرة في الدلالة على صفات المدح فيقول: ((ولا فرق بين المعرفة والنكرة في صفات المدح، تقول: مررت برجلٍ كُلِّ رجل، وهذا عالمٌ حقٌّ عالم، كما لا فرق بين أن تقول: مررت بالعالم الكامل في علمه، وبين: مررت برجلٍ كاملٍ في علمه))^(٤).

وفرق ابن يعيش في موضع آخر بين صفة المعرفة للتوضيح والبيان، وصفة النكرة للتخصيص قائلاً: ((فصفة المعرفة للتوضيح والبيان، وصفة النكرة للتخصيص،

(١) ديوان الحطيئة: ٢٩٧. ورواية صدر البيت في الديوان: ذاك فتى يبذل ذا قدره.

(٢) شرح المفصل: ٢٣٥/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٢٣٥/٢.

(٤) المصدر نفسه: ٢٣٦/٢.

وهو إخراج الاسم من نوع إلى نوع أخصّ منه^(١)، وبهذا فإنّ قوله: ((مررت بالرجل كلّ الرجل)) توضيح صفة هذا الرجل وبيانه في المدح، وقوله: ((مررت برجل كلّ رجل)) تخصيص له بصفة المدح.

ونستنتج مما تقدّم أنّ النحويين قد صرحوا على مجيئ (كل) مع التوكيد أو النعت أو مع (أل) الاستغرافية الجنسية، أو من خلال دلالتها على معنى الكامل، تحمل في طياتها جانباً من المدح، وأقوى هذه الألفاظ مجيئها مع التوكيد؛ لأنّ التوكيد يقوي المدح ويثبت دلالاته على ذلك.

ثانياً: دلالة مجرور (رُبَّ) على المدح:

يطلق النّحويون على الحروف التي لها معنى في غيرها حروف المعاني؛ ولهذه الحروف صلة وطيدة بفهم المعاني بعامة واستنباط الأحكام من نصوص القرآن الكريم بخاصة، بطريق الاجتهاد أو التأويل؛ لأنّ كثيراً من القضايا الدلالية والمسائل الفقهية يتوقف فهمها على فهم الدلالة التي يؤديها الحرف في النص، وسميت حروف معانٍ لهذا الغرض.

للحرف أهمية بالغة في تكوين الجملة، فهو ركن مهم في الكلام؛ ذلك أنّه الرابط الدلالي الذي يوصل بين المعاني ويوائم بين الألفاظ، لذا يُراد منه التنوع بحسب ما يوافق هذه المعاني مجتمعة. فالحرف هو قسيمٌ للأسماء والأفعال في القسمة الثلاثية المشهورة للكلمة، فكلّ حرف يعدّ كلمة ذات دلالة معينة داخل التركيب اللغوي^(٢).

ومن حروف المعاني حروف الجرّ التي تعدّ من أهم وسائل التعبير الدقيق؛ لذلك لا بُدّ من اتقان استعمال الحروف، فإنّ لها معاني يختلف بعضها عن بعضٍ بحيث تؤدي أدق المعاني لو جاء الحرف في موضعه، ووظيفتها في الجملة العربية إبلاغ

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢٣٣/٢-٢٣٦.

(٢) ينظر: التأويل النحوي عند السيرافي (أطروحة): ١٦١.

معنى الفعل أو ما هو في حكمه إلى صورة من صور المفعول، أي المتأثر بالفعل، وحروف الجر قيود معنوية قد يقتضي المقام إثباتها وقد يحتمل حذفها والاستغناء عنها، وأبرز ما في حروف الجر كثرتها في العربية وكثرة دورانها واستعمالها في كلام العرب؛ لأنها تقيد الاستعمال وتربط المدلول بالعوامل التي تتعلق بها.

وتُعَدُّ (رُبَّ) من حروف الجر التي أثارت بحثاً واسعاً بين النحويين فيما يتعلق بمعناها الدلالي، وعلى الرغم من اختلافهم وتعدد مذاهبهم فيها، فإنها لم تخرج عند أغلبهم عن دلالاتي التقليل والتكثير. فاستدلَّ الذين قالوا بأنَّ (رُبَّ) لتقليل والتكثير بقول سيبويه: ((اعلم أنَّ لـ(كَمْ) موضعين: فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به، بمنزلة (كيف) و(أين). والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى (رُبَّ)... واعلم أنَّ كَمْ في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبَّ؛ لأنَّ المعنى واحد، إلا أن كَمْ اسمٌ ورُبَّ غير اسم، بمنزلة من))^(١)، وأشار سيبويه في هذا النصِّ إلى أنَّ (كَمْ) الخبرية معناها معنى (رُبَّ)، ولا خلاف بين النحاة في أنَّ (كَمْ) الخبرية تفيد التكثير، واعتمد ابن مالك على عبارة سيبويه في معنى (رُبَّ) للتكثير، وجعلها مساوية لـ(كَمْ) الخبرية^(٢)، وابن مالك لا ينكر مجيء (رُبَّ) للتقليل ولكنه يصفه بالندور، وأغلب الذين شرحوا كتاب سيبويه جعلوا دلالة (رُبَّ) للتقليل، حيث أنَّهم أولوا كلام سيبويه بما يتفق ومذهبهم، إذ إنَّهم نظروا إلى (رُبَّ) من جهة التركيب لا المعنى.

وذكر أبو علي الفارسي أنَّ الاسم الذي يقع بعد (رُبَّ) يدلُّ على قليل^(٣)، فكُلَّمَا نُدِّر الشيءُ زادت قيمته، ولعل سيبويه يقصد مجيء (كَمْ) بمعنى (رُبَّ) المزوجة بينهما، فليس من الممكن أنْ تفوت سيبويه هذه القضية، أيعقل أنَّه يذكر معنيين متضادين في

(١) الكتاب: ١٥٦/٢-١٦١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٧٨/٣.

(٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٣٠٠/١.

(رُبَّ) سهوًا؟ ، كلا؛ بل أراد بيان الشبه بين (كم) الخبرية و(رُبَّ) من حيث المستوى التركيبي لا الدلالي.

وهناك دلالات أخرى جاءت عليها (رُبَّ) تفهم ذلك من السياق، إذ وقعت (رُبَّ) ضمن ما يفيد التقليل والتخصيص، فمن عادة العرب أنهم يمدحون إذا قلَّ الشيء عندهم ولم يجدوا له نظيرًا ولا شبيهًا، قال مكي القيسي: ((فمن المواضع التي وقعت فيها (رُبَّ) للتقليل والتخصيص، على حقيقة وضعها، قول العرب إذا مدحوا الرجل: رُبَّ رجلاً، وهو شبيه بقولهم: لله دره رجلاً، وهذه مسألة: قد اتفق عليها الكوفيون والبصريون، ونصَّ عليها سيبويه في كتابه. وهذا تقليل محض، لا يتوهم فيه كثرة؛ لأنَّ الرجل لا يمدح بكثرة النظراء، والأشباه، وإنما يمدح بقلة النظير أو عدمه بالجملة))^(١).
وبين المرادي أنَّ العلة في مجيء (رُبَّ) للدلالة علة التقليل يعود إلى أنَّ المادح يرغب في ألا يكون للممدوح نظيرًا فيما يمدح به ويفخر، لأنَّ المدح بالتقليل أبلغ من التصریح بالكثير^(٢).

وذكر الرضي أنَّ (رُبَّ) يكون لها استعمالان التكثر والتقليل، ورأى أنَّ التقليل فيها كالمجاز المحتاج إلى قرينة واستدلَّ بذلك بقول الشاعر^(٣):

أزهير إنَّ يشبَّ القذالُ فإنَّني رُبَّ هيضلٍ مرسٍ لففتُ بهيضلٍ

((ووجه ذلك أنَّ المادح يستقل الشيء الكثير منها من المدائح؛ لأنَّ الكثير منها كأنه قليل بالنسبة إلى الممدوح بها، وذلك أبلغ الوجهين في المدح، ومن هذا القبيل قوله

(١) إيضاح شواهد الإيضاح: ٢٩١/١.

(٢) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٢٠.

(٣) ديوان الهذليين: ٨٩/٢.

تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾ [الأحزاب: ١٨]؛ لأنَّ (قد) لتقليل المضارع في الأصل، وذلك كما يقول المتمدح بكثرة العلم، لا تتكر أنِّي أعرف شيئاً من العلم وإن كان قليلاً^(١).
وقد يضمّر المتكلّم شيئاً من المدح وتُفصح عنه (واو ربّ)، قال السّهيليّ في ذلك: ((فإنّك تجدها في أول الكلام كثيراً إشارة منهم إلى تعداد المذكور قبلها، من فخر أو مدح أو غير ذلك. فهذه كلها معانٍ مضمرة في النفس، وهذه الحروف عاطفة عليها))^(٢).

وكشف ابن يعيش عن علة كون مجيء مجرورها ضميراً مذكراً مفسراً بالظاهر يُنبئ عن تعظيم الأمر ومدحه، فقال: ((اعلم أنّهم قد يدخلون (رُبّ) على المضمر، وإذا فعلوا ذلك جاءوا بعده بنكرة منصوبة تفسّر ذلك المضمر، فيقولون: رُبّه رجلاً،...، وهذا إنّما يفعلونه عند إرادة تعظيم الأمر، وتفخيمه، فيكون عن الاسم قبل جري ذكره، ثمّ يفسرونه بظاهر بعد البيان، وليس ذلك بمطرّد في الكلام، وإنّما يخصونه به بعضاً دون بعض))^(٣).

ولتحقيق ما يندر وجوده، أو ينعدم وجود مثيل له، أو ما يخالف العادة والمألوف والمتوقع يكون قليلاً، وهذا القليل يدلّ على المدح غير الصريح؛ لأنّ المدح يضعف إذا كان للشيء نظائر، فيتخصّص المدح بقلة النّظير أو عدمه.

(١) شرح الرضي على الكافية: ٢٨٧/٤-٢٨٨.

(٢) نتائج الفكر: ٢٠٦.

(٣) شرح المفصل: ٤٨٤/٤.

ثالثاً: دلالة مجيء الحال معرفة، (نسيج وحده):

أطلق النحويون على ما به بيان هيئة صاحب وقت قيامه بالحدث اسم الحال^(١)، وعرفه ابن جني بقوله: ((الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به وأما لفظها فإنها نكرة تأتي بعد معرفة قد تم عليها الكلام وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى))^(٢)، وشاع على الألسنة أن الحال وصف فضلة منتصب، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك قائلاً: ((الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفراد أذهب))^(٣)، والمراد بالفضلة هي ((ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه))^(٤).

فالأصل في الحال أن تكون نكرة، فإن جاءت في كلام ما من كلام العرب معرفة فهي في تأويل النكرة، والسر في ذلك أن صاحب الحال معرفة في أغلب حالاته، والحال تلتبس بالنعت، فلو جاء الحال معرفة وقبلها اسم معرفة يصح أن يكون موصوفاً بهذه الحال، ظن السامع أنها نعت، والتبس عليه الأمر، فدفعاً لهذا الالتباس، ورغبة في إفادة المقصود من أول الأمر، التزم العرب في كلامهم أنه إذا أتى في الكلام اسم معرفة وبعده وصف فإن أرادوا جعل هذا الوصف نعتاً جاءوا به معرفة، وأن أرادوا جعل هذا الوصف حالاً جاءوا به نكرة، فلم يلتبس على السامع الأمر.

فالنكرة هي الأصل والمعرفة فرع عليها، ووظيفة الحال في الأسلوب تقييد الحدث عند إسناده إلى صاحبه، ويقع التقييد بالنكرة، ولا معنى للتعريف ذكر الرضي ذلك بقوله: ((إنما شرطها أن تكون نكرة؛ لأن النكرة أصل، والمقصود بالحال: تقييد الحدث

(١) ينظر: أسرار العربية: ١١١/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٥/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٧/٢، والتعريفات: ٨٥.

(٢) اللمع في العربية: ٦٢/١.

(٣) شرح ابن عقيل: ٢٤٣/٢.

(٤) شرح قطر الندى: ٢٣٥-١٣٤.

المذكور، على ما ذكرنا فقط، ولا معنى للتعريف هناك، فلو عُرِّفت، وقع التعريف ضائعاً))^(١).

ومن ورود الحال معرفة استعمال لفظ (وحده) في قول العرب: فلانٌ نسيجٌ وحده، هنا جاء الحال مجروراً بالإضافة ومعناه نادر في الوجود، فهنا دلَّت هذه العبارة على المبالغة في مدح الشيء المتفرد وحده، وصرح بذلك بعض علماء العربية منه ما جاء به ابن خالويه (٣٧٠هـ) بقوله: ((باب ليس في كلام العرب: مثل نسيجٌ وحده إلا أربعة أحرف: حرفان للمدح، وحرفان للذم، فنسيجٌ وحده، ورجيلٌ وحده مدح))^(٢)، ووضح ابن يعيش السبب في مجيء (وحده) مجرورة بقوله: ((واعلم أنّ وحده لم يُستعمل إلا منصوباً، إلا ما ورد شاذّاً، قالوا: هو نَسِيْجٌ وَحْدَه ... وأما نسيجٌ وحده، فهو مَدْحٌ))^(٣)، وعبر ابن مالك عن (نسيجٌ وحده) بقلة النظير فيه: ((وإضافة نسيج في المدح ... فيقال هو نسيجٌ وحده، إذا قُصد قلة نظيره في الخير))^(٤)، وتابعهم على ذلك السيوطي والصبّان^(٥).

وقد بيّن علماء اللغة ذلك أيضاً، منهم ابن قتيبة (٢٧٦هـ) وابن الأثير^(٦)، قال ابن قتيبة: ((وقولهم فلانٌ نَسِيْجٌ وَحْدَه وَذَلِكَ أَنَّ الثَّوبَ إِذَا كَانَ نَفِيْسًا لَمْ يَنْسَجْ عَلَى مَنْوَالِهِ غَيْرِهِ. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ نَفِيْسًا عَمِلَ عَلَى مَنْوَالِهِ سَدَى لَعْدَةِ أَثْوَابٍ، فَقِيلَ ذَلِكَ لِكُلِّ مَنْ

(١) شرح الرضي على الكافية: ١٥/٢.

(٢) ليس في كلام العرب: ٢٢٩/١.

(٣) شرح المفصل: ١٩/٢.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٤٠/٣.

(٥) ينظر: همع الهوامع: ٥١٣/٢، حاشية الصبان: ٣٧٨/٢.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤٦/٥-١٦٠.

أَرَادُوا الْمُبَالَغَةَ فِي مَدْحِهِ^(١)، فنسيجُ وحده هو الشيء الغالي والنفيس الذي يصعب الحصول عليه بسهولة.

وبعد البحث في بعض كتب المعاجم وجدنا أَنَّ الحال في (وَحَدَه) دلت على معنى الإفراد، والإفراد هو تفرد شخص بخصال لا توجد عند غيره وهذا يعطينا دلالة المدح، وهو إذا جاء مجروراً في الجملة (فلانٌ نسيجٌ وحده)، قال ابن فارس: ((كما يقولون: نسيجٌ وحده، في المدح. فهذا أصل))^(٢)، وذكر الجوهري (٣٩٣هـ) أَنَّ (نسيجٌ وحده) مجرور بالإضافة ، و(وَحَدَه) لا تأتي إلا منصوبة على الظرف عند أهل الكوفة، وعلى المصدر عند أهل البصرة، ولكن تأتي مجرورة في التركيب (نسيجٌ وحده) وهو مدح^(٣).

ووضح ابن سيده (٤٥٨هـ): ((وَقَالُوا فِي الرَّجُلِ الْمَحْمُودِ: هُوَ نَسِيْجٌ وَحَدَه: وَمَعْنَاهُ: أَنَّ الثَّوْبَ إِذَا كَانَ كَرِيْمًا لَمْ يُنْسَجْ عَلَى مَنَوَالِهِ غَيْرُهُ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَرِيْمًا نَفِيْسًا عَمِلَ عَلَى مَنَوَالِهِ سَدَى عِدَّةَ أَثْوَابٍ. وَقَالَ ثَعْلَبٌ: نَسِيْجٌ وَحَدَه: الَّذِي لَا يَعْمَلُ عَلَى مِثَالِهِ مِثْلَهُ))^(٤)، وقد تابعهم الرازي، و ذكر ابن منظور^(٥) في ذلك. يقول ابن منظور: ((وَقَالُوا فِي الرَّجُلِ الْمَحْمُودِ: هُوَ نَسِيْجٌ وَحَدَه؛ وَمَعْنَاهُ أَنَّ الثَّوْبَ إِذَا كَانَ كَرِيْمًا لَمْ يُنْسَجْ عَلَى مَنَوَالِهِ غَيْرُهُ لِدَقَّتِهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَرِيْمًا نَفِيْسًا دَقِيْقًا عَمِلَ عَلَى مَنَوَالِهِ سَدَى عِدَّةَ أَثْوَابٍ؛ وَقَالَ ثَعْلَبٌ: نَسِيْجٌ وَحَدَه الَّذِي لَا يَعْمَلُ عَلَى مِثَالِهِ مِثْلَهُ؛ يُضْرَبُ مَثَلًا لِكُلِّ مَنْ

(١) غريب الحديث لأبن قتيبة: ٦١٩/١، و ٣٧٥/٢.

(٢) مقاييس اللغة: ٤٢٧/١ (مادة نسج).

(٣) ينظر: الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية: ٥٤٨/٢ .

(٤) المحكم والمحيط الأعظم: ٢٧٨/٧.

(٥) ينظر: مختار الصحاح: ٣٣٤/١، ولسان العرب: ٣٧٦/٢.

بُولَغَ فِي مَدْحِهِ، وَهُوَ كَقَوْلِكَ: فُلَانٌ وَاحِدٌ عَصْرُهُ وَقَرِيعُ قَوْمِهِ، فَتَسِيحٌ وَحْدَهُ أَيْ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي عِلْمٍ أَوْ غَيْرِهِ^(١).

يَتَبَيَّنُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ هُنَاكَ عِلَاقَةً بَيْنَ الدَّلَالَةِ عِنْدَ عُلَمَاءِ النُّحُوِّ وَالْمَعْنَى اللُّغَوِيِّ فِي (وَحْدِهِ) بَيِّنَهَا كُلُّ مِنَ النَّحْوِيِّينَ وَأَصْحَابِ الْمَعَاجِمِ، وَعِنْدَ اجْتِمَاعِ الْمَعْنَى وَالْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ فَقَدْ أُعْطِيَ لِلْفِظَةِ دَلَالَةٌ جَدِيدَةٌ وَهُوَ الْمَدْحُ بِغَيْرِ صِيغَتِهِ الْمَعْتَادَةِ.

(١) لسان العرب: ٣٧٦/٢.

انطلق هذا البحث من افتراضاتٍ مسبقةٍ دارت مُجْمَلُها حول إمكانية وجود المدح في غير مواضعه الصَّرِيحة بقسميها القياسية وغير القياسية، وتظنُّ الباحثة أنَّ في هذا شيئاً من الجِدَّة فَسَعَتْ إلى التَّفَحُّص واستجلاء مفهوم المدح غير الصَّرِيح وبعد هذه الرِّحلة الماتعة مع عبقرية اللغة العربية وشجاعتها، والفكر النِّير لعلمائها، يمكن إجمال أهم ما توصل إليه البحث بما يأتي:

١. أصل النحويون أسلوب المدح فبحثوه في أبواب مؤلفاتهم عن طريق الصَّنعة النُّحويَّة في وضعه في قاعدة ثلاثية (فعل المدح + فاعل المدح + المخصوص بالمدح).

٢. على الرغم من أنَّ النُّحويين ذكروا أسلوب المدح وعدّوه من الأساليب الأساسية في العربية، فأفردوا له باباً مع أبواب النُّحو القياسية والذي دعاهم إلى هذا هي الصَّنعة النُّحويَّة وتأثرهم بالمنطق في تحليل التراكيب النُّحوية الفصيحة، بيد أنَّه لم يَفْتَهُم ذكر المدح غير الصَّرِيح في مؤلفاتهم فنجد نصّاً هنا وإشارةً هناك.

٣. لم يفرد النُّحويون باباً خاصّاً للأساليب غير الصَّرِيحة ومنها المدح، وقد بيّنت الدراسة أسباب ذلك في موضعه.

٤. على الرِّغم من عدم اتفاق العلماء على دلالة المدح غير الصَّرِيح في التراكيب النُّحويَّة والصِّيغ الصَّرْفِيَّة إلا أنَّه لا يعني إلغاء هذه الفكرة، والدليل على ذلك لم نجد نحوياً قد اعترض على توجيه غيره لدلالة المدح غير الصَّرِيح في هذه التراكيب والصِّيغ.

٥. نال مفهوم المدح غير الصَّرِيح عند البلاغيين عنايةً لا بأس بها؛ لأنَّه يُعدُّ من الأساليب الإنشائية؛ فدرسوه بالتَّحليل في علوم البلاغة (المعاني، والبيان، والبديع) دون ذكر المصطلح حتى عند المتأخرين منهم.

٦. بيّنت الدِّراسة أنَّ المدح غير الصَّرِيح لا يمكن كشفه إلا عن طريق القرائن اللَّفْظِيَّة والمعنويَّة وبمعونة السِّياق، وأنَّ الفصحاء ينطقون بمجموعة آليات وضوابط للتعبير عن المدح غير الصَّرِيح. ومن ثَمَّ نظر إليها العلماء نظرةً بعيدةً عن الصَّنعة

النَّحْوِيَّة، فدلَّت هذه القرائن على هذا القسم من المدح، فكانت منطلقاً للنحويين في تحليلهم لبعض المسائل.

٧. أظهرت الدِّراسة أنَّ هناك بعض الصِّغ الصَّرْفِيَّة تحمل دلالات غير الدَّلالة التي وُضعت لها، بسبب سعة العربيَّة وعبقريتها على استيعاب أكبر قدر ممكن من الدلالات يحكمها السِّياق، ومن هذه الدَّلالات هي دلالة المدح، من ذلك دلالات العدول الصَّرْفِي والمبالغة على المدح غير الصَّرِيح.

٨. دارت دلالات المدح غير الصَّرِيح بجانبه الصَّرْفِي والنَّحْوِيَّ حول مفاهيم الثَّناء والتَّعظيم والاستحسان والمبالغة فيها.

٩. المدح غير الصَّرِيح مفهوم مقصود عند المتكلِّم قد تكون منحرفة عن قواعد النَّحو العربيِّ بسبب انفعال نفسي هو المدح، فظهر هذا القسم من المدح في تحليلات اللُّغويين والنَّحويين مفهوماً للتركيب والصِّغ لا مصطلحاً.

١٠. لم يكن المدح غير الصَّرِيح مقصوداً في ذاته ومنطلقاً للغويين والنَّحويين في تفسير التَّحليل النَّحوي وإنَّما جاء عَرَضاً.

١١. بيَّنت الدِّراسة أنَّ السِّياق هو الفِصل على الآليات والقرائن الدَّالة على المدح غير الصَّرِيح، ولا يمكن الاكتفاء بذكر واحدة من هذه القرائن للقول بالمدح ولا يمكن اقتطاع النُّصوص وإنَّما يُنظر إليها بصورتها الكليَّة.

١٢. يتَّم اللجوء إلى المدح غير الصَّرِيح للتعبير عمَّا في النَّفس من تأثرات وانفعالات يحدثها أمرٌ معيَّن، وعليه اجتهد العرب بابتكار الوسائل التي يمكن ان تُثقل بها هذه التأثيرات والانفعالات إلى المتلقي، وساعدهم في ذلك عبقرية اللُّغة وسعتها.

١٣. لم يجمع النَّحويون كل التَّراكيب اللُّغوية المختصَّة بالمدح في بابٍ واحدٍ، فجاءت أبحاثهم لهذا المعنى متناثرة في الأبواب النَّحْوِيَّة، وما جاءت دلالاته على معنى المدح بغير صورته الصَّرِيحة لم يُدرج، ولو جُمعت هذه التَّراكيب في بابٍ واحد لتحصَّل من هذا الأمر معرفة طرق العرب في استخدام كلِّ تركيبٍ في سياقٍ لغويٍّ معيَّن. وهذا ما سعت إليه هذه الدِّراسة.

المقترحات:

١. توجيه أنظار الباحثين إلى تَبَنِّي دراسة الأساليب النحوية الأخرى المعروفة في غير مواضعها الصريحة؛ لأنَّ هذه الأفكار حاضرة في أذهان علماء العربيَّة ومبثوثة في مؤلفاتهم.
٢. الدعوة إلى مسايرة المدح غير الصريح ووضعه جنباً إلى جنب مع المدح الصريح (القياسي وغير القياسي) في الدِّراسات العلميَّة والمؤلَّفات المنهجية.

• القرآن الكريم.

أولاً: الكتب المطبوعة

الإبانة في اللغة العربية، سلمة بن مسلم بن إبراهيم الصحاري أبو المنذر العوتبي (٥١١هـ) تحقيق: د. عبد الكريم خليفة وآخرين، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

أدب الكاتب، عبد الله بن مسلم أبو محمد ابن قتيبة (٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د. ت).

ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف المعروف بأبي حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، القاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

الأزمية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

أسرار البلاغة في علم البيان، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد أبو بكر الجرجاني (٤٧١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، سوريا، (د. ت).

الأسلوبية والأسلوب، الدكتور عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، ط ٣، (د. ت).

أشأت مجتمعات في اللغة والأدب، عباس محمود العقاد، مؤسسة هنداي، القاهرة، مصر، ط ١، ٢٠١٢ م.

اشتقاق أسماء الله، عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي (٣٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

الأصول في النحو، محمد بن سهل أبو بكر بن السراج النحوي (٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

- 📖 **إعجاز القرآن**، محمد بن الطيب أبو بكر البلاقلاني (٤٠٣هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، ط ٥، ١٩٩٧م.
- 📖 **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، الحسين بن أحمد ابن خالويه (٣٧٠هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.
- 📖 **إعراب القرآن**، أحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط ٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- 📖 **الاقتصاد في الاعتقاد**، محمد بن محمد أبو حامد الغزالي الطوسي (٥٠٥هـ)، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- 📖 **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي أبو محمد (٥٢١هـ)، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- 📖 **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، محمد بن عبد الله جمال الدين بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (٦٧٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د. ت).
- 📖 **أمالي ابن الحاجب**، عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (٦٤٦هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمّار - الأردن، ودار الجيل - بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- 📖 **أمالي ابن الشجري**، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- 📖 **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد المعروف بأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، وبهامشه الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

📖 أنوار التنزيل وأسرار التأويل، عبد الله بن عمر بن محمد أبو سعيد الشيرازي البيضاوي (٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ.

📖 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف أبو محمد المعروف بابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، وبهامشه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د . ت).

📖 إيضاح شواهد الإيضاح، الحسن بن عبد الله أبو علي القيسي (من علماء القرن السادس للهجرة)، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

📖 الإيضاح العضدي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق وتقديم: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ط ١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

📖 الإيضاح في علل النحو، عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي (٣٤٠هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٣، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

📖 الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المنعم خفاجي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط ٣، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

📖 البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

📖 البديع في أساليب القرآن، الدكتور عبد الفتاح لاشين، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

📖 البديع في علم العربية، المبارك بن محمد مجد الدين أبو السعادات الجزري المعروف بابن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، مركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ.

- 📖 البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- 📖 بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي (١٣٩١هـ)، مكتبة الآداب، ط ١٧، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- 📖 البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حبّكة الميداني الدمشقي (١٤٢٥هـ)، دار القلم - دمشق، الدار الشامية - بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- 📖 البلاغة العربية قراءة أخرى، الدكتور محمد عبد المطلب، دار نوبال للطباعة، القاهرة، مصر، ط ٢، ٢٠٠٧م.
- 📖 البلاغة والتطبيق، الدكتور أحمد مطلوب والدكتور كامل حسن البصير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، العراق، ط ٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- 📖 التبيان في إعراب القرآن، عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م.
- 📖 تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني (٦٥٤هـ)، تحقيق: د. حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العربية المتحدة، (د. ت.).
- 📖 التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (١٣٢١هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
- 📖 تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ)، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- 📖 تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، عبد الله بن يوسف أبو محمد المعروف بابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- 📖 التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، مُحمّد بن يوسف المعروف بأبي حيّان الأندلسيّ (٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هندأوي، ط١، دار القلم - دمشق من (١-٥) وباقي الأجزاء دار كنوز أشبيليا (د. ت).
- 📖 التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، الدكتور عبد الفتاح لاشين، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٠م.
- 📖 التضاد في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، محمد نور الدين المنجد، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٧م.
- 📖 التطبيق الصرفي، الدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د. ت).
- 📖 التطبيق النحوي، الدكتور عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط٢، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- 📖 التعبير القرآني، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار عمّار، عمّان، الأردن، ط٤، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- 📖 التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥م.
- 📖 التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق، الدكتور عوض حمد القوزي، مكتبة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- 📖 تفسير أسماء الله الحسنى، إبراهيم بن السري أبو إسحاق الزجاج (٣١١هـ)، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق - بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- 📖 التفسير البسيط، علي بن أحمد بن مُحمّد أبو الحسن الواحديّ (٤٦٨هـ)، تحقيق: د. مُحمّد بن صالح بن عبد الله الفوزان وآخرين، جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٣٠هـ.

📖 التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، مُحَمَّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي أبو عبد الله الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الرِّي (٦٠٦هـ)، إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

📖 التلخيص في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب (٧٣٩هـ)، ضبطه وشرحه الأستاذ عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٣٢م.

📖 التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري)، عثمان بن جني أبو الفتح (٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ط١، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.

📖 تهذيب اللغة، مُحَمَّد بن أحمد أبو منصور الأزهرّي (٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، الدار المصريّة ومطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٤م.

📖 توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، الحسن بن قاسم بن عبد الله المعروف بابن أم قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

📖 التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ)، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

📖 جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مُحَمَّد بن جرير أبو جعفر الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

📖 جامع الدروس العربيّة، الشيخ مصطفى الغلاييني، تحقيق: علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان ودمشق- سوريا، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

📖 الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنّة وآي الفرقان، مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر أبو عبد الله القرطبي (٦٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

📖 الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- 📖 **الجمال في النحو**، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة-لبنان ودار الأمل-الأردن، ط ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- 📖 **الجملة العربية - تأليفها وأقسامها**، الدكتور فاضل السامرائي، دار الفكر، عمّان، ط ٢، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.
- 📖 **الجملة العربية والمعنى**، الدكتور فاضل السامرائي، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- 📖 **جمهرة الأمثال**، أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٨٨م.
- 📖 **جمهرة اللغة**، محمد بن الحسن بن دريد أبو بكر الأزدي (٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٧م.
- 📖 **الجنى الداني في حروف المعاني**، الحسن بن قاسم بن عبد الله المعروف بابن أم قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- 📖 **الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى**، مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، (د. ت).
- 📖 **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع**، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (١٣٦٢هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٩م.
- 📖 **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، محمد بن علي أبو العرفان الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- 📖 **حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح** : الشيخ يس بن زين الدين العلمي الحمصي (١٠٦١هـ) في هامش شرح التصريح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباب الحلبي، د. ت.

- 📖 **الحجة في القراءات السبع**، الحسين بن أحمد أبو عبد الله ابن خالويه (٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت-لبنان، القاهرة-مصر، ط ٣، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- 📖 **حروف المعاني**، عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، أريد، الأردن، ط ٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- 📖 **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- 📖 **الخصائص**، عثمان بن جني أبو الفتح (٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- 📖 **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، محمد عبد الخالق عضيمة (١٤٠٤هـ)، دار الحديث، القاهرة، (د. ت.).
- 📖 **الدرّ الفريد وبيت القصيد**، محمد بن أيذر المستعصي (٧١٠هـ)، تحقيق: د. كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.
- 📖 **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي (٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- 📖 **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، أحمد بن المين الشنقيطي (١٣٣١هـ)، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- 📖 **دلائل الإعجاز**، عبد القاهر بن عبد الرحمن أبو بكر الجرجاني (٤٧١هـ)، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٧٥هـ.
- 📖 **دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء**، الدكتورة بتول قاسم نصر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط ١، ١٩٩٩م.
- 📖 **الدلالة والتقعيد النحوي - دراسة في فكر سيبويه**، الدكتور محمد سالم صالح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٦م.

- 📖 ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق: د. أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية ببور سعيد، مصر، ط ١، ١٤٥٣هـ - ٢٠١٤م.
- 📖 ديوان أبي الطيب المتنبي (شرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان)، ضبطه وصححه ووضع فهرسه: مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.
- 📖 ديوان أبي طالب (عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم)، جمعه وشرحه: د. محمد التونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- 📖 ديوان أبي نواس (برواية الصولي)، تحقيق: د. بهجت عبد الغفور الحديثي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، ط ١، ٢٠١٠م.
- 📖 ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق: د. محمد حسين، المطبعة النموذجية، مصر، (د. ت.).
- 📖 ديوان الإمام علي، تحقيق: د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار ابن زيدون ومكتبة الكليات الأزهرية، (د. ت.).
- 📖 ديوان جرير (شرح محمد بن حبيب)، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط ٣، ١٩٨٦م.
- 📖 ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م.
- 📖 ديوان الحطيئة (رواية وشرح ابن السكيت)، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، مطبعة المدني، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- 📖 ديوان الحماسة، حبيب بن أوس أبو تمام الطائي (٢٣١هـ)، شرحه وعلق عليه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- 📖 ديوان ذي الرمة عيلان بن عتبة العدوي (رواية الإمام أبي العباس ثعلب)، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- 📖 ديوان رؤية بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطبع والنشر والتوزيع، الكويت، (د. ت.).

- 📖 ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينهرت فايبرت، دار فرانتس شتاينر للنشر، بيروت، لبنان، ١٤٠١هـ-١٩٨٠م.
- 📖 ديوان طرفة بن العبد (شرح الأعلام الشنتمري)، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط ٢، ٢٠٠٠م.
- 📖 ديوان الطرماح، تحقيق: الدكتورة عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت-لبنان، حلب-سوريا، ط ٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- 📖 ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- 📖 ديوان كعب بن سعد الغنوي، جمع وتحقيق ودراسة: عبد الرحمن محمد الوصيفي، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط ٢، ١٩٩٨م.
- 📖 ديوان المهلهل، شرح وتحقيق: أنطوان محسن القوّال، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- 📖 ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه: د. واضح الصمد، دار صادر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٨م.
- 📖 ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٨٥م.
- 📖 ديوان الهذليين، الشعراء الهذليون، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط ٢، ١٩٩٥م.
- 📖 رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د.ت).
- 📖 شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، (د.ت).
- 📖 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله ابن عقيل بهاء الدين العقيلي (٧٦٩هـ)، وبهامشه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

📖 شرح الأزهري، أبو بكر الأزهرى (٩٠٥هـ)، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة، مصر، (د. ت).

📖 شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، نور الدين أبو الحسن الأشموني الشافعي (٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

📖 شرح ألفية ابن معطي (٦٢٨هـ)، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخرنجي، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

📖 شرح التسهيل، محمد بن عبد الله جمال الدين الطائي الجياني الأندلسي المعروف بابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، هجر، ط ١، ١٩٩٠م.

📖 شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، خالد بن عبد الله الأزهرى (٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

📖 شرح التلخيص، أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابرّي (٧٨٦هـ)، دراسة وتحقيق: محمد مصطفى رمضان، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية، ط ١، ١٩٨٣م.

📖 شرح جمل الزجّاجي (الشرح الكبير)، علي بن مؤمن بن محمد أبو الحسن المعروف بابن عصفور الأشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبي جناح، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

📖 شرح ديوان الحماسة (أبو تمام)، يحيى بن علي بن محمد أبو زكريا التبريزي (٥٠٢هـ)، دار القلم، بيروت، لبنان، (د. ت).

📖 شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن المعروف بالرضي الاسترابادي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦م.

- 📖 شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن المعروف بالرضي الاستراباذي (٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- 📖 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف أبو محمد المعروف بابن هشام الأنصاري، وبهامشه منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤م.
- 📖 شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، محمد بن عبد الله جمال الدين الطائي الجبائي الأندلسي المعروف بابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- 📖 شرح القصيدة الكافية في التصريف، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: د. ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية، دمشق، سوريا، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- 📖 شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله جمال الدين الطائي الجبائي الأندلسي المعروف بابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- 📖 شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- 📖 شرح اللحة البدرية في علم اللغة العربية، عبد الله بن يوسف أبو محمد المعروف بابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧م.
- 📖 شرح المفصل، يعيش بن علي أبو البقاء المعروف بابن يعيش (٦٤٣هـ)، قدم له: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- 📖 شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط ١، ١٩٧٧م.

- 📖 شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم، تحقيق: د. سعود محمود عبد الجابر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- 📖 شعر زياد الأعجم، جمع وتحقيق ودراسة: د. يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- 📖 شعرية الانزياح في جمال العدول، خيرة حمرة العين، دروب ثقافية، الجزائر، ط ١، ٢٠١١م.
- 📖 الصّاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس الرازيّ (٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ، القاهرة، (د. ت.).
- 📖 الصّاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- 📖 صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، مُحمّد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاريّ (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- 📖 الصرف الواضح في قواعد اللغة العربية، علي الجارم، دار ابن كثير، ط ١، ٢٠٢٠م.
- 📖 صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- 📖 الصناعتين، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ.
- 📖 الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني العلويّ (٧٤٥هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٣هـ.
- 📖 ظاهرة التعويض في العربية وما حُمّل عليها من المسائل، الدكتور عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- 📖 ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدكتور طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٨م.
- 📖 الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز والتعريف بأعلامهم، صاحب أبو جناح، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ٢٠١٢م.
- 📖 الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري مع التعريف بأعلامهم، صاحب أبو جناح، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ٢٠١٢م.
- 📖 العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، هنري فليش، تحقيق: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، مصر، (د.ت).
- 📖 عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافي أبو حامد، بهاء الدين السبكي (٧٧٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م.
- 📖 علل النحوي، محمد بن عبد الله أبو الحسن الوراق (٣٨١هـ)، تحقيق: د. محمد جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠ - ١٩٩٩م.
- 📖 علم التجويد دراسة صوتية ميسرة، الدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمّار، عمّان، الأردن، ط٢، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.
- 📖 العمدة في محاسن الشعر وآدابه، الحسن بن رشيق أبو علي القيرواني الأزدي (٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط٥، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.
- 📖 عمدة القاري شرح صحيح البخاري، محمود بن أحمد بدر الدين العيني (٨٥٥هـ)، ضبطه: عبد الله محمود محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.
- 📖 عمدة الكتاب، أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر النّحاس (٣٣٨هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

- 📖 العين، الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيدي (١٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠-١٩٨٢م.
- 📖 غرائب القرآن ورغائب الفرقان، الحسن بن محمد بن حسين القمي نظام الدين النيسابوري (٨٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ.
- 📖 غريب الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري (٢٧٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ط ١، ١٣٩٧هـ.
- 📖 الفروق اللغوية، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد أبو هلال العسكري (نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د. ت.).
- 📖 الفَسر (شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي)، عثمان ابن جني أبو الفتح، تحقيق: د. رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، سوريا، ط ١، ٢٠٠٤م.
- 📖 الفوائد الضيائية على متن الكافية في النحو، جمال عبد الرحمن بن نور الدين الجامي (٨٩٨هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية والأستاذ علي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- 📖 في التطبيق النحوي والصرفي، الدكتور عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٢م.
- 📖 في علم النحو، الدكتور أمين علي السيد، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط ٧، ١٩٩٤م.
- 📖 في اللهجات العربية، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣.
- 📖 في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- ﴿قطر الندى وبلّ الصدى﴾، عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين ابن هشام الأنصاريّ (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة أمير، قم، ط٢، ١٣٨٢هـ.
- ﴿قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم﴾، الدكتورة سناء حميد البياتي، دار وائل، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٣م.
- ﴿الكامل في اللغة والأدب﴾، مُحمّد بن يزيد أبو العباس المُبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: مُحمّد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- ﴿الكتاب، كتاب سيبويه﴾، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ﴿كتاب الأفعال﴾، سعيد بن محمد أبو عثمان السرقسطيّ (٤٠٠هـ)، تحقيق: د. حسين محمد محمد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- ﴿الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل﴾، محمود بن عمر أبو القاسم جار الله الزّمخشرّيّ (٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- ﴿الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها﴾، مكي بن أبي طالب أبو محمد القيسيّ (٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- ﴿الكليات - معجم في المصطلحات والفروق اللغوية﴾، أيوب بن موسى الحسينيّ أبو البقاء الكفويّ (١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومُحمّد المصريّ، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ﴿اللامات﴾، عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزّجّاجيّ (٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- 📖 **لباب التأويل في معاني التنزيل**، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم أبو الحسن المعروف بالخازن (٧٤١هـ)، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.
- 📖 **اللباب في علوم الكتاب**، عمر بن علي ابن عادل أبو حفص الدمشقي (٨٨٠هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- 📖 **لسان العرب**، محمد بن مكرم أبو الفضل المعروف بابن منظور (٧١١هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.
- 📖 **اللغة العربية - معناها ومبناها**، الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م.
- 📖 **اللمع في العربيّة**، عثمان بن جني أبو الفتح، تحقيق: د. سميح أبي مغلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ١٩٨٨م.
- 📖 **اللهجات العربية في التراث**، الدكتور أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٣م.
- 📖 **ليس في كلام العرب**، الحسين بن أحمد أبو عبد الله ابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٢، مكّة المكرّمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- 📖 **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، نصر الله بن محمد بن محمد أبو الفتح ضياء الدين المعروف بابن الأثير الكاتب (٦٣٧هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ.
- 📖 **مجالس ثعلب**، أحمد بن يحيى أبو العباس ثعلب (٢٩١هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠م.
- 📖 **مجمع الأمثال**، أحمد بن محمد أبو الفضل الميداني النيسابوري (٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د. ت).

- 📖 المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، عثمان بن جني أبو الفتح، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- 📖 المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عطية أبو محمد الأندلسي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- 📖 المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيده المرسى (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- 📖 المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط ٣، (د. ت).
- 📖 مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر أبو عبد الله الرازي (٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط ٥، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- 📖 المدح والذم في القرآن الكريم، الدكتور معن توفيق دحام الميالي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٦م.
- 📖 المدخل إلى البلاغة العربية، الدكتور يوسف أبو العدوس، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.
- 📖 مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، الدكتور مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، ط ٢، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.
- 📖 المساعد على تسهيل الفوائد، عبد الله ابن عقيل بهاء الدين العقيلي (٧٦٩هـ)، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- 📖 مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو السبتي (٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة-تونس، ودار التراث-مصر، ١٩٧٨م.
- 📖 المصباح في المعاني والبيان والبدیع، بدر الدين ابن مالك المعروف بابن الناظم (٦٨٦هـ)، تحقيق: د. حسني عبد الجليل يوسف، مطبعة الآداب، القاهرة، ط ١، ١٤٠٩هـ-١٩٩٨م.

- 📖 **المطالع السعيدة في شرح الفريدة**، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ١٩٧٧م.
- 📖 **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي (٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- 📖 **معاني الأبنية في العربية**، الدكتور فاضل السامرائي، دار عمّار، عمان، الأردن، ط ٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- 📖 **معاني القرآن**، يحيى بن زياد أبو زكريا الفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي، دار السرور، (د. ت).
- 📖 **معاني القرآن وإعرابه**، إبراهيم بن السريّ أبو إسحاق الرّجّاج (٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- 📖 **معاني النّحو**، الدكتور فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- 📖 **معتك الأقران في إعجاز القرآن**، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، ضبطه وصحّحه وكتب فهارسه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- 📖 **معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذيل بالإملاء**، عبد الغني بن علي الدقر (١٤٢٣هـ)، دار القلم، دمشق، سوريا، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- 📖 **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**، الدكتور أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- 📖 **معجم المصطلحات النّحويّة والصرفيّة**، الدكتور محمد سمير نجيب، مؤسّسة الرسالة-بيروت، دار الفرقان-عمّان، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- 📖 **معجم مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس أبو الحسين القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

- 📖 **المعجم الوسيط**، إبراهيم مصطفى وآخرون، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- 📖 **المغني الجديد في علم الصرف**، الدكتور محمد خير حلواني، دار الشرق العربي، بيروت-لبنان، حلب-سوريا، (د.ت).
- 📖 **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**، عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين ابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م.
- 📖 **مفتاح العلوم**، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي أبو يعقوب السكاكي (٦٢٦هـ)، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، ساعدت جامعة بغداد على طبعه، مطبعة دار الرسالة، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- 📖 **المفردات في غريب القرآن**، الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم- دمشق والدار الشامية- بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
- 📖 **المفصل في علم العربية**، محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمّار، عمّان، الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- 📖 **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، إبراهيم بن موسى أبو إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ)، (الجزء الخامس) تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- 📖 **المقتصد في شرح الإيضاح**، عبد القاهر بن عبد الرحمن أبو بكر الجرجاني (٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م.
- 📖 **المقتضب**، محمد بن يزيد أبو العباس المبرّد (٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

- 📖 **المقرب**، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى، ط ١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- 📖 **من أسرار البيان القرآني**، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- 📖 **من أسرار اللغة**، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط ٣، ١٩٧٨م.
- 📖 **المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني)**، عثمان بن جني أبو الفتح (٣٩٥هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط ١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- 📖 **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، حازم أبو الحسن القرطاجني (٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٩٨٦م.
- 📖 **المنهاج الواضح للبلاغة**، حامد عوني، المكتبة الأزهرية للتراث، ط ١، القاهرة، مصر، ٢٠١٨م.
- 📖 **الموسوعة القرآنية**، إبراهيم بن إسماعيل الأبياري (١٤١٤هـ)، مؤسسة سجل العرب، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
- 📖 **موسوعة النحو والصرف والإعراب**، الدكتور أميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، ط ١، ٢٠٠٥م.
- 📖 **الموفي في النحو الكوفي**، السيد صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي (١٣٤٩هـ)، شرحه: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، (د. ت.).
- 📖 **نتائج الفكر في النحو**، عبد الرحمن بن عبد الله أبو القاسم السهيلي (٥٨١هـ)، حققه وعلّق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- 📖 **النحو المصفى**، محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩م.
- 📖 **النحو الوافي**، عباس حسن (١٣٩٨هـ)، دار المعارف، مصر، ط ١٥، (د. ت.).
- 📖 **النحو والدلالة**، مدخل لدراسة المعنى النحوي، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٦م.

- 📖 **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، عبد الرحمن بن مُحمّد بن أبي سعيد المعروف بأبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط ٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- 📖 **نزهة الطرف في علم الصرف**، أحمد بن محمد أبو الفضل الميداني، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ط ١، ١٢٩٨هـ.
- 📖 **نظرية المعنى في الدراسات النحوية**، الدكتور كريم حسين ناصر الخالدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- 📖 **النكت في إعجاز القرآن مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن**، علي بن عيسى بن علي أبو الحسن الرماني (٣٨٤هـ)، تحقيق: مُحمّد خلف الله ود. مُحمّد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط ٣، ١٩٧٦م.
- 📖 **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق: الأستاذ رشيد بلحبيب، مطبعة فضالة، المغرب، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- 📖 **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**، محمد بن عمر بن الحسين فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٤م.
- 📖 **النهاية في غريب الحديث والأثر**، المبارك بن محمد بن محمد الجزري مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- 📖 **الهداية إلى بلوغ النهاية**، مكي بن أبي طالب أبو مُحمّد القيسي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، إصدار كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- 📖 **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د . ت).

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

📖 الانتاج الدلالي لصيغة فاعل (دراسة في لسان العرب لابن منظور في الأجزاء الثلاثة الأولى)، نادية بنت سالمين بن علي بن محفوظ، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.

📖 التأويل النحوي عند السيرافي (٣٦٨هـ) في شرحه على كتاب سيبويه (١٨٠هـ)، قاسم كاظم حسن، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق، ٢٠١٨م.

📖 دلالات العدول الصرفي في القرآن الكريم، عبد الناصر مشري، (أطروحة دكتوراه) جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية الآداب واللغات، الجمهورية الجزائرية، ٢٠١٤م.

📖 شرح الشافية للجاربردي (٧٤٦هـ) دراسة وتحقيق، حسين عيدان مطر، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٠٩م.

📖 شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية، إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٢م.

📖 صيغة فاعل دراسة نحوية صرفية دلالية، مرزوق عطوي مرزوق، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

📖 صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم، كمال حسين رشيد صالح، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٥م.

📖 القراءات القرآنية في المعجمات العربية حتى نهاية القرن السابع الهجري، عبد الرحمن مطلق وداي الجبوري، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

📖 قراءة زيد بن علي دراسة نحوية ولغوية، خليل إبراهيم حمودي السامرائي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

📖 القصديّة وأثرها في توجيه الأحكام النحوية، حيدر جاسم جابر الدينناوي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٥م.

📖 المجاز دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني دراسة تداولية، سعيدة مداس، رسالة ماجستير، كلية الآداب اللغات، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، ٢٠١٦م.

📖 النعت في موطأ الإمام مالك دراسة نحوية دلالية، العليّس الوسيلة محمد أحمد، السودان، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

📖 الوحدات الصرفية المقيدة في اللغة العربية، حيدر فخري ميران، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العراق، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

ثالثاً: البحوث المنشورة

📖 الأبنية الصرفية الدالة على المبالغة من غير صيغ المبالغة، الدكتور حسين خميس محمود شحاته، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مينا، مصر، مجلد ٩٠، العدد/١، ٢٠٢٠م.

📖 أساليب المدح والذم الصريح وغير الصريح في القرآن الكريم، د. عبد العظيم محمد عيسى، وآخرون، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، مجلة الجامعة الإسلامية الإلكترونية، باكستان، العدد/١٤، ٢٠٢١. [/ https://jpi.kuis.edu.my](https://jpi.kuis.edu.my)

📖 أسلوب المدح والذم في القرآن الكريم دراسة وصفية إحصائية، فايق محمد فلاح الجبور، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، الأردن، العدد/٣، ٢٠١٩م.

📖 تركيب المدح والذم من منظور وظيفي، ليلي كاده، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، العدد/٢٢، ٢٠١١م.

📖 صيغ المبالغة في الاستعمال القرآني (دراسة في الدلالة البنية الصرفية)، هاشم فاخر الياسري، حولية المنتدى للدراسات الإنسانية، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، مجلد ٢، العدد/٣، ٢٠٠٩.

📖 ظاهرة القطع في العربية، الدكتور فاضل السامرائي، مجلة جامعة بغداد، العدد السابع والثلاثون، ١٩٩٠م.

📖 الفعل كفى ودلالاته في القرآن الكريم، الدكتور هشام محمد عواد الشوبكي، مجلة جامعة الخليل للبحوث، فلسطين، مج ٦، العدد/١، ٢٠١١م.

- 📖 مُراعاة المُخاطَب في الأحكام النحويّة في كتاب سيبويه، د. كريم حسين ناصح،
مجلة المورد، المجلّد الثلاثون، العدد الثالث، ٢٠٠٢م.
- 📖 الميّت والميّت في لغة القرآن، الدكتور حسام سعيد النعيمي، مجلة كلية الدراسات
الإسلامية، العدد/٦، ١٩٧٥م.